مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الثاني ـ السنة الخامسة ـ تموز / يوليو ١٩٧٧

الفكر الاقتصادي في آراء إبن خلدون
د. محمود محمد الحبيب

نموذج نظري لإسلوب تخطيط الكفاءات الإدارية في الكويت
د. علي السلمي

صيغ التعاون الاقتصادي العربي: اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري ـ الأردني
د. صالح الخصاونة

بعض المشاكل والحلول في التمويل الإنمائي للاقطار النفطية
د. عبدالرسول سلمان

مراجعات وتقارير وملخصات

ندوة العدد
الصراع حول البحر الأحمر
تنظيم وتحرير
د. عبدالله النفيسي

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت

العدد الثاني — السنة الخامسة — تموز / يوليو ١٩٧٧

فصلية أكاديمية علمية محكمة تعنى بالشؤون النظرية والتطبيقية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر موادها بالعربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات والأبحاث باسم سكرتير التحرير على العنوان التالي :

مجلة العلوم الاجتماعية - كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ص.ب : ٥٤٨٦ - جامعة الكويت

الكويت - تلفون : ٢٥٠/٢٧٢/٥١٠١٨٨

جميع الآراء الواردة بهذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة .

● ثمن العدد : ٢٥٠ فلسا كويتيا أو ما يعادلها في الخارج .

● الاشتراكات :

للأفراد سنويا ، دينار في الكويت ، دينارات كويتيان أو ما يعادلهما في الوطن العربي (بالبريد الجوي) ، ثلاثة دنانير أو ما يعادلها في سائر العالم (بالبريد الجوي) ، وللطلبة أسعار خاصة مخفضة .

أما الأسعار للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية في الكويت وخارجها فمفتوحة بحدها الأقصى ، ولا تقل عن عشرة دنانير في حدها الأدنى .

محتويات العدد

كلمة العدد

انها لفرصة كبيرة لا تعوض تلك التي يقدمها المسؤولون عن ادارة دفة جامعة الكويت برعايتهم الخاصة وباهتمامهم الشديد في اصدار هذه «المجلة» .
ونحن هنا لا نشير الى المساعدات المالية والمعنوية المقدمة الى مجلتنا ، مجلتكم ، التي ندر أن قدمتها أية ادارة عليا في اية جامعة عربية لاي من مجلاتها فحسب ، بل نلفت النظر الى قرار تلك الادارة بدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » للخروج من نطاق كلية التجارة هنا ، بل من اطار جامعة الكويت ، وحتى من سوار دولة الكويت ، لتصبح منبرا بارزا من منابر الاكاديميين العرب داخل العالم العربي وخارجه في كافة حقول العلوم الاجتماعية .

وكون « المجلة » ــ من باب الحصيلة الموضوعية الثابتة ــ المجلة الوحيدة من نوعها في الوطن العربي أمر لا يخفف من علو جدار التحدي الذي ينتصب امامنا بقدر ما يزيده علوا . ونحن هنا ندرك اننا لن نستطيع تسلق ذلك الجدار والقفز من عليه باتجاه الحقول الرحبة للعلوم الاجتماعية الا بمزيد من المؤازرة من الاكاديميين العرب الذين ــ كما تظهر المجلة والارشيف ــ لم يبخلوا علينا قط في مجال المؤازرة والدعم المادي والمعنوي .

والمجلة ــ كما قلنا مرارا وتكرارا ــ لا تزال دون طموحنا،وبالتاكيد دون طموحكم . ولا أمل للمجلة في الاقتراب من مستوى ذلك الطموح الا باسهاماتكم، وبتسجيل انتقاداتكم لها قبل توجيه مديحكم لما قد ترونه تطورا في نوعيتها وتقدما في مسيرتها .

انها لفرصة كبيرة ..... فاغتنموها
وانها لتجربة طموحة .... فطوروها

وليكن هذا العدد خطوة جديدة ، في مسيرة اكاديمية واثقة ، نحو اعادة صياغة وتطوير العلوم الاجتماعية عند العرب .

سكرتير التحرير

الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون

د. محمود محمد الحبيب *

مقدمـــــة :

يتساءل الدكتور روبرت هيلبرونر في مقدمة كتابه **قادة الفكر الاقتصادي** عن اسباب غياب « الاقتصاديين » قبل القرن الخامس عشر ميلادي فيقول :
« لقد صارع الانسان المشكلة الاقتصادية قبل الفراعنة بوقت طويل ، وخلال هذه القرون تم تخريج الفلاسفـة بالعشرات ، وظهر العلماء والمفكـرون والسياسيون والمؤرخون والفنانون بالجملة ، والساسة بالمئات ، اذن لم يكن هناك اقتصادي ، فما السبب ؟ » .

ثم يعطي الاجابة بأن يؤرخ بظهور اقتصادي بارز هـو آدم سمث (٢) ونسأله لماذا تؤرخ بهذه الشخصية ، وبالذات بظهور كتابه **ثـروة الامم** (١٧٧٦) ؟

يجيب ، وانا لا اتفق مع طرحه ، بالقول بأن سمث لو عاش قبل السنة ١٤٠٠ لما اعمل ذهنه في وضع نظريات ، ولما ارسى الاقتصاد السياسي اذ ليست ثمة اسرار خفية آنذاك تتطلب نظريا تتحليلية وسياسات تطبيقية . والسبب ان الاديان من جهة ، والاعراف والتقاليد من جهة أخرى ، قد سيرت المجتمعات الماضية ، مجتمعات العصور الوسطى . وقد علل هيلبرونر ذلك بأن عالم العصور الوسطى قد عجز عن تصور ما أسماه « نظام السوق » (٣) اذ لم يكن قد تبلور بعد تصور عن عناصر الانتاج « الارض ، العمل ، راس المال » . ولكن حـ ينولد نظام السوق بمقوماته الاساسية ، صحـ بذلك «الالم» وهو الم بدأ منذ القرن الثالث عشر ، كما يؤرخ له ، ولم ينته الا في القـــرن التاسع عشر . واذا كان الالم ناجما ع ناستغلال العمل وامور اخرى فلماذا تلاشى في ذلك القرن ؟ . ان صاحبنا لم يعد الامر الى ذلـــك بل عزاه الى « تكبيل الفرد » فيإطار التحرك الاجتماعي الكبير ، وضمن الجهاز الضخمالذي

---

* استاذ ادارة الاعمال بكلية التجارة في جامعة البصرة .

فقد فيه الانسان فرديته وحق التصرف الذاتي ، وحين تحرر الفرد على خط المصالح الذاتية انتهى الالم » .

هذه صورة ناقصة وتعليل قاصر . فهل معنى تحرر الفرد ــ ويقصد به الراسمالي الصناعي ــ غياب الم فرد اخر يعمل لـــه ؟ .

اليست المنطلقات الفردية التي حررها (اللاسيه فير) اصبحت ضخمة بدورها وفجرت قصة الالم بكل عنفوانها على حساب الجماهير العاملة في نظام التطور الراسمالي والانتاج البضاعي الكبير ؟ . وبالطبع لم يكن هيلبرونر مهتما بالجانب الاخر من العملة لسبب واضح انه نفسه منظر للنظامالاقتصادي الحر ، كما يسمى .

ان تسليط الضوء بقوة على الفترة التي عاشها ادم سمث كحجر الزاوية في نشوء « الاقتصاد السياسي » كعلم مستقل عن الفلسفة والاخلاق والمنطق والسياسة امر اتفق عليه مؤرخو الفكر الاقتصادي الغربيون . ولكن هلمعنى هذا غياب النظرية الاقتصادية من الساحة ، وغياب افكار ومفاهيم اقتصادية حاولت تفسير المشاكل الاقتصادية ووضع حلول لها قد لا تتسم بالتركيب البنيوي الكمي المعقد كما نألفه في كتابات المعاصرين ، أو حتى في أعمال مل وريكاردو ومالتس وسميث . ان نفي هذا الشيء تعسف في الاستنتاج وطفرات واسعة في قراءات يجب أن تكون موضوعية وللتاريخ الطويل، وليس للساحة الاوربية فحسب بحيث تشمل الساحات الاخرى مثلالساحة العربية/ الاسلامية بعد الفتح الاسلامي وامتداده على صدر ثلاث قارات ثمفترة تمزقه.

مؤامرة الصمت : حين يؤرخ باحثو تطور الفكر الاقتصادي فلماذا لا يرفعون الستار عن الفكر العربي / الاسلامي الاقتصادي في هذا الصدد ؟ . اليس موقفهم وحيد الجانب هو كما وصفه المفكر الفرنسي التقدمي روجيه جارودي حين اطلقها كلمة حق منصفة بقوله « هناك ، في أوربا ، مؤامرة صمت رهيبة ضد الحضارة العربية » (٤) ولم يكتف جارودي برأيه بل استند الى رأي واحد من اعمدة المدرسة الاشتراكية العلمية الماركسية فريدريك انجلز الذي قال بأن المفكرين العرب هم « السلف البعيد » للانسكلوبيديين الفرنسيين في القرن الثالث عشر . والاثنان محقان ، كما سنرى عند وقوفنا على ما جاء في **مقدمة ابن خلدون** من آراء اقتصادية .

ومن المؤسف حقا ، اننا قد وقعنا في مصيدة الكتا بالغربيين فلم ترتفع الا اصوات قليلة حاولت العودة لكشف الاراء والفكر الاقتصادي في كتاباتواعمال عدد من الكتاب والفقهاء والفلاسفة العرب والمسلمين ، وفي طليعتهم العلامة عبد الرحمن بن خلدون ، للبرهنة على انهم وان لم يصوغوا نظريات اقتصادية

متكاملة (وفق شروط البحث العلمي الدقيق) ولكنهم ، مع هذا تحدثوا في قضايا يعتقد الغربيون أن المركنتليين والفيزيوقراطيين والكلاسيكيين القدامى كانوا أول المكتشفين لها ، والمتحدثين بها ، والمروجين لها ، وبالتالي المطورين للفكر الاقتصادي الذي أرساه سمث كمدرسة مستقلة تحت اسم الاقتصاد السياسي .

لنا ارضية : الحقيقة المنصفة ، والسافرة ، أن القرن السابع الميلادي قد شهد أولى الاراء الاقتصادية المتسمة بالروح العلمية ، وكانت تحت ظل الدولة الاسلامية وعلى يد العرب انفسهم . ويكتب الدكتور محمد شوقي الفنجري « عندما اقفل باب الاجتهاد منذ القرن الرابع الهجري ، انتكست دراسة الاقتصاد الاسلامي وجمدت المبادىء الاقتصادية الاسلامية عن مواجهة حاجات المجتمع المتغيرة » (٥) . ولكن الالتماعات الفكرية بدأت تنطلق سابقة بذلك ما حدث في الفكر الاوربي نفسه بقرون .

نود ان نشير الى حقيقة علمية موضوعية هي أن دراستنا لتطور الفكر الاقتصادي العربي / الاسلامي ستوصلنا الى استنتاج لا يمكن نكرانه هو أن هذه الاراء وبالتالي طبيعة الاقتصاد الاسلامي نفسه انذاك كانت ممتزجة بالموضوعات الدينية ، بل ان الاخيرة هي الموجهة له . ومن المتفق عليه أن الاقتصاد لم يدرس بشكل « مستقل » وعلم بحد ذاته ، بل في اطار التاريخ والفلسفة والمصادر الرئيسية الموجهة : القرآن الكريم ، السنة ،وآراء الفقهاء والمجتهدين . وهذا التلاحم العضوي ليس بغريب ، فقد لاحظنا حدوثه في الفكر الاقتصادي الاوربي .

ان دراسة الظواهر الاقتصادية في المجتمع الاسلامي وتحليل مشاكله الاقتصادية الناجمة عن التطور في عالم الفتوحات الاسلامية وامتداد رقعة البلاد والوصول الى حالة الاستقرار ، ثم وضع الحلول لها كانت تتحرك على محاور الدراسات التشريعية ، والاخلاقية ، والفلسفية ، والفقهية . ان معظم الكتاب السلف ، وبضمنهم ابن خلدون ، كانوا خارج الدائرة التخصصية الاقتصادية ، وكانت اراؤهم لا تنطبق عليها معايير البحث العلمي الدقيق في النظرية الاقتصادية . ومع هذا الاعمام ، فان صاحبنا ابن خلدون خرج ، نسبيا ، على هذا الاعمام ، فكتابه ((**المقدمة**)) عمل انسكلوبيدي فذ في علم الاجتماع من جهة ، وفي العلوم الاخرى ، اذ قدم معالجة علمية للشؤون الاقتصادية في بعض فصوله سبقت أجيالا من المتحدثين بعده في دنيا العروبة والساحة الاوروبية . ويكتب الدكتور محمد حلمي مراد بحماس ، يخيل الي انه طفح بقوة : « أن ابن خلدون بحث القضايا الاقتصادية بحثا علميا عن طريق الكشف عن مسببات الظواهر الاقتصادية ، ومقارنة النتائج ، والانتهاء

من ذلك الى وضع قوانين معينة تحكم هذه الظواهر في الحالات المشابهة » (٦)

اسهامات : لقد اسهم الكتاب العرب في الفكر الاقتصادي ولو على هامش اختصاصاتهم الاخرى ، وسبق بعضهم الاوربيين في الاشارة الى قضايا ومفهومات تناولت « العمل ، الانتاج ، الحضارة الصناعية ، طبيعة الملكية ، الثروة . . . الخ » وحتى وان لم يصنفوا كتبا مسهبة في قضايا علم الاقتصاد ، فان تلك المعالجات المكثفة والمتزجة في تلافيف المعالجات الفقهية ، التاريخية الاجتماعية تعطي الدليل على أن العقل العربي لم يكن ضحلا في شؤون الاقتصاد ، ولا مجرد ناقل ومتأثر بما ترجم عن أدبيات اليونان . فمثلا يشير الدكتور محمد يوسف موسى في دراسته لفلسفة العلامة ابن سينا (٧) الى ان هذا الفيلسوف وزميله الفارابي ، المبدع البصري ، قد أعربا عن آراء اقتصادية في فلسفتهما نتيجة لتاثرهما بالفلسفة اليونانية وموضوعاتها . وقد تحدث ابن سينا عن « مبدأ المنفعة » الذي لمسناه في كتابات الكلاسيكيين المحدثين والمدرسة النفسية النمساوية ـ السويسرية كأساس يحرك عمليات الانتاج (العرض) اي أن الانتاج هو خلق المنافع لسد الاحتياجات وليس مجرد خلق الثروة كما نقرأ في الفكر الاقتصادي المركنتلي . وعليه فان العلامة ابن سينا يعتبر « المنفعة » منطلقا ومحركا لكل من « القيمة » و « المبادلات » . كما انه كان من أوائل الدعاة الى تحقيق « العمالة الكاملة » للموارد المتاحة . والعمالة الكاملة هي جوهر النظرية الكينزية (٨) المعاصرة وجوهر ما جاء به الاقتصاديون الكلاسيكيون المحدثون . أما العلامة الفارابي فقد لمس الكاتب انه قد قدم بوضوح في كتابه **آراء اهل المدينة الفاضلة** تضية التجمعات البشرية ، ودوافعها ، كأساس للاستمرار وسد الحاجات عن طريق التعاون المشترك . كذلك ، يتحدث الدكتور لبيب شقير عن محاولات علمية لبحث المشاكل الاقتصادية قام بها العرب ويشير الى احمد بن علي الدلجي (الذي عاش في القرن الخامس عشر ميلادي) وكتب كتاب **الفلاكة والفلاكون** (اي الفقر والفقراء ، وكتاب **غلبة الفقر على نوع الانسان** . ويشير الباحث الى ان وجوه الكسب نوعان ، أولاهما طبيعية كالزراعة والصناعة والتجارة وخدمات العلماء ، وثانيهما غير طبيعية وتتمثل في مهن كالتنجيم ومحاولة قلب المعادن الى ذهب . وقد فسر الدلجي انتشار الفقر كمرض اجتماعي بانه يعود الى كسل الناس وتقاعسهم عن العمل (٩) . ولست ادري اي الافراد عنى بذلك ، فالشغيلة لا بد لها من العمل لتعيش . ونلاحظ أنه لم يرفع اصبع الاتهام الى طبيعة النظام الاجتماعي ودور الملكية الخاصة المستغلة .

٢ ـ الفكر الاقتصادي في مقدمة ابن خلدون :

ولد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي في مدينة تونس في سنة

٧٣٢ هـ وتوفي عام ٨٠٨ هـ في القاهرة (القرن الرابع عشر الميلادي) (١٣٣٢ — ١٤٠٦) م . وكان عالما ، فقهيا ، فيلسوفا ، ومؤسس علم الاجتماع ، وأسماه البعض بأبي الاقتصاديين وادعوه برائد من رواد العرب في ميدان الفكر الاقتصادي في عدد من النظريات والمفاهيم التي نسبت تظلما الى من جاؤا بعده من الاوربيين .

عرف ابن خلدون ، على صعيد الاكاديميين العرب والاجانب ، بانه ابو علم الاجتماع واحد ركائزه المهمة . والحقيقة أنه سبق كلا من عالمي الاجتماع كونت ودوركايم اللذين يعتبران في العالم الغربي مؤسسا علم الاجتماع . والغريب ايضا ان حق الدكتور كارل ماركس قد غمط ايضا على صعيد ارساء علم الاجتماع على قواعد علمية رصينة . ان مقدمة ابن خلدون تعتبر عملا رياديا اصيلا وبحثا علميا تحليليا وانسكلوبيديا للكيفية التي ظهرت وتطورت فيها المجتمعات البشرية ، ومعالجة عوامل الدفع وعوامل الشد أو الجذب التي ادت الى التحرك الاجتماعي من جهة ، او التي ادت الى انهيار وتأخر هذه المجتمعات . ورغم أن الابواب التي في مقدمة ابن خلدون بفصولها الكثيرة جدا قد انصرفت في غالبيتها الى معالجة الجوانب الاجتماعية ، فلم تحظ الجوانب الاقتصادية من الهيكل الاجتماعي الا بفصول معدودة وأحاديث تكاد تكون مبتسرة جدا ولكن ، كما قيل فقد « كان هذا الجانب من أبرع صفحات التحليل الاقتصادي التي خلفتها القرون الوسطى » (١٠) وميز هذا الرجل عن غيره . ويتفق دارسو ابن خلدون على أنه قدم نموذجا اقتصاديا تحليليا جيدا للتطور الاقتصادي وكيف يتم في مجتمعات انتقلت من مراحل البداوة اللامستقرة الى استقرار ريفي زراعي ، الى تمصير المدن ونموها وازدهارها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا .

ولعل الباحث الاقتصادي ، كما شعرت انا بتلهف مشوب بالحسرة ، يشعر بحسرات مضاعفة حين يجد أن ابن خلدون رغم براعته في معالجة الموضوعات براعة الجراح النطاسي وهو يجري عملية جراحية في القلب بثقة وثبات ، كان مقلا جدا في طرحه للقضايا الاقتصادية . ولو ذهب ابن خلدون خطوات أوسع — وهو قادر — في تحديد المشكلات الاقتصادية ومنحها تحليلا أعمق مما فعل، وطور المفاهيم النظرية التي اتسمت بالاصالة ونكهة الابتكار ، كما فعل في معالجاته الاجتماعية لاستحق دونما شك لقب أبي الاقتصاديين . ومع هذا فهو في (نادي الاقتصاديين) مع أعتزازنا الشديد به . وسنحاول في الصفحات التالية تقديم طرح مكثف لما استطعنا الوصول اليه من آراء اقتصادية وردت في **المقدمة** نفسها ، وبالعودة أيضا الى اعمال وبحوث لاخرين من الزملاء الذين اهتموا بدراسة ابن خلدون كمفكر عربي وموسوعي فذ لا يعرف قدره باحترام

وتقدير الا من قرا **المقدمة** وتابعها فصلا فصلا ، فيرى اي عالم رائع هذا ، عالم ابن خلدون (١١) .

ويلاحظ على مقدمة ابن خلدون انها لم تكن في اطار « الاقتصاد السياسي » كما فهمه ووضعه الكلاسيكيون ، بل اقرب الى مباحث الاجتماعيات الاقتصادية كما يقول ساطع الحصري . فهي تحليل للتفاعل والتلاحم العضوي بين الظواهر الاقتصادية من جهة والحوادث الاجتماعية ـ السياسية من جهة اخرى .

لقد عالج في **المقدمة** القضايا الاقتصادية تحت عدد من الابواب ، توزع كل منها على فروع او فصول كثيرة (١٢) وقد اظهر بجلاء ذلك البنيان المتماسك بين شؤون الاقتصاد وشؤون المجتمع والدور الذ يتلعبه العوامل الاقتصادية في تطور الدول ونمو الحضارة. بعبارة اخرى ، انه برهن على ان كلا من تقدم المصر وحضارته ، او العكس تدهوره واضمحلاله ، يعود الى درجة كبيرة الى العوامل الاقتصادية (١٣) . وفيما يلي النظريات والاراء الاقتصادية التي وردت في مقدمة ابن خلدون :

اولا : التفسير المادي للتاريخ

يقرن التفسير المادي للتاريخ باسم الدكتور كارل ماركس وفريدريك انجلز اذ استطاعا ، وخاصة ماركس ، وضع نظرية اتسمت بالديالكتيكية والمادية في آن واحد . وكانت النظرية بهدف تفسير التطور وبالتالي التغيير من الكمي الى النوعي الذي شهدته المجتمعات البشرية ، والتي توصل الاستنتاج الرئيسي فيها الى ان العامل المتغير لا ينحصر في تفاعل الافكار مع الصروح الاجتماعية. فهناك عامل يعطيه الاولوية هو العامل الاقتصادي . وهو كما يدعوه الحقيقة النهائية التي تقوم عليها بنى الافكار التي هي نفسها في حركة دائمة . بعبارة اخرى ، ان الحياة الاقتصادية وهي تأخذ طابع التغيير في الشكل ، تملي او ترغم المجتمع على ان يناغم نظامه الاجتماعي التنظيم الجديد .

فالسوق والمصنع لم ينسجما مع الحياة الاقطاعية حتى وان نشأن في ظلها، اذ كانا يتطلبان محتوى ثقافيا واجتماعيا جديدا يتماشى واياهما ، وساعدا ، كما يقول الدكتور هيلبرونر ، في هذه العملية الصعبة من الولادة بأن خلقا الطبقات الاجتماعية الجديدة التي تلائمها ، فخلقت « السوق » طبقة تجارية محترفة ، وخلق « المصنع » طبقة البروليتاريا الصناعية (١٤) .

هل استطاع ابن خلدون ان يستوعب هذا الجانب ، وكلاهما ، اي هو وماركس ، من علماء الاجتماع ؟ . لا اعتقد انه نفذ الى عين العمق ، او انه

استخدم المنطق الديالكتيكي في التحليل ، كما انه كان بعيدا جدا عن مفهـوم الصراع الطبقي . ومع هذا فانه ، كما اتفق عليه عدد من دارسيه ، يقع في جيل الرواد العابرين على درب التفسير المادي للتاريخ . فقد مد الجسور بين العوامل الاقتصادية والعوامل الاخرى في احداث التغيير الاجتماعي . ويعتقد باحث اهتم بابن خلدون ومقدمته اهتماما امتد عقودا من الزمن هـو الاستاذ ساطع الحصري بأن الاراء والمفاهيم التي طرحها ابن خلدون في ربط الاقتصاد بالتاريخ وحوادثه (الاقتصاد الاجتماعي) تقترب جدا فيما عرف بعد قرون باسم « المادية التاريخية » منذ عصر ماركس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (١٥) وفي هذا الصدد ، حاول الحصري في دراسته القيمة عن مقدمة ابن خلدون أن يفند آراء الباحث الانكليزي (فيلنت) الذي كتب بأن الفرنسـي (مونتسكيو) هو اول من ادخل عنصر الاقتصاد في علم التاريخ ، ووصم هذا الاستنتاج بأنه مخالفة صريحة للحقيقة والواقع لانه يعتقد بقوة على أن ابن خلدون سبق مونتسكيو الى ذلك بثلاثة قرون ، وامتاز عليه ايضا بما اسـماه « عمق التفكير ودقة النظر في بحث ودرس هذه العلاقة » (٦) .

ونعود الى مفكر فرنسي معاصر اخر هو (روجيه جارودي) ليحدثنا باعتزاز بان علامتنا العربي ابن خلدون احد المبشرين بالمادية التاريخية لانه استطاع في دراسته للجدلية الباطنية لتطور المجتمعات ان يعلق كبير الاهمية على تقسيم العمل ووفقا لاسلوب الانتاج الاقتصادي . وبهذا فانه ، كما يستنتج جارودي، يقدم هذه الصيغة الاولية لمبدأ « المادية التاريخية » (١٧) . كما انه يستنتج من آراء ابن خلدون القائلة أن الاختلافات التي يلحظها المرء في عـادات وتدسيات مختلف الشعوب « تتوقف على الطريقة التي يحصل بها كل منهـا على معاشه » . ولكن ابن خلدون يمضي الى ابعد من ذلك ، اذ يرى جارودي بأنه شمل الاخلاق والتركيبات الفوقية حينما اضاف « تتوقف شخصية الانسان على العادات والعرف وليس على المناخ والطبيعة » .

هل هذه الملاحظات المكثفة كافية لوضع ابن خلدون في صف مفسري هذا الاتجـاه ؟ . يجيب جارودي بأنه حين اكد المركنتليون في انكلترا وغربي القارة الاوربية على أن الذهب والفضة وتراكمها في خزائن الدولة القوية هما أساس الثروة والغنى ، فان ابن خلدون أعطى صورة معاكسة هي أن المعـادن النفسية ليست هي الثروة بل « وسيلة للتبادل » (١٨) . ومعنى هـذا في تقويم جارودي أن ابن خلدون قد وضع الاساس الاول للمادية التاريخية ، كما أن النتائج الاخلاقية والسياسية لهذا المشروع بالغة الاهميـة .

ثانيا : نظرية القيمـة

اذا جردنا اهتمامات الدكتور كارل ماركس الكبيرة بنظرية القيمة في العمل

وارجعناها الى جذورها الكلاسيكية المنبثقة في نظريات الدكتور آدم سمث وريكاردو ومالتس .. الخ ، فهل أن هذه النظرية ولدت في القرن الثامن عشر؟ الم يتحدث بها كاتب عربي في العصور الوسطى ؟ .

لو عدنا الى الدين الاسلامي واصوله لوجدناه حاثا على العمل والتكسب، فان لفظة « العمل » وردت ٣٠٠ مرة في القرآن الكريم (١٩) تكريما من لدنه تعالى للعمل . ووردت احاديث عن النبي محمد بن عبد الله (صلعم) وموقفه من ضرورة العمل والتكسب حتى انه قرنه بمرتبة العبادة .

ما موقف ابن خلدون في **المقدمـــة** ؟

العمل معيار اساسي في القيمة ، ولكنه لم يعتبره الاول والاخير . ويتفق عدد من الباحثين على انه توصل الى نظرية في ذلك ، ومنهم جارودي الذي اكـــد بان ابن خلدون اهتدى الى نظرية في القيمة تقوم على العمل ، فهو القـــائل « لولا العمل لما حصلت قيمة السلعة » . ويرى ايضا انه اذا كانت ملاحظة العمل ظاهرة فتجعل له حصة من القيمة ، ويستنتج ان المنادات والمكتسبات كلها او اكثرها انما هي قيم انسانية . وهذه طائفة مما كتب في المقدمة : ان قيم الاشياء تعود الى العمل المبذول في انتاجها ، الكسب هو قيمة الاعمـــال البشرية ، الاعمال هي سبب الكسب ، كثرة الاعمال سبب الثروة، ان المكاسب انما هي قيم الاعمال ، لا بد من اعمال انسانية في كل مكسوب ومتمول ، لا بد في الرزق من سعي وعمل ، اذا زادت الاعمال بين الناس زادت قيمتها . وهكذا اعاد قيمة السلعة الى عنصر العمل الداخل فيها . وهذه قفزة ذهنية سبقت الزمن حقا ، مقارنة مع المنظرين الكلاسيكيين .

ليس هذا فحسب بل ان ابن خلدون اوضح بأن العمل يخضع لقانـــون العرض والطلب ، وان قيمة العمل ترتفع عند زيادة الطلب عليه ، وبهذا تكون اجور « المتعلمين مرتفعة بوجه عام في المدن المستبحرة في العمران » . ما هي الاسباب ؟ يعيدها ابن خلدون الى ثلاثة هي ، الاول : ان المترفين الاغنياء في المدن يترفون عن خدمة انفسهم فيستخدمون الاجراء والعمال . وثانيهمـــا : ان كثرة المترفين تجعلهم يتنافسون على اجتذاب العمال ويعرضون عليهـــم اجورا مغرية . وثالثهما : ان مستوى المعيشة في المدن مرتفع بوجه عــــام فيحتاج العامل الى نفقا تاكثر من عمال في مدن صغيرة (٢٠) .

وهناك ربط قوي بين « العمل » و « الفكر » او التدريب والتهيؤ العلمـــي والمهني له . اذ لاحظ كاتبنا أن الصنائع انما هي ثمرات الفكر او التعـــلم وتابعة له . ولم يكـ نيتحدث بهذا على الصعيد النظرى البحت بل أيضا من

زاوية الممارسة والتطبيق . ويقول بهذا الصدد أن تعليم الصناعة لا يكون الا بالمباشرة والممارسة ، ثم بالتدرج من البسيط الى المركب (٢١) .

ثالثا : تقسيم العمل في ضوء التقدم الحضاري والتقني وزيادة السكان

ومرة اخرى تتجه الانظار والاقلام الباحثة في الفكر الاقتصادي فتؤكد أن مبدأ « تقسيم العمل » و « التخصص » يعود الى التركيز الذي وضعه عليه الدكتور آدم سمث في كتابه « ثروة الامم » والذي ، كما نعلم ، ليس بجديد . فقد أشار اليه الفيلسوف (زينوفون) والشاعر الفرنسي (مانديفل) الذي وصف في مائة بيت كيفية تقسيم العمل في خلية النحل . ولكـن ابن خلدون سبق سمث وماندیفل اذ عالج الموضوع من زاويتين ربط بأحكام بينهما هما تكاثر السكان وتقسيم العمل . لقد انطلق من نقطة اجتماعية فأبان بأن الاجتماع (التجمع) الانساني أمر ضروري . فالانسان ، كما عبر عنه الاخرون ، مدني بالطبع، اي أنه لا مندوحة من التكاتف والتواصل المشترك . وهذا معناه في رأيه « العمران » ويقول « ثبت ان الواحد المباشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه ، وأنهم (الافراد) متعاونون جميعا في عمرانهم على ذلك » .

لنتابع تحليل ابن خلدون :

بزيادة السكان في الامصار ، فان ذلك يؤدي الى تقسيم العمل بين السكان وتنوع الحرف وفق اطر التنوع في حاجات الانسان . وتقسيم العمل بدوره يؤدي الى ارتفاع حجم الانتاج (والخدمات) والذي بدوره يتطلب بزيادة في حجم العمالة في مختلف الصنائع والحرف دافعين بذلك الانتاج الى الاعلى على المستويين « السلع الضرورية ، والسلع التي يدعوها ترفية » ونتيجة لهذه الفورة فان ابن خلدون يرى بوضوح أن هذه النشاطات والتفاعلات على صعيد البلد معناها ارتفاع في دخول العاملين المادية ، وبالتالي انتعاش قوتهم الشرائية التي تدفع الطلب على السلع الى الاعلى فينمو مسببا حركة جديدة فيتحرك الاقتصاد في المصر وتتوسع الصنائع القائمة، ويتاح لصنائع جديدة (استثمارات) ان تظهر ، وهذه السلسلة المتواصلة تؤدي الى حدوث ما ندعوه اليوم بالتراكم الرأسمالي ، ومسيرة التنمية بصورة أحسن وبالتالي ينمو الغنى والدخل بالنسبة الى السكان .

ويحلل ابن خلدون فيرى أن الانتاج في المصر يغطي احتياجات السكان ، ثم وجود ما ندعوه بالطاقة الانتاجية الفائضة والسلع التي ضاقت الاسواق الداخلية عن امتصاصها ، وهي السلع الضرورية . وعند ذاك ، كما يقول « تصرف في حالات الترف وعوائده وما يحتاج اليه غيرهم من أهالي الامصار » وهذا تفسير لحدوث « التبادل التجاري » بين الامصار كما يصفه . والتبادل

بدوره يؤدي الى مزيد من الغنى والثروةللبلد المصدر . ففورة الانتاج– يدعوها زيادة الاعمال – تتمخض عنها زيادة قيم الكسب والمكاسب في دخول العاملين والمنتجين والتجار ، ومعناه ارتفاع استهلاكهم للسلع الترفية ، وهذا الميل الاستهلاكي يدفع عجلة الفاعليات الاقتصادية في الامصار الى مزيد من الانتاج.

ومع هذا فلم يكن ابن خلدون ذا نظرة تفاؤلية بالنسبة الى الاندفاعة الحضارية العمرانية ، رغم انه ربط قضية التطور في الصنائع والرخاء الاقتصادى بقضية نمو السكان وانتقال الافراد من وضع بدوي « الى وضع ريفي » فوضع مدني متحضر ومتعلم ومتأقلم لمتطلبات الحياة الجديدة خلال كل مرحلة . انه يقول : « ان المباني والمصانع في الملة الاسلامية قليلة بالنسبة الى قدرتها ، والى من كان قبلها من الدول » . ان عدم اقتصار هذا الاستنتاج على مجتمع بدوي – ريفي كمجتمع البربر في المغرب العربي ، وانسحابه على المجتمع الاسلامي ككل يجعل منه حكما قاسيا رغم اعترافنا انه كان يأمل بأن يكون التقدم والنمو بموازاة ان لم يكن أحسن من الدول الاخرى ، وفي حدود الامكانات المتاحة . الم يقل هو نفسه : « اذا عظم عمران المدينة ، وكثر سكانها ، كثرت الالات بكثرة الاعمال حينئذ ، وكثرت الصناع الى أن تبلغ غايتها » (٢٢) وربما نجد بعض الضوء على ذلك في القسم الرابع التالي .

نود ان نشير هنا الى ان ابن خلدون بهذا التحليل الذي كتبه حول تقسيم العمل والسكان والتنمية ونمو الدخول قد وضع اصبعه في القرن الرابع عشر ميلادي على أشياء نقراها في يومنا هذا في احدث التطورات الفكرية الاقتصادية النظرية والتطبيقية من جانبين : الاول كيف يتولد الدخل في اطاره الفردي والقطري ، والثاني استخدامه للتحليل الداينميكي بدلا من التحليل الساكن . ولقد قيل عنه انه لم يحلل ظاهرة تقع في وقت معين (اي نموذج مغلق) بل انه مشى متتبعا المؤثرات والاثار في الزمن (٢٣) . ان انطلاقة التحليل الدانميكي التالية بعد ذلك كانت بقلم الدكتور ماركس ، ثم برزت على أسس قوية في الثلاثينات من هذا القرن فصعدوا على أيدي الاقتصاديين من مدرسة استوكهلم الاقتصادية وعدد من الاقتصاديين الانكليز والاميركيين .

رابعا : تحضر الفرد مقارنة مع البداوة واثار ذلك

نلاحظ التفاتة ابن خلدون الذكية والدقيقة الى التقنية والتقدم والصناعة والترابط العضوي بين هذه العوامل (كما لاحظها في عصرنا تورشتاين فبلن وجوزيف شمبيتر) اذ ربط بين التقدم الحضاري في البلد وسهولة التحولات التقنية الصناعية التي تتم فيه ، او ما أسماه بالصنائع ورأس المال .

راى أن المناطق المتخلفة تفتقر الى هذه القفزات التكنولوجية ، كما في حالة البداوة والبربر ، كما يقول . فالصنائع بعيدة عنهم لانهم بدو تملى عليهم طبيعة حياتهم المتنقلة نمطا خاصا من المعيشة بعيدا عن اقتباس التقنية والصنائع . وهم لا يهتمون بالاستقرار وبناء المدن ، وعليه ، فانه يستنتج أن تطور الصنائع هو من توابع الحضارة . والحضارة هي كينونة معاكسة للبداوة» . وبدراسته للواقع الموضوعي العربي فانه يقول بأن المباني العقارية وتطور الصنائع كان ــ كما اشرنا اعلاه ــ دون المستوى وقليل العدد والحجم منظورا اليه من زاوية الامكانات . ونسأل كيف؟ فيجيب بأن العرب قد اكتفوا بما وجدوه ولم يتوسعوا في ذلك بسبب غلبة « البداوة » عليهم مما دعاه الى الاستنتاج بأن البداوة عامل معرقل للتقدم التقني والحضاري (٢٤) .

رغم حكمه على البداوة فهو يعتقد أن استقرار البدوي وتحضره للحياة الجديدة يجر معه انماطا جديدة من الحياة تقرب شيئا فشيئا من الطابع الحضاري لان التنمية حركة متفاعلة آخذة بالتراكم والتوسع . انه يكتب: «متى زاد العمران زادت الاعمال ثم زاد الترف تبعا للكسب وزادت عوائده وحاجاته واستنبطت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمتها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية » (٢٥) وهكذا فان رغم هذه الكثافة والايجاز الدقيق في التحليل فهو تصور اقتصادي لكيفية حدوث الطلب على السلع والخدمات ، محفزا نمو الصناعات ، وظهور المزيد منها ، وامتصاص الايدي العاطلة ، وخلق فرص العمل والتخصص والمهارات الجديدة التي تمليها الحضارة المدنية الجديدة والاتجاهات الصناعية ، ونمو قوة العمل تبعا لذلك ، وبالتالي تصاعد الدخول وتحسن مستويات الاجور والقوة الشرائية التي تمتد الى المواد الترفية بوتائر متصاعدة ، وهكذا دواليك .

وفي دراسة لمقدمة ابن خلدون يقوم الدكتور محمد بدوي هذا التحليل بانه يوضح اهمية النمو في الحجم وتأثيره على الظواهر الاخرى . وهذه الفكرة التي أرساها ابن خلدون كانت ، كما قيل ، محور الدراسة التي قام بها الباحث الفرنسي دوركايم ــ عالم الاجتماع المعروف ــ في كتابه عن تقسيم العمل الاجتماعي التي قدمها كأطروحة حصل بعد مناقشتها على الدكتوراه (٢٦) .

خامسا : مراحل التطور

يوجز بعض الباحثين مراحل التطور بالقول أن الدول تمر باطوار متباينة / متشابهة . فالتطور من حالة البداوة ، الى حضارة مدنية ، تتسم اخيرا بصفة (المتروبوليتان) . وينجم عن تلك الانتقالة من بدوي غير مستقر / زراعي فيه شيء من الاستقرار / الى مدني صناعي يتسم بضرورة الاستقرار والتأقلم

للحياة الجديدة.(٢٧) . ولم تفت هذه الظاهرة ذهن ابن خلدون فقد تحدث عنها في فصل اطوار الدولة ، والفصل الخاص بانتقال الدولة من البداوة الى الحضارة ، كما لاحظ دارسوه . وهنا يجدون انه اعطى دليلا على عمق النظرة وصواب التحليل العلمي . فقد سبق الاقتصادي الالماني (فريدريك ليست) (١٧٨٩ — ١٨٤٦) الذي قسم المجتمعات وتطورها الى مراحل تبعا لنشاطها الاقتصادي السائد ، أي دور الرعي ، الزراعة ، الصناعة الى الدور الزراعي / الصناعي / التجاري . لقد رأى ابن خلدون ان مرحلة الزراعة تسبق المرحلة الصناعية في المجتمع ، فالاخيرة رهن بالوجود والتراكم المعرفي والتقني والعلمي وهي امور — كما يقول — تتوفر في الحواضر والمدن .

ويرى ابن خلدون أن الانفاق الحكومي في شتى المجالات عامل مهم جدا في تسريع حركة انتشار الامصار ، ومعناه تقدم الحضارة والتمصير المؤدية الى صنائع ورفاهية ، والتي تعمل هذه بدورها على زيادة حجم الشغيلة اذ تزداد عددا وتخصصا نتيجة لتقسيم العمل (٢٨) وهنا نجد ايضا التفاتة علمية سبقت الزمن اذ استنتج ابن خلدون — كما فعل ريكاردو بعد قرون — أن النمو الحضاري والصناعي يقود الى مبدأ التخصص في انتاج سلع معينة في بعض الامصار تتميز به عن سواها وفسره بأنه نتيجة للاستعداد والاستبصار في صناعتها ولان اهاليها يجعلون من هذا التخصص معاشهم.(٢٩) . وهذا ما نقراه في كتابات الكلاسيكيين ، ثم المجددين منهم في وقتنا المعاصر .

كما ويضع ابن خلدون شرطا اساسيا لدوام الحضارة والازدهار التكنولوجي الصناعي . فالصنائع كما يقول : « انما تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته » أما رسوخها فيعتمد على رسوخ الحضارة وطول امده ، فالصنائع تستجاد وتكثر اذا كثر طالبها » (٣٠) وبالطبع فان الانهيار سيكون حتميا اذا قاربت الامصار الخراب .

ان لابن خلدون رأيا في مسيرة الحضارة في البلدان . انه يعتقد إنها : أ — تولد ، ب — تشب ، ج — تنمو ، د — تنضج وتبلغ سقفية النجاح بكلما فيه من رفاهية ، وتبطر ، وعزوف الى الكسل والبعد عن الجد ، هـ — يعقب هذه الظواهر هرم الحضارة وذبولها ، د — ثم موتها . انها ، اي الحضارة، تمر بعين الدائرة التي تمر بها حياة الانسان والحيوان من الولادة حتى لحظة الموت (٣١) .

سادسا : الرخاء الاقتصادي للمجتمع والمصر

قالت المدرسة الفكرية الفيزيوقراطية في فرنسا أن الارض (الزراعة) هبة الطبيعة السخية ، فالزراعة مصدر الثروة والقطاع المنتج الوحيد الذي

يخلق الناتج الصافي . بينما وصفوا القطاعات الاقتصادية الاخرى (الصناعة، التجارة) عالة على الزراعة اذ انها تستفيد وتحول ما تنتجه الزراعة الى سلع . والدخل يتولد من الناتج الزراعي الصافي وينتقل في الجسم الاقتصادي الى طبقات اخرى ثم يؤول في النهاية الى المزارعين (٣٢) .

هل الرخاء أو الثروة هبة الطبيعة ؟ . هل هي شعور نفسي ؟ يجيب ابن خلدون أن الرخاء ينبثق من جهود الافراد ويقوم على العمل المبذول بشكل تعاوني وجماعي . وهذا يدور حول محور اساسي هو زيادة العمران ، اي الانطلاق من عالم متخلف الى اخر اكثر حضارة وتقدما وعمرانا .
ماذا يجري في ضوء هذا التقدم من البداوة اللااستقرارية ذات الطبيعة البسيطة والمتخلفة الى مرحلة اكثر تقدما ؟ . يرى ابن خلدون انه انبثاق دنيا متحركة بكل نشاطاتها : مدن تنمو ، طرق جديدة تشق وتمتد ، صناعات تبدأ وتنتشر ، حاجات استهلاكية تتصاعد ، قوى العرض تواكب قوى الطلب ، التخصص ، النمو المتواتر حلزونيا .

بايجاز ، العمران اساس التحرك ولكن جهود الافراد، زايدا التقنية المتوفرة والمتطورة بشكل مراحل ، هما عاملان متفاعلان ايضا ، فهناك علاقة عضوية بينهما وبين العوامل الاخرى بحيث يتمخض تفاعل مشترك مؤثر ويتأثر ، وحصيلة هذا التفاعل هو الرخاء الاقتصادي وازدياد الثروة والتنمية .

كما انه لاحظ أن التصنيع وتقدمه يتطلب ارتفاع الطلب على السلع كمحرك ومنشط ، ولكن الركيزة الاساسية هي ثروة البلد ، رؤوس الاموال الجاهزة ، مستوى التقدم التقني ، ثم مستوى العمران فيه . والصنائع ظلت طوال فصول ابن خلدون تحتل مكانتها كمعالم عالية للحضارة والتقدم في المجتمع . وهذه نظرة دقيقة تعطي الدليل على أصالة فكره (خاصةولنتذكر انه كتب في منتصف القرن الرابع عشر حول اسماه الكتاب المعاصرون بمراحل التطور الاقتصادي للمجتمعات). ان الرخاء يقوم على مدى اتساع العمران والصنائع. ولهذا منحابن خلدون الاخيرة اهمية قوية وفضلها علىغيرها،كما جاء في الباب الذي عالج فيه اوجه المعاش واصنافه ومذاهبه اذ يجعل للصنائع الاولويةفوق الزراعة عندما يصنفها كالتالي :

١ ــ الصنائع الضرورية وتشمل في رايه الفلاحة ، البناء ، الخياطة ، التجارة الحياكة .

٢ ــ الصنائع الشريفة في الموضع وهي التوليد ، الكتابة ، الوراقة ، الغناء ، الطب .

٣ ــ يدعو ما تبقى بالصنائع التابعة والمتهنة في الغالب وفق غايات وطبائع ودوافع الناس (٣٤) .

سابعا : نظرية الريـــع

المح ابن خلدون الى نظرية الريع ولم يتوسع فيها كريكاردو وهنري جورج ويذكر دارسوه بأنه اشار في بحثه لاسعار المدن الى الريع التفاضلي ، والى الريع الزمني الناشيء عن اختلاف الظروف الاقتصادية بين فترتين زمنيتـين مختلفتين . ويعتقد الدكتور شقير بأنه توصل الى نظرية الريع الريكاردية اذ شرح كيف أن استغلال الارض الاقل خصبا ثم غير الخصبة التــي تتطــلب استصلاحا ونفقات سيؤدي الى ارتفاع اسعار الناتج الزراعي فتدر ريعا على المالك . كما انابن خلدون اشار الى الريعالعقاري الناجمعن التقدمالاقتصادي المؤدي الى استغلال عقارات غير مستعملة او مستعملة سابقا . واستنتج بأن الفرق بين المدفوع الجديد والمدفوع السابق هو منفعة العقار او الريع فقال « ان الريع العقاري ليس من سعي المالك واكتسابه ومجهوده بل نتيجة تقدم الظروف العمرانية » . وبهذا الصدد ، وبعده بقرون ، كتب المفكر الاميركي هنري جورج حول المعنى نفسه (٣٣) .

ان صب الاستثمارات في العقارات والضياع لن يكون دفعة واحدة وآنيا ، ذلك ان ابن خلدون يشير الى أن هذه الاستثمارات تمر بمراحل ولا تتم في عصر واحد . وبانتظام الاحوال ، تصبح الاستثمارات الجديدة ذات اهمية وتأخــذ محلها دافعة بذلك قيم الاعمال الجديدة الى الاعلى فيثرى اصحابها .

ثامنا : نظرية التضخم / ارتفاع الاسعار

التضخم ، في ضوء تعريف مبسط ، هو زيادة القدرة الشرائية الانفاقية لدى المستهلكين الهارعين الى السوق (وهــذا يشكل جانب طلــب المستهلك) فيبتاعون ما هو متوفر فيها (وهذا هو جانب العرض) ويرغبون في المزيد لتوفر الدخل الانفاقي فاذا لم تتوفر للسلع آنيا وفي الامد القصير فمعناه تصاعــد الاسعار . فهل وضع ابن خلدون اصبعه على مشكلة ارتفاع الاسعار ، عدا ما ذكره عن الاحتكار الذي يخلقه المنتج والبائع بحجب السلع عن المشترين الى وقت مناسب حين ترتفع الاسعار فيضخها في السوق ؟ .

الجواب : نعم .. فعل ذلك ولو بدون دقة التفصيلات المعاصرة . انه لمن المدهش حقا كيف وصف ببراعة اسباب التضخم في الامصار الكبيرة . انه يرى ان هذه الامصار المتميزة بكونها مدنا نامية ذات عمران متوسع وسكان ذوي دخول جيدة تتعرض لتصاعد الاسعار لثلاثة اسباب كثفها كالتالي :
أولا : ما أسماه « بكثرة الحاجة لمكان الترف في المصر بكثرة عمرانه » اي زيادة

الميل للاستهلاك المنصب على السلع الترفية .
ثانيا : ما دعاه « اعتزاز أهل الاعمال لخدمتهم لسهولة المعاش في المدينة بكثرة أقواتها » اي أن عوائد أو مردودات كل من المنشآت المنتجة والخدمية تكون عالية المستوى .

ثالثا : ان « كثرة المترفين وكثرة حاجاتهم الى امتهان غيرهم والى استعمال الصناع في مهنهم فيبذلون في تلك الاعمال اكثر من قيمة اعمالهم مزاحمة ومنافسة في الاستئثار بها فيعز العمال والصناع وأهل الحرف وتغلو اعمالهم » : أي أن الطلب على الايدي العاملة بأنواعها يزيد مسببا ارتفاع ما يدفعه المتنافسون اليها من اجور او رواتب .

رابعا : يرى ابن خلدون أن فرض المكوس والمغارم بنسب عالية سيدخل في ثمن السلع فتصبح اسعارها في الحواضر أعلى منها في البوادي .
خامسا : ترتفع الاسعار في أ ــ المرافق ، كالايجارات بالنسبة للعقارات والدور ، ب ــ في المواسم أو الاوقات ، ج ــ في الاعمال عندما تتصاعد الكلف بالنسبة اليها وكلها تنعكس على مستويات الاسعار (٣٥) .

هذا في الامصار الكبيرة ، ولكن ما هي عوامل تصاعد الاسعار في الامصار الصغيرة والقليلة السكان ؟ . لقد عزاها صاحبنا الى قيام التجار والمنتجين بحجب ما لديهم من سلع وتمسكهم بها ، فيندر وجودها في الاسواق مؤديا الى ارتفاع أثمانها . وهذا هو الاحتكار الذي ندد به .

معنى ما مر من تحليل ان ابن خلدون وعى بوضوح دور الطلب الفعال في الاقتصاد ووعى ايضا كيف أن زيادة الدخل تؤدي الى زيادة في الطلب ، وبالتالي استجابة قوى العرض ، ودور الاستجابة هذه (المرونة وان لم يسمها بالاسم فالمرونة مصطلح اطلقه الفريد مارشال) . كما أنه لاحظ ذبذبات الاسعار نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق ، وكيف أن التباين في الدخول الفردية والثروات الوطنية في الامصار ذو اثر حاسم في حجم التبادل التجاري داخليا في المصر ، وخارجيا بين الامصار ، أو بين الاقاليم . ومعنى هذا ايضا ان ابن خلدون ادرك دور السوق في تنظيم جهاز الاسعار ومقادير السلع وفقا لموجات الطلب السائد في المرحلة . اقول هذا بنوع من التحفظ اذ لا يمكن القول بدقة انه أنجز وضع « نظرية السوق » و « قوى العرض والطلب » بالمعنى العلمي الدقيق المفصل الذي كتب فيه آدم سمث في **ثروة الامم** فالفارق كبير بين ملاحظات قصيرة كتبها ابن خلدون عن هذه الظواهر الاقتصادية ، وبين الدراسة العلمية التي وضعها الاقتصادي سمث . ومع هذا فان ابن خلدون دل ، بكل وضوح ، على بعد نظر في رؤيته لهذه القوى وكيف تعمل عملها في الاسواق التي تسودها

المنافسة التي أيدها ، وغاب فيها التحكم الحكومي الذي كان ضده ، وتميزت بالملكية الخاصة التي كان من المدافعين عنها .

تاسعا : الاقتصاد الحر / الملكية الخاصة

الدعوة الى الاقتصاد الحر (الليسيه فير) وعدم التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية (الليسيه باس) جاءت بعد ابن خلدون بقرون،بأقلام نخبة من الاقتصاديين الفيزيوقراطيين او الطبيعيين في فرنسا ومن أشهرهم كيناي وترجو ، وبأقلام كوكبة من المع الاقتصاديين الكلاسيكيين في انكلترا من أمثال سمث وهيوم وريكاردو .. الخ . ومع هذا ورغم ، ما نقرأ من تمجيد واشارة الى هاتين المدرستين كرائدتين في هذه الدعوات فان ابن خلدون قد سبقهم في **المقدمة** في الحديث عن الاقتصاد الحر والمشروع الحر والمنافسة . ولن نتجنى على أساطين وأساتذة الاقتصاد من هؤلاء اذا قلنا انه واضع اسس الاقتصاد الحر ، فقد عالج الموضوع في الفصل الثالث من كتابه **المقدمة** (٣٦) . فما هو التبرير الذي يقدمــــه ؟ .

يرى أن الانفاق العام اذا نما فوق المستوى المحدد له فمعناه أن الدولة ستكون بحاجة الى مزيد من الاموال ، ممـــا يدفعها الـــى فرض الضرائب (الجباية) وتنويعها ورفع نسبها . ويرى أن زيادة النسب الضريبية علـــى الاعمال التجارية والانتاجية والعاملين في القطاع الخاص سيدردخلاعلى الدولة يوازي حجما او يزيد على حجم الدخل المتولد من قيام الدولة نفسها بالعمليات الانتاجية والتجارية والزراعية ، ولهذا فهي سبيل ايسر واكثر مردودا . ولكنه يعتقد أيضا أن الدولة تدخل ميدان الاعمال الذي كان مقتصرا عـــلى الافراد (نسبية القطاع الخاص) كالاعمال الزراعية والتجارة فتجني بذلك الارباح منافسة هؤلاء . وهذه بمجموعها اتجاهات مرفوضة من قبل ابن خلدون ويقف ضدها للاسباب التي يقدمها كالتالي :

١ ـــ ان « المنافسة » بين التجار والمنتجين اجدى نفعا . فهي تضمن حســـن توزيع السلع بين المستهلكين ، فكل فرد يحصل على حاجته . وواضح هنا افتراض ابن خلدون لمساواة او تقارب مستويات الدخول ، وهو افتراض غير منطقـــي .

٢ ـــ ان المنافسة في السوق وبين رؤوس الاموال في شتى المجـــالات مبدأ ضروري . والمقصود هنا ليس المنافسة الطليقة اللامشروطة دونما حدود ومؤشرات كابحة ، بل تلك المنافسة التي يدعوها « شريفة » بناءة لا ترمي الى الضرر بالاخرين ، تلك التي تنأى عن الكيد او تتعمد الايذاء ، تلك التي لا تهدف الى اخراج المنافس من السوق بشتى الطرق ، تلك التي تعمل في حدود

التعاليم والنواحي التي حددها الدين الاسلامي (٣٧) . وبالطبع فان تطبيق هذه الشرائط على المنافسة واخضاعها لها ليس ممكنا ، فالمنافسة كانت متلونة وضارية وابعد من كلمة « شريفة » التي ارادها لها ابن خلدون .

٣ ـ في تقويم ابن خلدون ، أن الدولة متى ما تدخلت في النشاط الاقتصادي فليس ثمة حدود تقفعندها . فالتدخل سلسلة متداخلة يدفع بعضها بعضا ويتطلب المزيد من التدخل . ويضرب مثلا فيقول بأن الدولة لا تكتفي بالدخولفي ميدان الاعمال ذاتها بل تمتد الى الضغط على الاسواق ، تحديد الاسعار ، اجبار الافراد على الشراء ، بينما تحصل على السلع بثمن بخس . ان تحبيذ ابن خلدون لابتعاد الدولة عن القيام بأنشطة اقتصادية كان ضمن الحدود التي يكف فيها أصحاب الاعمال عن الاستلاب ، والبقاء على صعيد المنافسة الشريفة . ونحن نعلم ، كما يعلم هو بصفته فقيها ايضا ، أن الاسلام قد نهى عن الظلم والاحتكار والحكومة الغاشمة . ان الفردية اذا تعدت حدودها فقد اضرت بالصالح العام وأضرت بالمستهلكين وجمهرة العاملين التي تعمل لها . وهذا الشيخ محمد عبده قد افتى بأن روح الاسلام ضد الفلسفة الفردية التي يقوم عليها النظام الراسمالي المعاصر ، وان روح هذا الدين كما كتب ، توجب على الحكومة التدخل في الشؤون الاقتصادية لصالح جماهير المحكومين سواء باقامة الصناعات أو ادارتها ، ام بتحديد اسعار السلع التجارية ، أم بانصاف العمال عن طريق زيادة أجورهم أو بتقليل ساعات عملهم أو بالامرين معا (٣٨) . فالدعوة الخلدونية اذن هي ضمن اطار محدود ومرسوم .

عاشرا : قضية الموقف من الاحتكار

ان ما تقدم يثير السؤال حول الموقف من الاحتكار ، وبالتالي العودة الى مقدمة ابن خلدون للوقوف على جوابه .فنجد انه رغم وقوفه الى جانبالمنافسة السوقية الشريفة فانه وقف خصما عنيفا ضد سياسات الاحتكار التي نهجها اصحاب الاعمال والتجار وضد طبقة منتفعة من المحتكرين اذ ندد بهم وخاصة اولئك الذين يعزفون عن عرض « الاقوات » و « الزرع » انتظار لما اسماه « أوقات الغلاء » فيفرضون اسعارا عالية مستغلين المستهلكين وجلهم منذوي الدخول الدنيا . وكا نالتنديد العنيف بمحتكري الاقوات قائما على تقسيمه لاولويات السلع الاستهلاكية حسب اهميتها للجماعات اذ وضعها وفق الترتيب التالي :

أ ـ سلع الاقوات أو الناتج الزراعي الذي تعتمد عليه حياة الانسان .

ب ـ سلع ضرورية .

ج ـ سلع ترفيه أو كمالية تقع في متناول الانفاق الاستهلاكي لعلية القوم

واغنيائهم (٣٩) .

وعليه فانه وان ابدى تساهلا نسبيا بصدد السلع الكمالية ولكنه لم يرحم محتكري الاقوات والسلع الضرورية . والقرآن ، والنبي (صلعم) ، والاسلام قد نهى عن الاحتكار اذ راى في المحتكرين فئة تتضار بمصالحها مع مصالح المجتمع ، ولهذا اجاز الشرع معاقبة المحتكر بمصادرة أمواله .

٣ ـ خاتمــــة :

ان دراسة جدية لمقدمة ابن خلدون تكشف دونما شك انه موسوعي بحق وانه باحث لو وضعناه في معايير عصرنا لكان مختصـــا في عدد من العـــلوم والاختصاصات . لقد مضت اكثر من ستة قرون على كتاب **المقدمة** المعروفة باسم : مقدمة ابن خلدون . ولكنها تثير الى هذا الـــيوم النقاش الطـــويل واعجاب الكثيرين ممن درسوها ، ونقمة البعض ممن لم يبتغوا اعطاء هـــذا الرجل مكانته العلمية الصحيحة ، كما فعل استاذنا الدكتـــور طه حسين رحمه الله (٤٠) .

لا يمكنني القول وانا اقرأ ابن خلدون بلذة ، وأتابع عددا من البحوث التي كتبت عنه ، بأنه مجرد احد الكتاب العرب السلف الذين احترم . لقد كان اكثر من ذلك : رجل علم ، وباحثا ، وسياسيا ، واداريا ، والمهم انه ريادي ، وفي الطليعة الريادية المتفوقة جدا . لقد كان ابن خلدون عقلية متميزة وصفهـــا ساطع الحصري « بشدة التشوف ،ودقة الملاحظة ، ونزعة البحث والتعميم، وقدرة الاستقراء ، والبعد عن التجريد واكثاره من التشبيهات المادية والامثلة الحســـية » .

وهذا المؤرخ الانكليزي الراحل ارنولد توينبي يكتب في تقويم ابن خلدون واعماله اذ رأى فيه عبقريا محترما ، وان كتاباته « تدل على سعة النظر ، وعمق البحث وقوة التفكير » كما انه « أدرك وتصور وأنشأ فلسفة للتاريخ هي بلا شك اعظم عمل من نوعه خلقه اي عقل في اي زمن ومكان » (٤١) .

يجب التأكيد هنا على أن عصر ابن خلدون واكب ظاهرتين هما انحلال العالم الاسلامي وتمزق دوله وافول شمس حضارته من جهة ، ثم انبثاق النهضة الاوربية والتحول الاجتماعي / الاقتصادي / العلمي فيها بعد ركود طويل من جهة اخرى . كما أن الاوربيين نسفوا الجسور الفكرية والعلمية التي ربطتهم بالفكر العربي في تلك الفترة . ولهذا رغم شهرة مقدمة ابن خلدون فلم يسمع بها ولم يقرأها ولم تترجم انذاك . وقيل ان من اطلع عليها قلة لا تزيد عن عدد اصابع اليد . ولهذا فلم يكتشف ابن خلدون في أوربا الا بعد قرون .

ومن هذا العرض ، في الصفحات الماضية ، فاني أرى ابن خلدون واحدامن الاوائل في دنيا الفكر الاقتصادي في عدد من النظريات الاقتصادية التـي لم توضـع على صعيد التحليل البحت ، بل اشتقت من واقع الحياة . ولهذا وبكل فخر أرحب وافخر بابن خلدون عضو شرف في نادي الاقتصاديين .

الحواشي

١ ـــ نشرة سيمون وشيستر (نيويورك ، ١٩٥٣) وترجمة د. راشد البراوي (بيروت ، ١٩٦٣) . انظر **المقدمة** / فـ١ / صص ١٥ ـــ ٤٣ .

٢ ـــ عالج المؤلف في كتابه **قادة الفكر الاقتصادي** الاقتصاديين حسب الترتيب: آدم سمث ، توماس روبرت مالتس ، ديفد ريكاردو ، الاشتراكيون الخياليون، كارل ماركس ، اجورث ، باستيا ، هنري جورج ، هوبس ، الفريد مارشال، جون ميناردكينز ، ثورشتاين فبلن .

٣ ـــ في رأى هيلبرونر أن انبثاق نظام السوق هو البذرة التي نمت وتفتح عنها علم الاقتصاد ، وبالتالي ظهور اقتصاديين طوروا هذا العلم والفكر الاقتصادي كما أن عصور ما قبل آدم سمث قد حفلت بوجود (علم الاخلاق) و (علم السياسة) لتفسير وتقليل طبيعة العلاقة القائمة بين السادة الادنى درجة والاعلى درجة منهم من جهة ، وبين هؤلاء كمجموعة وبين الملوك من جهةاخرى كذلك هناك الصراع بين الكنيسة وبين الميول الفاسدة لدى التجار . وهكذا سادت قوانين الاقطاع ، والكنيسة ، والعادات ، لتحكم الافـراد في تلـك المجتمعات وتسير دفة الاقتصـاد ، ولم يعد ، في رأيه ، ثمـة سبب بروز اقتصاديين كشريحة مهنية متميزة .

٤ ـــ روجيه جارودى « اثر الحضارة العربية على الثقافة العالميـة » مجلة **الطليعة** ، القاهرة ، يناير ١٩٧٠ .

٥ ـــ د. محمد شوقي الفنجري « الاقتصادي ولمـاذا احجم المسـلمون عن تدريسه » **مجلة العربي** ، الكويت ، تموز ١٩٧٢ ، ص ٦٥ .

٦ ـــ د. محمد حلمي مراد « ابو الاقتصاد ابن خلدون » في كتاب **اعمـال مهرجان ابن خلدون** (القاهرة : ١٩٦٢) ص ٣٠٨ .

٧ ـــ د. محمد يوسف موسى ، **الناحية الاجتماعية والسياسية في فلسفة ابن سـينا** (القاهرة : ١٩٥٢) ، ص ١٧ــ١٨ .

٨ ـــ انظر جون ميناردكينز ، **النظرية العامة في العمالة ، النقود ، والفائدة** (لندن : ١٩٣٦) باللغة الانكليزية ، ومعظم كتابات الكينزيين مثل الفن هانس

وصاملصون ... الخ .

٩ ــ د. لبيب شقير ، **تاريخ الفكر الاقتصادي** (القاهرة : بلا تاريخ) ، ص ٩٠ــ٩١ .

١٠ ــ **المصدر السابق** ، ص ٩٥ .

١١ ــ يذكر الاستاذ ساطع الحصرى في كتابه **دراسات عن مقدمة ابن خلدون** (القاهرة : ١٩٦١) ص ٢ ان ما نشر عن ابن خلدون باللغة العربية قليل مقارنة الى ما نشر في اللغات الاخرى ، ولا سيما الاوربية ، وان هناك دراسات غير قليلة وهي قيمة لا تزال غير منقولة الى العربية ، ومنها جيدة بأقلام بعض الشبان العرب ايضا ظلت خارجة عن نطاق المطبوعات العربية الى الان . انظر ص ٦٣٩ ــ ٦٤٢ في المصدر حول ما نشر عن ابن خلدون في العربية ولغات اخرى وعناوين اطروحات الدكتوراه عنه لغاية عام ١٩٦١ .

١٢ ــ افرد ابن خلدون ١٠ فصول من الباب الثالث ، ٦ فصول من الباب الرابع ، ٣٣ فصلا من الباب الخامس لامور جمة ، منها الكسب ، والمعاش ، والصنائع ، والجباية ، والتجارة ، والنقود ، والسكان ، وتقسيم العمل ، والمنافسة والاحتكار ، والملكية الخاصة ، الخ . وكان رياديا في عدد منها فسبق بذلك علماء الاقتصاد الفيزيوقراطيين والكلاسيكيين ولو دونما اسهاب . للتفاصيل انظر الحصري ، **المصدر السابق** ، ص ٥٣٢ ــ ٥٤٢ ، **والمقدمة** .

١٣ ــ **المقدمة** ، ص ١٦٨ ، ٢٩٤ .

١٤ ــ هيلبرونر ، **مصد رسابق** ، ص ١٦٣ .

١٥ ــ الحصري ، **مصدر سابق** ، ص ٢١٠ . انظر د. محمود محمد الحبيب « الاقتصاد الماركسي ، خلفية الفكر النظرية » مجلة **الثقافة** (بغداد : شباط ١٩٧٣) .

١٦ ــ الحصري ، **المصدر السابق** ، ص ٢٠٩ .

١٧ ــ روجيه جارودي ، **المصدر ذاته** .

١٨ ــ هلل مؤرخو الفكر الاقتصادي لادم سمث لانه أبدى الفكرة نفسها في كتابه **ثروة الامم** (١٧٧٦) . ونهلل نحن بأن ابن خلدون قال بها في منتصف القرن الرابع عشر .

١٩ ــ كما جاء في د. احمد النجار ، **المدخل الى النظرية الاقتصادية في المنهج الاسلامي** (بيروت : ١٩٧٣) ، ص ٢٨ .

٢٠ ــ انظر الحصرى ، **المصدر السابق** ، ص ٥٣٦ .

٢١ ــ **المقدمة** : ص ٣٩٩ ــ ٤٠٠ .

٢٢ ــ في هذه السلبيات انظر **المقدمة** : ص ١٤٩ ــ ١٥٢ . كذلك ص ٣٦، ٣٥٨ــ٣٥٩ .

٢٣ ــ انظر بحث الدكتور علي عبد الواحد وافي « ابنخلدون أول مؤسس لعلم الاجتماع » في كتابه **اعمال مهرجان ابن خلدون** ، ص ٧٦ ، وانظر لبيب شقير **المصدر السابق** ، ص ٩٨ــ٩٩ .

٢٤ ــ انظر بحث الدكتور محمد بدوي « المرفولوجيا الاجتماعية ، أصولها المنهجية عند ابن خلدون » **المصدر السابق** ، ص ١٩٥ــ١٩٦ . وكذلك انظر **المقدمة** ، ف ٨ .

٢٥ ــ ابن خلدون : **المقدمة** ، ف ٢١ .

٢٦ ــ محمد بدوي : **المصدر السابق** ، ص ١٩٦ .

٢٧ ــ يذهب الدكاترة كر ، دنلوب ، هاربصون ومايرز في دراستهم **الصناعية والرجل الصناعي** (مطبعة جامعة هارفرد ما سوجوستس ، ١٩٦٠) الى الاستنتاج بأن الصناعية الحديثة لها حضارتها وشرائطها الخاصة الملزمة التي تقسر الافراد على التموضع والتناغم والتأقلم لمتطلباتها ، فهي حضارة جديدة بكل معنى الكلمة . أنظر عرض الكتاب د. محمود محمد الحبيب ، **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت ــ اكتوبر ١٩٧٦) ص ٩٩ ــ ١١٨ .

٢٨ ــ **المقدمة** ، ص ٣٦٧ .

٢٩ ــ **المقدمة** ، ص ٣٦٧ــ٣٦٨ .

٣٠ ــ **المقدمة** ، ص ٤٠٠ــ٤٠١ .

٣١ ــ انظر **المقدمة** : ص ١٧٠ ــ ١٧٢ .

٣٢ ــ هذه اراء اعربوا عنها وتمثلت في كتاب الطبيب الاقتصاديكيناى الموسوم **الجدول الاقتصادي** (١٧٥٨) .

٣٣ ــ في كتابه **التقدم والفقر** (١٨٧٩) . انظر مقدمة ابن خلدون : ص ٣٦٧ .

٣٤ ــ **المقدمة** : ص ٤٠٥ .

٣٥ ــ **المقدمة** : ص ٣٦٢ ــ ٣٦٥ .

٣٦ ـــ **المقدمة** ، ص ٢٦٦ ـــ ٢٦٧ .

٣٧ ـــ في هذه النقطة انظر الدكتور محمد عبد الله العربي ، **في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد المعاصر** (مجمع البحوث الاسلامية / المؤتمر الثالث) ص ٢٠٩ .

٣٨ ـــ انظر محمد عبده ، **الاعمال الكاملة ـــ الكتابات السياسية** (بيروت ١٩٧٢) الجزء الاول ، تحقيق محمد عمارة ، ص ١٢٧ .

٣٩ ـــ الصفحات ٣٦٢ ـــ ٣٦٥ من مقدمته تفصل هذا الشيء .

٤٠ ـــ انظر طه حسين ، **فلسفة ابن خلدون الاجتماعية** (اطروحة الدكتوراه/ فرنسا ١٩١٨) ترجمها عبد الله عنان (القاهرة ١٩٢٦) .

٤١ ـــ كما اقتبسها الحصري ، **مصدر سابق** ، ص ٢٩٠ و ٢٥٩ .

نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الإدارية في الكويت

د. علي السلمي ★

مقدمة :

تعتبر التنمية الإقتصادية والاجتماعية من اهم الاهداف التي تسعى اليتحقيقها كثير من الدول في عالمنا المعاصر . ويمكن تركيز معنى التنمية فيمحاولات احداث تغيرات ايجابية مستمرة ومتراكمة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية تسمح بفرص افضل لتطور الانتاج ورفع كفاءته من ناحية ، وتقود الى انماط متطورة من السلوك الاجتماعي من ناحية أخرى ، بحيث تتكامل تلك التغيرات وتتبلور في مستويات أعلى من الانتاجية والدخل والرفاهة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية .

وتمثل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت تحديا من نوع خاص . فالكويت باعتبارها من الدول النفطية تحقق دخلا عاليا اتاح لها تحقيق مستوى متقدم من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين بها والوافدين اليها . وبالتالي فليست الغاية المستهدفة من الانماء هي زيادة الدخل بقدر ما هي تنويع مصادره لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي ، ولضمان بقاء مستوى الرفاهة عند حده الحالي على الاقل ومنعه من التدهور حال نضوب الثروة النفطية .

وعلى الرغم ممايتوافر للكويت الانمن عائدات نفطية متصاعدة (1) وماتراكم لديها من تكوين رأسمالي يمكن استثماره في مشروعات التنمية ، الا ان نقص القوة العاملة وعدم استقرارها يعتبر من أهم معوقات حركة الانماء في الكويت . وتعتبر الكفاءات الادارية من بين النوعيات النادرة والتي ستزداد اهميتها وخطورة ندرتها بازدياد معدل التقدم في الاسراع بمشروعات الانماء .

ويستهدف بحثنا الحالي دراسة مشكلة التخطيط لتوفير الكفاءات الادارية اللازمة لمشروعات التنميصة ومتطلباتها.لذلك نطرق الموضوعات المتعلقةبطبيعة

★ استاذ ادارة الاعمال بكلية التجارة في جامعة الكويت .

الدور المؤثر للكفاءات الادارية في مشروعات التنمية ، ثم تحليل متطلبات التنمية من الكفاءات الادارية ومقارنة ما هو متاح منها بالكويت . ومن ثم نتطرق الى تصميم اسلوب لتخطيط الكفاءات الادارية ومصادر تنميتها بما يتوافق وتلك المتطلبات .

اولا : دور الكفاءات الادارية في عملية التنمية

يتجه الفكر الاداري والاقتصادي المعاصر الى اعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية عملية شاملة ومتكاملة تستهدف احداث تغييرات أساسية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة النامية وصولا الى تحقيق مستويات متصاعدة من الدخل والانتاج ، ومن ثم الرفاه العام لمختلف فئات المواطنين . وفي اطار هذا التحديد لمعنى التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة تتضح بعض الحقائق الهامة التي تسهم في بيان اهمية الدور الحيوي الذي تقوم به الكفاءات الادارية في عملية التنمية . واهم هذه الحقائق ما يلي :

١ ــ ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معناها الحقيقي هي نشاط متصل ومتدفق يهدف الى انتاج تراكمات متزايدة من الانجازات المادية والسلوكية يمكن للمجتمع النامي باستخدامها ان يتخلص من قيود ومعوقات التخلف ، وينطلق الى مراحل النمو والتقدم . وبذلك فان التنمية ليست عددا من المشروعات المنفصلة غير ذات العلاقة او الارتباط ولكنها مجموعة من الانشطة المتداخلة والمتفاعلة التي تحتاج الى تخطيط دقيق ومتوازن وقيادة على درجة عالية من الكفاءة .

٢ ــ ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي صورة من صور التغيير المخطط الذي يرمي الى تحويل اوضاع اقتصادية واجتماعية سائدة الى اوضاع اخرى اكثر تناسبا مع متطلبات توفير مستويات الانتاج والاستهلاك المستهدفة . وبذلك فان عمليات التغيير المخطط تشمل في العادة مجالات رئيسية أهمها :

أ ــ هيكل الاقتصاد القومي من حيث توزيع مكوناته بين قطاعات النشاط الانتاجي الاساسية (صناعات تحويلية ، صناعات استخراجية ، زراعة ، صيد ، تجارة وخدمات مختلفة) .

ب ــ هيكل الانتاج القومي من حيث توزيعه بين المجموعات السلعية الرئيسية (سلع استهلاكية ، سلع وسيطة ، سلع انتاجية) .

جـ ــ حجم الطاقات الانتاجية المتاحة ، وتتجه جهود التنمية عادة نحو تحقيق زيادات مطلقة في الطاقات المتاحة من خلال الاضافات الجديدة من ناحية ، ومن خلال تحسين استغلال الطاقات المتاحة فعلا من ناحية أخر ى.

د ـ اساليب وطرق الانتاج في قطاعات الاقتصاد المختلفة .وتتجه عملية التنمية عادة الى تحديث تلك الاساليب وتطويرها بحيث تعكس نتائج وانجازات التكنولوجيا المعاصرة .

هـ ـ اساليب وانماط الادارة والتنظيم في مؤسسات الانتاج والخدمات . وتتبلور جهود التنمية في هذا المجال في محاولات تحديث الادارة وتطويرها ورفع كفاءة الوظائف الادارية والقائمين عليها .

و ـ علاقات العمل وشروط واوضاع وظروف الاستخدام . وتحاول خطط التنمية عادة اتاحة افضل الظروف الملاءمة للافادة الى اقصى حد من الاستثمارات في تنمية العنصر البشري ، وتخفيض الفاقد والضائع فيه الى ادنى حد ممكن .

ز ـ انماط العلاقات الاجتماعية واشكال السلوك الاجتماعي . والهدف هنا تحويل المجتمع الى مجموعة متفاعلة ومتكاملة من الكيانات الفاعلة ، وتخليص المجتمع من التناقضات والصراعات بين فئاته الناتجة عن اختلال علاقات الانتاج وعدم تعادل الانصبة من الناتج القومي وتباين الفرص المتاحة لافراد الفئات المختلفة في شتى مجالات الحياة .

ح ـ انماط التفكير الاجتماعي والقيم والمعتقدات السائدة في المجتمع . وهدف عملية التنمية هنا هو اعادة صياغة المفاهيم والقيم السائدة بحيث تنبع وتقوي مجموعة منها تحابي الحركة والتقدم وتقبل بالتغيير وتفضل الجديد وتتخلى عن التمسك بالقديم . كل ذلك من اجل توفير مناخ اجتماعي يسهم في دفع حركة الانتاج والعمل بحيث تتحرر من المعوقات الحضارية والثقافية والاجتماعية غير المتوافقة مع متطلبات التنمية المتصاعدة .

ط ـ انماط العلاقات بين مؤسسات الانتاج والخدمات العامة والخاصة من جانب ، وبين سلطة الدولة من جانب آخر . وهدف عملية التنمية هنا هو تحقيق درجة عالية من التحرر والاستقلالية لوحدات الانتاج والخدمات بما يسمح لها بالانطلاق لترفيع مستويات الكفاءة الانتاجية وتعظيم الناتج القومي في الوقت نفسه تستهدف عملية التنمية ايجاد قدر كاف من توجيه الدولة للاقتصاد القومي وسيطرتها على الاتجاهات الرئيسية والمنطلقات الاساسية للانشطة الاقتصادية في المجتمع .

ولكي تتفق جهود التنمية مع منطق التغيير المخطط لا بد وان يتحدد بالنسبة لكل من المجالات السابقة امور ثلاثة هي : المستوى السائد ، المستوى المستهدف ، واسلوب تحقيق التحول من المستوى السائد الى المستوى المستهدف . وتشير هذه الحقيقة بصفة قاطعة الى حتمية التخطيط والدراسة

في تصميم وتنفيذ محاولات التنمية .

٣ ـ ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية اذ تستهدف احداث تغييرات جذرية في التركيب الاقتصادي والاجتماعي انما تتعامل في ظروف متغيرة وغير مستقرة . كما ان جهود التنمية تتأثر بتفاعل العديد من المتغيرات المحلية والخارجية والتي تعكس آثارها السالبة احيانا والموجبة احيانا اخرى على مسيرة التنمية وفعالياتها . وبذلك ، فان الاهداف المحددة للتنمية قد لا تتحقق جميعا بالمستويات المخططة نفسها . من ناحية أخرى ، فان هناك ثمة احتمالات بتحقق نتائج اخرى غير مرغوبة ولم تكن ضمن النتائج المخططة . ومثل هذه النتائج غير المرغوبة تنعكس سلبا على نشاطات التنمية وتعوق انطلاقتها ، وقد تؤدي في بعض الاحيان الى افشالها تماما . ومن اهم هذه النتائج السالبة حالات التضخم الشديد التي تصاحب الفترا تالاولى في تنفيذ مخططات التنمية الشاملة والتغيرات المفاجئة التي تحدث في معدلات وانماط توزيع الثروة والدخول بين فئات المجتمع المختلفة بحسب درجة ارتباط كل فئة بعملية التنمية وشيوع انماط من السلوك الاستهلاكي والعلاقات الاجتماعية الضارة باهداف التنمية ومتطلباتها .

٤ ـ ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية عملية ذات تكلفة للمجتمع تتمثل في الاشباع والفوائد العاجلة التي يضحي بها الافراد والجماعات من اجل الادخار والاستثمار في مشروعات الانماء . ومن ثم فان اتخاذ قرارات الانماء تتطلب حرصا شديدا في استعراض وتحليل كل البدائل المتاحة والممكنة للعمل الانمائي واختيار تلك البدائل التي تحقق اقصى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن . وعلى ذلك فان تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتمد في الاساس على دقة الدراسات ووفرة المعلومات عن الاوضاع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، وسلامة دراسات الجدوى للمشروعات الانمائية ، ووضوح المعايير وعلمانية الاساليب المستخدمة في المقارنةوالمفاضلة بين تلك المشروعات . ان عملية التنمية هي بالدرجة الاولى عملية اتخاذ قرارات ادارية واقتصادية واجتماعية على اسس رشيدة وموضوعية . ومما يزيد في اهمية هذه الحقيقة ، ان تكلفة الخطأ في قرارات الانماء تكون عادة باهظة . كما ان اصلاح الاخطاء الانمائية قد لا يتحقق الا بتكلفة وتضحيات يتحملها الاقتصاد القومي لسنوات طويلة ، وقد لا يتحقق هذا الاصلاح ابدا .

٥ ـ ان التنمية عملية مستقبلية بمعنى انها تتجه الى المستقبل وتستغرق وقتا طويلا حتى تظهر آثارها الايجابية المرغوبة . كذلك ، فالتنمية لكي يتحقق عنها تلك الاثار يجب أن تكون متوازنة ومتناسقة فتتم مشروعات الانماء بشكل

متعادل يتوافق ومنطق المدخلات والمخرجات بين قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة . فانشاء مشروعات هندسية ، مثلا ، يتطلب اعداد كوادر من المهندسين والمختصين قبل وقت كاف . كذلك ، فان انتاج البيوت الجاهزة يتطلب التنسيق مع صناعات مواد البناء والاثاث وغيرها من التجهيزات . ومن خلاصة تلك الحقائق السابقة تتضح الطبيعة العملية والموضوعية لعملية التنمية ، كما تتبين درجة الصعوبة والتعقد في تنفيذها حيث تتعامل مع متغيرات متداخلة ومتشابكة وغير مستقرة . لذلك ، فان قيادة حركة التنمية وتخطيط مسارها ومتابعة تقدمها تعتبر جميعا من الشروط الرئيسية لنجاحها وفعاليتها. ومن ثم فان عنصر الادارة يمثل ركنا اساسيا في عملية التنمية وعاملا حاسما في تحديد كفاءتها . ان الادارة العلمية لعملية التنمية مطلوبة على مستويات ثلاث :

أ ــ ادارة التنمية على المستوى القومي . وتختص بهذا اجهزة التخطيط والبحوث على مستوى الدولة ، كما تشارك فيه اجهزة الحكومة المختلفة بدرجات متباينة .

ب ــ ادارة التنمية على المستوى القطاعي أو المحلي . وتختص بهذا النشاط الوزارات والمؤسسات القيادية النوعية التخصص (وزارة الصناعة ، وزارة التجارة ، وزارة النفط ... وكذلك المحافظات والمجالس البلدية وما شابه ذلك من تنظيمات متخصصة) .

جـ ــ ادارة التنمية على مستوى المشروع . وهو ما تختص به مجالس الادارات والهيئات الادارية المسؤولة بالشركات والهيئات والمؤسسات الانتاجية ومرافق الخدمات .

ان الادارة على اي من المستويات السابقة هي العنصر المحرك لانشطة الانماء . وهي كذلك القوة الحقيقية الدافعة لحركة الانتاج والانجاز بما لها من قدرات على التخطيط والتنظيم والمتابعة . ان مجرد توافر عناصر الانتاج التقليدية ليس كافيا لبدء مسيرة النمو ، بل لا بد من توفر الادارة الديناميكية القادرة على تجميع عناصر الانتاج هذه وتوجيه استخدامها نحو مجالات الانتاج والاستثمار المحققة لاهداف التنمية الشاملة .

ان البحث الحالي يرتكز على فرض رئيسي هو ضرورة وحتمية التنمية الادارية كشرط لازم لتهيئة الظروف المناسبة لبدء حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن البحث يعكس اقتناعا علميا بضرورة أن تشمل جهود التنمية الادارية كافة مرافق ومجالات الانتاج والخدمات ولا تقتصر فقط على المشروعات الجديدة الواردة في خطة التنمية . وفي ضوء ما سبق ، فان الكفاءات الادارية

اللازمة لمواجهة الخطة الانمائية في الكويت تشمل في تصورنا القطاعات الاساسية الآتية : القطاع الحكومي ، القطاع الاقتصادي المشترك ، القطاع الاقتصادي العام ، القطاع الاقتصادي الخاص ، ومرافق واجهزة الخدمات المحلية .

ان جهد تخطيط وتنمية الكفاءات الادارية لمواجهة متطلبات خطة التنمية في الكويت يجب أن يتجه الى تلك القطاعات جميعا وبدرجات متناسبة حتى يمكن توفير افضل الظروف لتنمية شاملة ومتوازنة .

ثانيا : تحليل المتطلبات الادارية لعملية التنمية

تبدو المتطلبات الادارية لعملية التنمية في مراحل ثلاثة رئيسية هي : الدراسة والتخطيط للتنمية ، تنفيذ مشروعات خطة التنمية ، ومتابعة وتقييم انجازات خطة التنمية . واذا اتخذنا مستويات ادارة التنمية الثلاث اساسا للبحث ، يمكن ان تحدد بصورة تقريبية اهم متطلباتها الادارية كما يلي :

١ ـ ادارة التنمية على المستوى القومي :

تتركز في هذا المستوى انشطة هامة تتعلق بدراسة وتحليل الاوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة السائدة ، واكتشاف المشكلات والمعوقات الاقتصادية والاجتماعية التي تصنع حالة ما قبل النمو ،وحصر الموارد والطاقات المتاحة والمستغلة ، ثم تحديد الاهداف الانمائية ورسم الخطط والبرامج المحققة لها ومتابعة تنفيذها وتقييم انجازاتها . ويصور الجدول رقم (١) التالي حصراً باهم انشطة ادارة التنمية على المستوى القومي ومتطلباتها من الخبرات والكفاءات الادارية مع ملاحظة ان اداء هذه الانشطة سيتطلب بالضرورة خبرات وكفاءات فنية متخصصة اخرى تعمل جنبا الى جنب مع الكفاءات الادارية ولكن حصرها وتحديدها يخرج عن نطاق اهتمام بحثنا الحالي :

جدول رقم (١)
انشطة ادارة التنمية على المستوى القومي ومتطلباتها الاداريـــة

رقم مسلسل	الانشطة الانمائية	الكفاءات الادارية اللازمة
١	**حصر واحصاء الموارد :**	
١/١	حصر واحصاء الموارد والطاقات المتاحة	•كفاءات في ادارة العمليات الاحصائية ونظم المعلومات والحاسبات الالكترونية
٢/١	حصر واحصاء الموارد والطاقات المستغلة	
٣/١	حصر واحصاء الموارد والطاقات العاطلة	
٢	**دراسة وتحليل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة :**	
١/٢	دراسة وتحليل مستويات ونفقات المعيشة	• كفاءات في ادارة عمليات البحــوث والاستقصاءات والدراسات التسويقية والاقتصادية والاجتماعية
٢/٢	دراسة وتحليل مستوى الخدمة الصحية	
٣/٢	دراسة وتحليل مستوى الخدمة التعليمية	
٤/٢	دراسة وتحليل مستويات المرافق العامة	
٥/٢	دراسة وتحليل هيكل الاقتصاد القومي	
٦/٢	دراسة وتحليل هيكل الانتاج القومي	
٧/٢	دراسة وتحليل هيكل توزيع الثروة والدخول	
٨/٢	دراسة وتحليل انماط العلاقات الاجتماعيــة واشكال السلوك الاجتماعي	• كفـــاءات في التحليـــل السلوكي والدراسات الاجتماعية
٩/٢	دراسة وتحليل القيم والمعتقدات الاجتماعية	
١٠/٢	دراسة وتحليل الخصائص السياسيةوالقانونية للمجتمع	
١١/٢	تقييم المستوى العام للتقدم (التخلف)الاقتصادي والاجتماعي للدولة	
٣	**التنبؤ بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية :**	
١/٣	التنبؤ بمستوى الدخل القومي	• كفاءات في الاقتصاد القياسي
٢/٣	التنبؤ باتجاهات الانتاج القومي	
٢/٣	التنبؤ بحجم السكان	• كفاءات في التنبؤ والتقدير الاحصائي
٣/٣	التنبؤ باتجاهات الاستهلاك والادخار والاستثمار	
٤/٣	التنبؤ بحجم القوى العاملة	• كفاءات في تخطيط القوى العاملة

٣/٥	التنبؤ باتجاهات وحركة الاقتصاد العالمي	• كفاءات في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية
٣/٦	التنبؤ بالتغيرات الاجتماعية	• كفاءات في التحليل الاجتماعي
٤	**تحديد الاحتياجات القومية**	
٥	تحديد اهداف خطة التنمية	• كفاءات في التخطيط
٦	تنمية افكار ومشروعات الانماء	
٧	دراسة المشروعات وتقييم جدواها	• كفاءات في دراسات الجدوى وتقييم المشروعات
٨	دراسة وتقييم طرق تمويل خطة التنمية	• كفاءات في التمويل والاستثمار
٩	المفاضلة بين المشروعات البديلة	• كفاءات في بحوث العمليات واساليب اتخاذ القرارات
١٠	وضع البرامج التفصيلية لخطة التنمية	• كفاءات في تصميم البرامج
١١	**توفير الاحتياجات اللازمة للتنفيذ :**	
١١/١	اعداد وتدريب القوى العاملة	• كفاءات في التدريب والتنمية الادارية
١١/٢	اعداد وتدريب القادة الاداريين	
١١/٣	اعداد واصدار التشريعات اللازمة	
١١/٤	تدبير مصادر التمويل	• كفاءات في الادارة المالية
١١/٥	تحديد المسؤوليات الادارية عن التنفيذ	• كفاءات في التنظيم
١٢	متابعة تنفيذ برامج خطة التنمية	• كفاءات في الرقابة والمتابعة
١٣	تقييم انجازات خطة التنمية	• كفاءات في تقييم الاداء
١٤	تحليل الانحرافات عن الاهداف المقررة	• كفاءات في التحليل الاداري
١٥	اتخاذ الاجراءات لتصحيح الانحرافات	
١٦	اعادة الحصر والاحصاء وتقييم الموقف	
١٧	اعادة التخطيط	

٢ ـ ادارة التنمية على المستوى القطاعي او المحلي :

تتوجه عملية ادارة التنمية على المستويات القطاعية الى تكوين الخطط والبرامج الاكثر تفصيلا لمشروعات الانماء الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بقطاع معين من الاقتصاد القومي (مثل قطاع الصناعة ، او قطاع النفط ، أو قطاع الصحة العامة ، أو قطاع التربية ، أو قطاع الثقافة) . كذلك تتوجه ادارة التنمية على المستوى المحلي الى تنمية الخطط الانمائية المتعلقة بتقسيم اداري او جغرافي معين من الدولة (مثل المحافظات او غيرها من التقسيمات الادارية) .

وتتطلب ادارة التنمية على هذه المستويات اجراء دراسات تفصيلية وتحديد مشروعات ذات صفة معينة ومحددة . وعلى ذلك ، يمكن حصر الانشطة التي تتم في هذه المرحلة ومتطلباتها من الكفاءات الادارية كما في الجدول رقم (٢) :

جدول رقم (٢)
انشطة ادارة التنمية على المستوى القطاعي أو المحلي ومتطلباتها الادارية

رقم مسلسل	الانشطة الانمائية	الكفاءات الادارية اللازمة
١	حصر واحصاء الموارد والطاقات المتاحة والمستغلة والعاطلة .	• كفاءات في ادارة العمليات الاحصائية ونظم المعلومات
١/٢	دراسة مستوى النشاط الاقتصادي	
٢	دراسة وتحليل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية :	• كفاءات في ادارة عمليات البحوث والتحليل الاقتصادي والاداري والاجتماعي
٢/٢	دراسة حالة المشروعات القائمة بالانشطة الاقتصادية او الخدمية والمرافق العامة	
٣/٢	دراسة المشكلات الجماهيرية السائدة	
٤/٢	تحديد اسباب المشكلات والحلول الممكنة لها	• كفاءات في التخطيط والبرمجة
٣	تحديد مجالات التحسين والتنمية اقتصاديا واجتماعيا	
٤	اختيار المشروعات الانمائية	
٥	وضع البرامج التنفيذية للمشروعات الانمائية	• كفاءات في التخطيط
٦	تكوين الاجهزة المسؤولة عن التنفيذ	• كفاءات في التنظيم
٧	تدبير الموارد اللازمة للمشروعات الانمائية	
٨	متابعة التقدم في التنفيذ	• كفاءات في المتابعة والتقييم
٩	تقييم الانجازات	
١٠	حصر الانحرافات عن الخطة وتصحيحها	

٣ ــ ادارة التنمية على مستوى المشروع :

تحتل العملية الادارية بمشروعات الانماء اهمية حاسمة اذ تتولى نقل خطط التنمية من مرحلة التخطيط الى مرحلة التنفيذ الفعلي . ولذلك ، فان نجاح أو فشل محاولات الانماء الشامل تتوقف الى حد بعيد على مدى كفاءة الادارة المسؤولة عن مشاريع التنمية .

ويحدد الجدول رقم (٣) اهم الانشطة التي تمارسها الادارة بالمشروع مع بيان نوعيات الكفاءات الادارية اللازمة لها :

جدول رقم (٣)
انشطة الادارة على مستوى المشروع ومتطلباتها الادارية

رقم مسلسل	الانشطة	الكفاءات الادارية اللازمة
١	انشطة الادارة العليا :	
١/١	تحديد الاهداف الرئيسية للمشروع	• كفاءات ادارية عليا ذات الملم وخبرة باسس ادارة الاعمال واحاطة باصول التخطيط والتنظيم والمتابعة وتقييم الاداء
٢/١	تحديد السياسات الاساسية للمشروع	
٣/١	تحديد المعايير الاساسية للتخطيط	
٤/١	اعتماد الخطط والبرامج التنفيذية	
٥/١	متابعة التنفيذ	
٦/١	تقييم الاداء واتخاذ قرارات التصحيح	
٧/١	دفع حركة التطوير والتجديد في المشروع	
٨/١	اتخاذ القرارات الاستراتيجية فيما يعترض المشروع من مشكلات	• كفاءات في اتخاذ القرارات
٩/١	تحقيق الاتصال والارتباط مع مختلف الجهات الخارجية ذات العلاقة	• كفاءات في العلاقات العامة
١٠/١	تأمين تدبير الاموال اللازمة للمشروع	• كفاءات في الاستثمار
٢	انشطة الادارة المساعدة :	
٢/أ١	اجراء البحوث والدراسات	• كفاءات في بحوث التسويق ونظم المعلومات
٢/٢	انشاء وادارة نظم المعلومات	
٣/٢	اعداد الخطط والبرامج	• كفاءات في التخطيط
٤/٢	تصميم نظم العمل واجراءاته	• كفاءات في تحليل النظم
٥/٢	اقتراح القواعد والمعايير	• كفاءات في التنظيم
٦/٢	تحليل المشكلات واقتراح الحلول	• كفاءات في بحوث العمليات
٧/٢	ادارة نظم الحسابات	• كفاءات محاسبية
٨/٢	ادارة نظم التكاليف	• كفاءات في محاسبة التكاليف
٩/٢	ادارة عمليات العلاقات العامة	• كفاءات في العلاقات العامة
١٠/٢	ادارة نظم التطوير والابتكار	• كفاءات في البحوث والتطوير

النشاط	الكفاءات المطلوبة
١١/٢ ادارة عمليات ونظم الحاسبات الالكترونية	• كفاءات في الحاسب الالكتروني واعداد البرامج وتحليل النظم
٣ انشطة الادارة المتخصصة :	
١/٣ ادارة عمليات الانتاج • تخطيط الانتاج • الرقابة على الانتاج • ضبط الجودة	• كفاءات في ادارة الانتاج ، الادارة الصناعية ، ضبط الجودة .
٢/٣ ادارة عمليات التسويق • بحوث التسويق • تخطيط التسويق • توجيه عمليات التسويق • الاعلان • التسعير • الخدمات البيعية • النقل والتوزيع	• كفاءات في بحوث التسويق ، ادارة المبيعات ، ادارة الاعلان ، وادارة التسويق
٣/٣ ادارة عمليات التمويل • التخطيط المالي • التحليل المالي • ادارة الاموال • الاستثمار	• كفاءات في التمويل والاستثمار والادارة المالية
٤/٣ ادارة عمليات الافراد • تخطيط القوى العاملة • اختيار الافراد • قياس كفاءة الافراد • تدريب الافراد • تصميم نظم الحوافز • تصميم برامج ونظم الامن الصناعي • تصميم برامج ونظم خدمات العاملين • تصميم برامج ونظم الرواتب والمكافآت • تصميم برامج ونظم الشكاوي والمقترحات • تصميم برامج ونظم الاتصالات • تصميم برامج ونظم التقاعد وانهاء الخدمة	• كفاءات في تخطيط القوى العاملة وطرق الاختيار . • كفاءات في ادارة الافراد وفروعها المتخصصة ترينة الانشطة المذكورة .
٥/٣ ادارة عمليات الشراء والتخزين • تخطيط المشتريات	• كفاءات في ادارة المشتريات والمخازن

• دراسة الاسواق
• الاتصالات بالموردين
• تنفيذ عمليات الشراء
• تخطيط المخزون
• ادارة المخازن
• الرقابة على المخزون

٦/٣ ادارة عمليات التنظيم
• اعداد الهياكل التنظيمية
• توصيف الوظائف
• تقييم الوظائف
• دراسة العمل
• تبسيط الاجراءات

• كفاءات في التنظيم وطرق العمل

٧/٣ ادارة عمليات الرقابة
• تصميم نظم وبرامج الرقابة
• تجميع المعلومات الرقابية
• تحليل الانحرافات واقتراح وسائل التصحيح

• كفاءات في نظم واساليب الرقابة الادارية

نخلص مما سبق الى ان ادارة عملية التنمية في الكويت على مستوياتها الثلاث سوف تحتاج الى خبرات وكفاءات ادارية (بدرجات مهارة متباينة) سواء بالنسبة للقطاع الحكومي ، او قطاعات الاعمال العام والمشترك والخاص ، وكذلك قطاع الخدمات والمرافق . ويمكن اجمال هذه الاحتياجات الادارية في التخصصات الاتية :

١ — تخصص عام في الادارة العامة
٢ — تخصص عام في ادارة الاعمال
٣ — تخصص عام في الادارة المحلية
٤ — متخصصون في التخطيط الاداري
٥ — متخصصون في التنظيم الاداري
٦ — متخصصون في دراسة اساليب وطرق العمل وتبسيط الاجراءات
٧ — متخصصون في الرقابة والمتابعة الادارية
٨ — متخصصون في تقييم الاداء
٩ — متخصصون في ادارة عمليات البحوث والدراسات
١٠ — متخصصون في ادارة عمليات الاحصاء
١١ — متخصصون في بناء وادارة نظم المعلوماتالادارية
١٢ — متخصصون في انشاء وادارة نظم الحاسب الالكتروني

١٣ ــ متخصصون في ادارة عمليات التطوير والتجديد
١٤ ــ متخصصونَ في ادارة الانتاج والادارة الصناعية
١٥ ــ متخصصون في ادارة التسويق وبحوث التسويق
١٦ ــ متخصصون في ادارة الافراد
١٧ ــ متخصصون في الدراسات السلوكية والاجتماعية
١٨ ــ متخصصون في العلاقات العامة ونظم الاتصالات الجماهيرية
١٩ ــ متخصصون في ادارة التمويل والاستثمار
٢٠ ــ متخصصون في ادارة المشتريات والمخازن
٢١ ــ متخصصون في ادارة عمليا تالنقل
٢٢ ــ متخصصون في ادارة عمليات الصيانة والتجديد
٣٣ ــ متخصصون في ادارة منشآت متخصصة (مستشفيات ، مصارف، شركات تامين ، شركات نقل ، اجهزة بريد ، مطارات ......)
٢٤ ــ متخصصون في استخدام بحوث العمليات واساليباتخاذ القرارات

ثالثا : نموذج تخطيط الكفاءات الادارية

يقوم النموذج المقترح لتخطيط الكفاءات الادارية في الكويت على العناصر الاتية :

١ ــ حصر الكفاءات الادارية الموجودة فعلا .

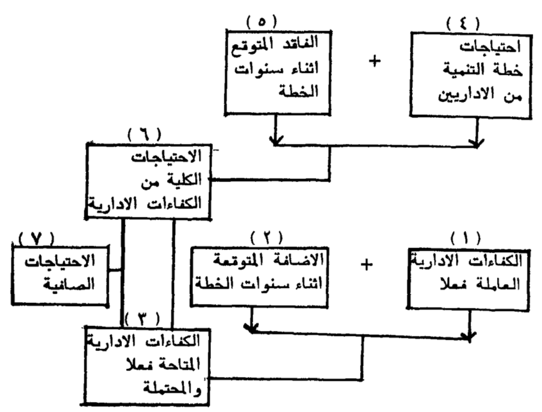
٢ ــ تحديد الاحتياجات من الكفاءات الادارية اللازمة لمواجهة متطلبات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٣ ــ تقدير معدل الفاقد من القوى العاملة الادارية خلال سنوات الخطة بسبب الاستقالة والتقاعد وترك العمل بشكل عام .

٤ ــ تقدير معدل الاضافة المتوقعة الى القوى العاملة الادارية خلال سنوات الخطة والناتجة عن التعيينات الجديدة والترقي الى صنوف الهيئة الادارية من غير الاداريين العاملين حاليا .

٥ ــ احتساب الفرق الصافي بين ما هو متاح وما هو مطلوب مصنفا حسب النوعيات والتخصصات المختلفة .

ويصور الشكل التالي رقم (١) عناصر نموذج التخطيط المقترح وعلاقاتها المتداخلة :



★ اتجاهات حركة النموذج :

١ + ٢ = ٣
٤ + ٥ = ٦
٦ — ٣ = ٧

استنادا الى النموذج المقترح فان تسلسل عملية تخطيط الكفاءات الادارية يتم وفقا للنسق الآتي :

١ — حصر الكفاءات الادارية العاملة فعلا :

ويهدف الحصر الى تجميع بيانات كاملة عن شاغلي الوظائف الادارية من مختلف التخصصات وفي جميع المستويات بقطاعات الدولة المختلفة . ويتم الحصر باستخدام استمارات وظيفية يتولى كل شخص يعمل في وظيفة ادارية استيفاءها . وتحتوي الاستمارة عادة على مجموعات البيانات الاتية :

- بيانات شخصية عن الفرد
- بيانات تتعلق بالوظائف التي شغلها وتخصصاتها وسنوات الخبرة
- بيانات عن المؤهلات العلمية للفرد
- بيانات عن التدريب الذي تلقاه الفرد في مختلف المجالات

• بيانات عن اللغات التي يجيدها الفرد
• بيانات عن التخصص الوظيفي الحالي للفرد
• بيانات عن اهتمامات الفرد الوظيفية

ومن واقع بيانات الحصر هذه يمكن الوصول الى تصور لتركيب مجتمع الاداريين في الدولة وفقا لاسس اجمالية وتفصيلية مختلفة . وفي دراسة قام بها الباحث عن « حصر واستقصاء العمالة في مجال الادارة بقطاع النشاط الاقتصادي العام في جمهورية مصر العربية » (٢) عام ١٩٧٤ أمكن باستخدام استمارة مماثلة التوصل الى حصر شامل للمديرين وفقا للتصنيفات الاتية التي نقترح استخدامها في الكويت :

- حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب جهة العمل (حكومة ، قطاع عام ، قطاع مشترك ...) .
- حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي المرتبطين به (صناعات بترولية ، صناعات مواد البناء ، تجارة خارجية ، بنوك ، اعلام ، صحة .....) .
- حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب المستوى الوظيفي (وكيل وزارة ، وكيل وزارة مساعد ، رئيس مجلس ادارة ، مدير عام ، نائب مدير عام ، مراقب عام ، مراقب ، رئيس قسم .....) .
- حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب التخصصات الوظيفية (حسابات ، مراجعة ، تخطيط ، شؤون افراد ، تسويق ، تمويل ، مخازن ...) .
- حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب الجنسية .
- حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب فئة العمر .
- حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب الدرجات الوظيفية .
- حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب طول مدد الخدمة الوظيفية .
- حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب المستوى العلمي (ابتدائي ، متوسط ، ثانوي ، جامعي .....) .
- حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب التخصص العلمي (تجارة ، علوم ، حقوق ، آداب ، هندسة .....) .
- حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب التدريب الحاصلين عليه .

ولامكان اتمام هذا الحصر والتصنيف لا بد من توافر شروط هامة منها :

١ ــ وجود جهاز متخصص (أو هيئة مركزية) في تخطيط القوى العاملة بحيث

يتمتع بالصلاحيات اللازمة التي تمكنه من الحصول على البيانات بشكل كامل ومتكرر دوريا .

ب ــ وجود مسميات وظيفية متفق عليها من خلال نظام لتوصيف الوظائف حتى تكون بيانات الحصر سليمة ، اذ قد تعني كلمة « مراقب » مثلا في بعض الهيئات شيئا مختلفا عن معناها في هيئات أخرى .

ج ــ وجود اسس متفق عليها لتصنيف الوظائف الادارية الى مستويات حتى تكون بيانات الحصر متعادلة .

وباتمام هذه الخطوة يتكون لدى مخطط الكفاءات الادارية صورة واضحة عن تركيب مجتمع المديرين ، بحيث تتخذ اساسا للتخطيط المستقبلي .

٢ ــ تقدير الاضافات المتوقعة الى الكفاءات الادارية :

وتتكون هذه الاضافات من مصدرين اساسيين هما التعينات الجديدة (اي خلق وظائف جديدة) ، والترقي من الداخل في المؤسسات والعينات والشركات القائمة فعلا . وللوصول الى تقدير معقول لهذه الاضافات ، فانه لا بد من دراسة تحليلية لتطور حجم العمالة الادارية في عينه ممثلة من تلك الهيئات والمؤسسات عبر سلسلة زمنية مناسبة وذلك لحساب مؤشر زيادة الوظائف الادارية من سنة لاخرى ثم تعديل هذا المؤشر لكي يعكس احتمالات التوسع او الانكماش المستقبلية في ضوء تنبؤات عن الاوضـــاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العامة .

وكمثال عملي ، فانه يمكن تحليل ميزانيات الوظائف في وزارات الدولة المختلفة لحساب المعدل السنوي لانشاء وظائف جديدة في المستويات الادارية وللتوسع في عدد شاغلي الوظائف الادارية في صورة نسبة عامة من اجمالي عدد تلك الوظائف في المتوسط (٣) ، كذلك بالنسبة لوحدات القطاع العام او المشترك فان تحليل ميزانيات الوظائف يسمح بالوصول الى تقديرات دقيقة لمعدلات الاضافة الى الوظائف الادارية سنويا نظرا لان هناك قوانين او قواعد عامة أو نظم مقررة تحكم عمليات الترقية . اما بالنسبة لوحدات القطاع الخاص فان التقدير اصعب نسبيا نظرا لعدم توفر اسس موضوعية دائما تتم على ضوءها الترقيات . ولذلك فانه لا بد من الاستعانة بأسلوب التقدير الاحصائي على اساس استقصاء عينة ممثلة من المسؤولين في تلك الوحدات والحصول على تقديراتهم لتلك الاضافات ، ومنها يتم استخراج معدل عام في المتوسط .

وخلاصة هذه الخطوة انه اذا امكن مثلا تحديد نسبة الزيادة في الوظائف الادارية بالحكومة بـ ٣٪ سنويا ، واذا كان من نتائج الحصر في الخطوة الاولى

أن عدد شاغلي الوظائف الادارية هو ١٥٠٠ مثلا ، فان الاضافات المتوقعة خلال السنة التالية للحصر ستبلغ ٤٥ شخصا ، وهكذا . ومن ثم فان الخطوتين الاولى والثانية تسفران في النهاية عن تقدير لمجموع القوى العاملة الادارية التي يتوقع توافرها في كل سنة من سنوات خطة التنمية وقبل استبعاد الفاقد منها . ولا شك ان قيمة هذه التقديرات تزداد كلما كانت مصنفة بحسبمجالات التخصص الاداري والمستوى العلمي وغير ذلك من أسس التصنيف .

٣ ــ تقدير احتياجات خطة التنمية من الكفاءات الادارية :

ترتكز عملية تقدير احتياجات خطة التنمية من الكفاءات الادارية علىعنصرين رئيسيين : الاول هو الكفاءات الادارية اللازمة لمشروعات الانماء الجديدة ، والثاني هو الكفاءات الادارية اللازمة للتوسعات في المشروعات القائمة فعلا والتي تنشأ بسبب ارتباطها بنشاطات المشروعات الانمائية الجديدة . وعلى سبيل المثال ، ان انشاء مصنع جديد للبتروكيماويات سوف يحتاج الى اعداد من المديرين في مختلف التخصصات لادارته ، ولكن في الوقت نفسه تجد ان انشاء هذا المصنع سوف يلقى اعباء جديدة واضافية على وزارات النفط ، والمالية ، والتجارة والصناعة ، والصحة ، وعلى جهاز البلدية ، والجمارك ، والجهاز المصرفي وغيرها من هيئات ومؤسسات بحسب درجة ارتباطها بأعمال هذا المصنع الجديد . وفي بعض الاحيان ، تتمكن الاجهزة القائمة من استيعاب هذه الاعباء الاضافية دون أن تحتاج الى زيادة في اعداد الاداريين بها . وفي احيان أخرى ، لا بدمن التوسع في القوة العاملة الادارية لمواجهة تلك الاعباء الجديدة . وحين تقدير حجم القوة الادارية اللازمة للمشروعات الانمائية الجديدة ، فانه لا بد من توفر دراسات كاملة عن كل مشروع توضح ما يلي في الاساس :

★ الاهداف الاقتصادية او الاجتماعية للمشروع .
★ الانشطة التي سيمارسها المشروع .
★ حجم الاموال المستثمرة ، وحجم القوة العاملة الانتاجية المتوقعة .
★ حجم الانتاج المستهدف (٤) .
★ المجال الجغرافي الذي ستمتد اليه نشاطات المشروع (محلي ، اقليمي ، دولي) .
★ المدى الزمني المتوقع لبقاء المشروع (مؤقت ، مستمر) .
★ اساليب الانتاج والمستوى التكنولوجي المحدد للمشروع .
★ نوعيات العملاء الذين يستهدف المشروع خدمتهم .

ومن خلال تحليل هذه الدراسات التفصيلية للمشروعات الانمائية الجديدة

يمكن تحديد انواع واعداد الكفاءات الادارية اللازمة لكل مشروع .

ويلاحظ انه تجب التفرقة بين نوعين من الكفاءات الادارية في كل مشروع . النوع الاول هو الكفاءات الادارية الحتمية ، وهي الواجب توفرها في المشروع بغض النظر عن نوع النشاط او حجمه أو مجال السوق الذي يخدمه او غير ذلك من خصائص .

ومن تلك الكفاءات الحتمية ما يلي : مدير المشروع ، مدير للشؤون المالية ، مدير للشؤون الادارية وشؤون الافراد ، مدير للانتاج ، مدير للتسويق (أو المبيعات) ، مدير للحسابات ، ومدير للمشتريات والمخازن .

اما النوع الثاني فهو الكفاءات الادارية الاحتمالية ، وهي التي يمكن أن توجد او ينعدم وجودها بحسب ظروف كل مشروع وامكاناته . ويلاحظ انه حال غياب تلك الكفاءات الاحتمالية ، فانه احيانا يسند اختصاصها الى احد اعضاء فريق الادارة الحتمية . مثال ذلك حين يقوم المدير المالي اختصاصات وظيفة مدير التخطيط ، او حين يقوم مدير الشؤون الادارية بأعمال وظيفة مدير العلاقات العامة . ويندرج تحت قائمة الوظائف الادارية الاحتمالية عديد من الكفاءات المتخصصة في شتى فروع ادارة الاعمال والادارة العامة مثل مدير التخطيط ، مدير المتابعة ، مدير البحوث ، مدير العلاقات العامة ، مدير التنظيم وطرق العمل ، مدير التدريب والتنمية الادارية . . .الخ .

من ناحية اخرى ،فان تقدير الاضافات اللازمة في اعداد الاداريين بالمشروعات القائمة لمواجهة متطلبات عملية التنمية ومشروعاتها ، يحتم ان يتوفر بتلك المشروعات مخططات أو ميزانيات تخطيطية او اي صورة من صور التخطيط والبرمجة التي تحدد ابعاد التوسع المنتظر او المستهدف ومجالاته ، ومن ثم يمكن حصر التأثيرات المحتملة لتلك التوسعات على هيكل القوة الادارية القائمة ، واحتساب الزيادات في التخصصات والاعداد الواجب وتوفيرها .

٤ ــ تقدير الفاقد من الكفاءات الادارية خلال سنوات الخطة :

من الطبيعي توقع خروج بعض الاداريين من القوة العاملة الادارية سنويا، ومن ثم يجب ان يؤخذ هذا العامل في الاعتبار عند محاولة احتساب الاحتياجات الصافية من الكفاءات الادارية اللازمة لخطة التنمية . واهم الاسباب المؤدية الى هذه الظاهرة ما يلي :

★ الاستقالة بمبرراتها المختلفة سواء للبحث عن عمل افضل ، أو لمزاولة احدى المهن الحرة ، او بسبب عدم الرغبة في العمل .

★ التقاعد .

★ العجز عن العمل لاسباب صحية او اجتماعية (أو قانونية) .

★ الفصل لاسباب تاديبية أو لعدم احتياج المشروع الى خدمات الفـــرد المفصول .
★ الوفاة .

ولذلك يجب احتساب هذا الفاقد وصولا الى تقدير ادق للاحتياجات الصافية من القوة العاملة الادارية . ومن الواضح ان حالات الاستقالة والعجز عن العمل والفصل كلها اسباب احتمالية ، لذلك فان تقدير حدوثها في المستقبل يتطلب دراسة للحالات المماثلة السابقة في عينة ممثلة من المؤسسات والهيئات والشركات بهدف استخراج معدل متوسط لاحتمال حدوث اي من تلك الاسباب في المستقبل . ويراعى عند احتساب معدل الاستقـــالات ضرورة تصحيحية بمعامل (Factor) يعكس نسبة من يستقيلون من مؤسسة ما للالتحاق بعمل آخر لدى مؤسسة أخرى . فتلك الحالات لا تمثل فاقدا حقيقيا من القوة العاملة الادارية الاجمالية ، ولكنها تمثل حركة داخلية بين جهات العمل المختلفة . ويمكن في النهاية احتساب معدل مركب يعكس خلاصة تاثير تلك الاسباب الثلاثة في المتوسط .

اما بالنسبة لحالات التقاعد ، فانه يمكن تقديرها بدرجة عالية من الدقة والتاكد نظرا لان قوانين الوظائف العامة ونظم التوظف عموما تحدد سنا معينة للتقاعد . وبالتالي فان من خلال تصنيف القوة العاملة الادارية حسب فئات العمر يمكن تحديد الاعداد التي سوف تحال الى التقاعد في كل سنة من سنوات الخطة (٥) . اما بالنسبة لحالات الوفاة المتوقعة في مجتمع المديرين الحاليين فانه يمكن تقديرها باستخدام الحساب الاكتواري وجداول الحياة المعمول بها في شركات التامين أو اجهزة الاحصاء المركزية المعنية بتقدير اعداد السكان .

رابعا : محاولة لتقدير احتياجات التنمية بالكويت من الكفاءات الادارية

يحاول الباحث في هذا الجزء تقدير احتياجات الكويت من الكفاءات الادارية لمواجهة متطلبات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولا بد من التاكيد على ان هذه المحاولة ليست الا خطوة مبدئية اذ انها تمت في ضوء المحددات الآتية :

١ — ان التقدير يقتصر على القطاع الحكومي والقطاع العام والمشتـــرك الصناعي وبعض مؤسسات الخدمات الرئيسية .

٢ — ان التقدير تم استنادا الى التحليل المنطقي وليس على اساس تحليل متعمق لمشروعات خطة التنمية نظرا لعدم توفر تلك البيانات للباحث وقت اعداد الدراسة .

٣ ــ ان الدراسة التحليلية المتعمقة للاوضاع الادارية والتنظيمية للوحدات الداخلة في هذا التقدير وما هو متاح لها من كفاءات ادارية تعتبر عملية تخرج عن نطاق قدرة الباحث الفرد (٦) .

وتستند محاولة التقدير هذه على منطق بسيط نابع من تحليلنا في الجزء الاول من هذا البحث عن أهمية العمل الاداري لعملية التنمية . فقد قام الباحث بحصر الوزارات والهيئات الحكومية وشركات القطاع العام والمشترك الصناعية وبعض الوحدات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى ذات الاهمية الخاصة . ثم حاول الباحث تقدير نوعيات واعداد الكفاءات الادارية المتخصصة التي يتوقع منطقيا ان تحتاج اليها هذه الجهات خلال سنوات الخطة . واستنادا الى البيانات المنشورة عن مجلس التخطيط بشأن اجمالي اعداد العاملين في مهنة الادارة ، أمكن للباحث تقدير نسب بالاضافة والفاقد من الكفاءات الادارية وبذلك توصل الى التقديرات النهائية الواردة في هذا الجزء من البحث (٧) .

وقد اتم الباحث حصر التخصصات الادارية اللازمة للتنمية منطقيا في ٧٢ تخصصا كما تم حصر عدد الوحدات الداخلية في هذا التقدير بـ ٤٩ وحدة . ويصور الجدول رقم (٤) حصرا بالوحدات الداخلة في هذه الدراسة :

جدول رقم (٤)
الهيئات الداخلة في التقدير

رقم	بيان	رقم	بيان
١	الادارة المركزية للتدريب	١٣	وزارة الخارجية
٢	المجلس الوطني للثقافة والفنون	١٤	وزارة الداخلية
٣	لجنة المناقصات المركزية	١٥	الادارة العامة للطيران المدني
٤	مجلس التخطيط	١٦	وزارة الدفاع
٥	ديوان الموظفين	١٧	وزارة الشؤون الاجتماعية
٦	ديوان الموظفين	١٨	وزارة الصحة العامة
٧	وزارة الاشغال العامة	١٩	وزارة العدل والاوقاف
٨	وزارة الاسكان	٢٠	وزارة الكهرباء والماء
٩	وزارة الاعلام	٢١	وزارة المالية
١٠	وزارة التجارة والصناعة	٢٢	بنك الكويت المركزي
١١	وزارة التربية	٢٣	بنك التسليف والادخار
١٢	جامعة الكويت	٢٤	البنك الصناعي

٢٥ الصندوق الكويتي للتنمية
٢٦ الادارة العامة لمنطقة الشعيبة
٢٧ وزارة المواصلات
٢٨ الجمارك والموانىء
٢٩ بلدية الكويت
٣٠ وزارة النفط
٣١ شركة البترول الوطنية
٣٢ شركة الكيماويات البترولية
٣٣ شركة الصناعات الوطنية
٣٤ شركة صناعة الانابيب
٣٥ شركة اسمنت الكويت
٣٦ شركة النفط والغاز والطاقة
٣٧ شركة المباني الجاهزة
٣٨ شركة مطاحن الدقيق
٣٩ شركة الخليج للكابلات الكهربائية
٤٠ شركة الادوات الصحية
٤١ شركة الخدمات البحرية والبترولية
٤٢ شركة الكويتية لبناء واصلاح السفن
٤٣ شركة الكويتية للدواجن
٤٤ البنك الاهلي الكويتي
٤٥ البنك التجاري الكويتي
٤٦ بنك الخليج
٤٧ بنك الكويت الوطني
٤٨ البنك العقاري الكويتي
٤٩ بنك الكويت والشرق الاوسط

ويصور الجدول رقم (٥) تقديرا منطقيا لاحتياجات الوحدات الداخلة في الحصر من الكفاءات الادارية خلال السنوات ٧٦ / ١٩٨٠ . وقد تم اعداد هذا الجدول وفقا للمنطق الاتي :

١ ـــ بالنسبة لتخصص ادارة عليا (عام) ويقصد به فئة المديرين ذوي الدراية الشاملة بأساسيات ادارة الاعمال أو الادارة العامة ، وذوي القدرات العالية في رسم السياسات وتوجيه الانشطة واتخاذ القرارات خاصة فيما يتعلق بالوظائف الادارية الرئيسية وهي التخطيط والتنظيم والمتابعة . وقد قسمت الوحدات موضع الدراسة الى ثلاث مستويات :

المستوى (أ) :

وهي وحدات ذات اهمية استراتيجية في قيادة عملية التنمية وقد اعتبرنا انها تحتاج الى ٩ وظائف جديدة في مستوى الادارة العليا (فئة وكيل وزارة مساعد ، مدير ادارة وما في حكمها) . وتدخل في هذه الفئة وزارة التربية ، وزارة النفط .

المستوى (ب) :

وهي وحدات ذات اهمية لارتباطها بدرجة عالية بعملية التنمية وان كانت اقل من المستوى الاول . وتدخل في هذه الفئة وزارات المالية ، المواصلات ، التجارة والصناعة ، الداخلية ، الصحة العامة ، الكهرباء والماء وبلدية الكويت ، جامعة الكويت ، البنك الصناعي ، الادارة العامة

لمنطقة الشعيبة ، وقد قدرنا ان هذه الوحدات تحتاج كل منها الى ٦ وظائف جديدة في مستوى الادارة العليا .

المستوى (جـ) :

ويضم باقي الوحدات الداخلة في هذا الحصر ، وهي وحدات تتميز بانحصار مجال النشاط في نواح متخصصة من ناحية ، كما انها ذات احجام صغيرة نسبيا بالقياس الى الوحدات من المستوى الاول أو الثاني . وقد قدرنا لكل من هذه الوحدات ٣ وظائف جديدة من مستوى الادارة العليا .

بالنسبة لتخصص ادارة وسطى (عام) ويقصد به فئة المديرين التنفيذيين القادرين على ترجمة سياسات الادارة العليا الى برامج عمل واضحة ، ذوي القدرات القيادية والاشرافية العالية ، وذوي الخبرة التخصصية في العملية الادارية . وقد سرنا على قاعدة منطقية هي ان الجهة التي قدر لها ٣ وظائف ادارية عليا يخصص لها ١٠ وظائف ادارة وسطى (نطاق اشراف ٣ في المتوسط) وهكذا بالنسبة للمستويين الاخرين من الوحدات .

٣ ــ بالنسبة للتخصصات الاخرى فقد روعي توزيعها على الوحدات بحسب طبيعة نشاط كل منها ، وعلى اساس ان الارقام المقدرة تمثل الحد الادنى اللازم توافره .

٤ ــ يلاحظ ان هذه التقديرات تخص فترة خمس سنوات ، وبالتالي يمكن اعداد توزيع سنوي يأخذ في الاعتبار ظروف كل وحدة ومتطلباتها .

٥ ــ كذلك يلاحظ ان معظم التخصصات الواردة في الجدول رقم (٥) هي تخصصات علمية جديدة . كما انه بالنسبة للتخصصات التقليدية فان التقديرات تمثل الاضافات اللازمة خلال السنوات الخمس القادمة . وعلى ذلك يمكن اعتبار القوة الادارية المتاحة فعلا الآن غير ذات تأثير كبير على النوعيات المستهدفة .

ويصور الجدول رقم (٥) اجمالي الاعداد المطلوبة من كل تخصص اداري :

جدول رقم (٥)
الاعداد الاجمالية المقدرة من الاحتياجات الادارية بالكويت
٧٦ / ٨٠

التخصص	العدد المطلوب	التخصص	العدد المطلوب
ادارة عليا (عام)	١٨٩	بحوث التسويق	٢٥
ادارة وسطى (عام)	٦٣٠	ا.المبيعات	١٩
ا.ع.احصاء	٧٠	ا.ع.التسعير	٢٥
ا.نظم معلومات	٦٦	ا.ع.الاعلان	٢٠
ا.نظم الكومبيوتر	٣٦	ا.ع.النقل	١٩
ا.ع.التخطيط	٧٤	ا.ع.تطوير المنتجات	٨
ا.ع.البحوث	٧٠	ا.ع.التعبئة	٨
ا.ع.المتابعة	٧٦	ا.ع.التخطيط المالي	٢٨
ا.ع.تقييم الاداء	٦٤	ا.ع.الاستثمار	٣٣
تقييم المشروعات	٤٦	ا.ع.الموازنات	٥١
التنظيم الاداري	٦٠	بحوث العمليات	٢٥
دراسة العمل	٥٢	محاسبة ادارية/تكاليف	٣٧
تبسيط الاجراءات	٤٩	تحليل النظم	٢٤
توصيف وتقييم الوظائف	٢٩	ا.الانتاج	٣٤
ا.العلاقات العامة	٧٦	ضبط الجودة	٣١
تخطيط القوة العاملة	٦١	اختيار الافراد	٥٠
قياس كفاءة الافراد	٥٠	نظم الحوافز	٤٤
التدريب الاداري	٥٦	امن صناعي	٢٩
ا.المشتريات	٦٢	ا.المخازن	٥٩
ا.ع.الرواتب	٣٤	ا.ع.الاتصالات	—
دراسات اجتماعية	٢٧	ا.ع.التقاعد	٣٤
		الاجمالي :	٢٤٨٠

خامسا : مصادر واساليب توفير احتياجات التنمية بالكويت من الكفاءات الادارية

ان الفائدة العملية لمحاولة التقدير السابقة تتركز في انها مصدر هام للمعلومات الضرورية لبناء خطة قومية للتنمية الادارية في الكويت . ان

الاحتياجات المقدرة للسنوات الخمس ١٩٨٠/٧٦ وتبلغ ٢٤٨٠ فردا من الكفاءات الادارية المتخصصة تشمل نسبة ٨ر٠٪ من اجمالي قوة العمل المقدرة في سنة ١٩٨٠ وتبلغ ٣١٨٦٧٠ (٨) . فاذا علمنا ان نسبة الكويتيين في المهن الادارية في سنة ١٩٧٣ بلغت ٤ر٤٤٪ (٩) بينما كانت في سنة ١٩٧٠ ٣ر٣٤٪ ، اي بمعدل زيادة سنوي قدره ٣٧ر٣٪ . وبالتالي اذا افترضنا ان معدل زيادة الكويتيين في المهن الادارية سيرتفع الى ٥٪ سنويا خلال السنوات الخمس التالية ، اذن نتوقع ان تسهم القوة البشرية الكويتية بنسبة ٧٠٪ من العدد المقدر للمديرين في سنة ١٩٨٠ اي عدد ١٧٣٦ فردا . وعلى ذلك نستطيع التنبؤ مقدما ان الكويت يجب ان تتجه الى اعداد وتدريب ١٧٣٦ مديرا خلال خمس سنوات ، كما يجب عليها ان تستقطب خبرة ٧٤٤ مديرا وافدا (غير كويتي) .

وتضعنا هذه الارقام امام مواجهة صريحة لمشكلة التنمية الادارية بالكويت . ان حجم القوة الادارية المطلوبة يبرر قيام جهاز متخصص في اعمال اعداد وتدريب الكوادر الادارية بشكل يتناسب ومتطلبات خطة التنمية . ولا شك ان طاقات الاجهزة القائمة حاليا بالتدريب الاداري (المعهد العربي للتخطيط بالدرجة الاولى ، وقسم ادارة الاعمال بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بدرجة هامشية حتى الآن) لا تصمد لمواجهة هذا التحدي . ونعتقد ان عبء العمل التدريبي المقدر يحتم قيام معهد متخصص في تنمية الكوادر الادارية الكويتية وفقا للمتطلبات الموضحة في هذه الدراسة والتي لا بد بطبيعة الحال وان تخضع للمراجعة والتدقيق قبل اتخاذها اساسا لاعداد خطة التدريب والتنمية الادارية .

خاتمة :

تناولنا في هذا البحث مشكلة تحديد الكفاءات الادارية اللازمة لمواجهة التنمية في الكويت خلال سنوات ١٩٧٦/١٩٨٠ . وقد تعرض البحث بالتحليل لاهمية العمل الاداري في عملية التنمية ، ثم اتجه الى تحليل المتطلبات الادارية لعملية التنمية . وقدم البحث نموذجا في تخطيط الكفاءات الادارية ، وانتهى بمحاولة تقريبية لتقدير حجم القوة الادارية الاضافية اللازمة لعدد من الوحدات الادارية والانتاجية والخدمية الرئيسية بالدولة خلال سنوات الخطة . ومن ابرز النتائج التي انتهى اليها البحث ان نسبة الاعتماد على الافراد الكويتيين في شغل الوظائف الادارية ستزداد خلال السنوات القادمة الامر الذي يحتم البدء بانشاء معهد للتنمية الادارية بالكويت ليكون قادرا على الوفاء بتلك المتطلبات .

الحواشي

(١) وصل انتاج النفط الخام في الكويت عام ١٩٧٤ نسبة ٣ر٧٧٪ مما كان عليه عام ١٩٧٢ ، وفي الوقت نفسه بلغت ايرادات النفط الفعلية في العام١٩٧٤ نسبة ٧ر٤٤٧٪ من مستواها في ١٩٧٢ . (المصدر : بنك الكويت المركزي : **التقرير السنوي السادس** عن السنة المنتهية في ٣١ـ٣ـ١٩٧٥ ، الجداول الاحصائية) .

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ــ **نتائج حصر واستقصاء العمالة في مجال الادارة بقطاع النشاط الاقتصادي العام في جمهورية مصر العربية** ، اكتوبر ١٩٧٤ ، مرجع رقم ٠٠١ر/٧٤ .

(٣) هناك أساليب رياضية متقدمة تساعد في تقدير حركة تتابع الوظائف من خلال عمليات الترقية وموما شاكلها من تغييرات وظيفية . من هذه الاساليب « تحليل سلاسل ماركوف » Markov Change Analysis ، راجع في ذلك .

د. علي السلمي : **بحوث العمليات لاتخاذ القرارات الادارية** (القاهرة : دار المعارف بمصر : ١٩٧٠) : ص ٢٨٠ .

(٤) تشير كلمة الانتاج الى السلع والخدمات ، فاذا كان المشروع اقتصاديا فالانتاج هنا هو السلع التي يقدمها . واذا كان المشروع خدميا مثل مستشفى، فالانتاج هو عدد المرضى الذين سيشملهم المستشفى بالعلاج والرعاية الطبية حسب تصنيفاتهم المختلفة ، وهكذا .

(٥) لا شك أنه يمكن تعيين هؤلاء الاشخاص بالاسم ، ومع افتراض ان قوانين التقاعد تطبق بدقة ، وانه لا يصير مد مدة الخدمة بعد سنة التقاعد . هذا ولا يمكن التجاوز عن هذا الاحتمال الاخير لانه يتم عادة على أساس الاستثناء .

(٦) اعتمد الباحث جزئيا على دراسات خاصة قام بها في جامعة الكويت ، وزارة التربية ، ووزارة التجارة والصناعة ، وبنك الكويت الوطني بالكويت ومنها استمد بيانات تعتبر مؤشرات عامة عن الاوضاع الادارية والتنظيمية في الجهاز الحكومي ووحدات الانتاج والخدمات بالكويت .

(٧) يلاحظ أن التقديرات التي توصل اليها الباحث تخص فترة الخطة بشكل عام (خمس سنوات ١٩٧٦/١٩٨٠) .

(٨) مجلس التخطيط ، **ادارة تخطيط القوى العاملة ، تقدير العرض والطلب من قوة العمل في عامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٠** جدول رقم (غير مذكور) ص ٣٨ .

(٩) **المرجع السابق** ، ص ٣ ع .

صيغ التعاون الاقتصادي العربي :
اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري - الأردني

د. صالح خصاونه *

مقدمة :

ظل الاردن وسوريا يكونان وحدة طبيعية لقرون عديدة في ظل الحكم العثماني ، وبفعل التآمر البريطاني الفرنسي تم تجزئة بلاد الشام فكان الاردن من نصيب بريطانيا وسوريا من نصيب فرنسا . وقد تاسى البلدان نتيجة هذه التجزئة وما واكبها من ربط اقتصادياتهما ببريطانيا وفرنسا . على أن هذه التجزئة لم تنجح قط في ابعاد الانسان العربي في الاردن عن اخيه في سوريا وظل الاردن مرتبطا بأحاسيسه ومشاعره مع سوريا ، وظلت سوريا مرتبطة بآمالها والامها مع الاردن . وباءت محاولات ترسيخ التباعد والتنافر بالفشل، اذ استمرت العلاقات بين الشعبين بعد سنة ١٩١٨ ، فكانت القوافل تنتقل من بغداد والشام عبر الاردن الى حيفا ونابلس والقدس وبالعكس. وبقيت دمشق موئلا لطلاب العلم والتجارة في حين قدمت عمان فرصا سخية لرجال الاعمال السوريين الذين ساهموا بمشاريع افادت واستفادت في مجالات التجارة والصناعةوالبناء والخدمات.واليوم وبعدمرور أكثر من عامين على توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي وتنظيم التبادل التجاري بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية فانه من المناسب أن نعرض لهذه التجربة الرائدة بالتحليل والتقييم . وفي البداية ، سوف نستعرض الاهداف العامة لهذه الاتفاقية وتحديد نطاقها ومضمونها ومرتكزاتها الاساسية ، ثم نتناول بالتحليل اهم بنود هذه الاتفاقية في اطارها الصحيح مقيمين النتائج التي يتوقع أن تنتج من تطبيق احكامها . وفي الختام سوف نستعرض أهم منجزات هذه الاتفاقية والمعوقات التي تعترض تطبيقها :

اهداف التعاون الجديد :

هدف التعاون الجديد بين القطرين الشقيقين سوريا والاردن ، كما يستشف

* استاذ الاقتصاد بكلية التجارة في الجامعة الاردنية .

من صدر الاتفاقية الموقعة في ٦ــ٤ــ١٩٧٥ (١) هو تنمية وتوطيد التعــاون الاقتصادي بينهما في الميادين المختلفة عموما ، وفي تنظيــم وتشجيع التبادل التجاري على وجه الخصوص ، وذلك انسجاما مع اهداف اتفاقيــة الوحدة العربية واحكام السوق العربية المشتركة اللتين يرتبط بهما البلدان . ثم تطور هذا الهدف العام وتبلور مفهومه على نحو اكثر طموحا ورشدا وبما ينسجم مع اهداف الشعب العربي في القطرين الشقيقين وفي سائر الامصار ، واضعا هذه الاهداف في مكانها الصحيح في سلم الافضاليات . ففي ٢٢ــ٨ــ١٩٧٥ أي بعد اربع اشهر من توقيع الاتفاقية صدر بيان مشترك ، اثر زيارة الملك الحسين للرئيس الاسد ، اوضح بجلاء أن الهدف من التعاون الجديد بين البلدين لم يعد قاصرا على تحقيق التعاون الاقتصادي أو تحقيق هــدف التكامــل والوحدة الاقتصادية بين البلدين فحسب ، وانما يمثل حشدا لكافة الامكانات والطاقات العسكرية والسياسية والاقتصادية للبلديــن كرد حاسم علــى التحــديات الاستعمارية والصهيونية ، وعلى اساس أنها السبيل الى استرداد وتحرير الارض واستعادة الحقوق ، فضلا على انها مطلب قومي ونتيجة حتمية (٢) . وهكذا فان هذا البيان ربط بوضوح بين هدف التعاون والتكامل الاقتصادي من جهة والاهداف القومية للامة العربية من جهة اخرى . ــ كما انه أعطى الهدف القومي بحق ما يستحقه من اهتمام ووضعه على راس قائمة الاولويات بين اهداف البلدين (على جبهة المواجهة) والامة العربية جمعاء . وهذا في اعتقادنا هو الوضع الطبيعي الذي كان يجب ان يسود الاوضاع العربية منذ قيــام اسرائيل . ومن جهة أخرى ، فان ادراك الهدف الاساسي للتكامل هو انجاز رائع في حد ذاته .

ولضمان تحقيق هذه الاهداف ، نص البيان المشترك ، الــذي صدر في ١٢ ــ ٦ ــ ١٩٧٥ اثر زيارة الرئيس الاسد للاردن ، على تشكيل لجنة عليا مشتركة تضم عددا كبيرا من المسؤولين السياسيين والعسكريين في القطرين يراس كل جانب رئيس مجلس الوزراء في كلا البلدين ويكون من مهامها (٣) :

١ ــ وضع خطط العمل اللازمة لتطوير برامج التعاون والتنسيق والتكامل بين البلدين الشقيقين في سائر المجالات والميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والتربوية والاعلامية والثقافية وغيرها .

٢ ــ متابعة تنفيذ تلك الخطط .

٣ ــ الاشراف على اعمال اللجان الفرعية القائمة واللجان التي تشكلها اللجنة العليا المشتركة .

كما نص البيان المشترك الصادر في ٢٢ ــ ٨ ــ ١٩٧٥ اثر انتهاء زيارة الحسين لسوريا على تشكيل قيادة سياسية عليا مكونة من الرئيس حافظ الاسد والملك حسين « مجلس القيادة العليا السورية الاردنية » . ومن مهام هذا المجلس اصدار القرارات والتوجيهات والتعليمات ، سواء فيما يتعلق بالتوصيات والمقترحات التي ترفعها اللجنة الوزارية أو ما يختص بكل الامور والمسائل التي يبحثها وبالذات :

« اقرار السياسة الاقتصادية الهادفة الى تحقيق التكامل بين اقتصادي البلدين ووحدته ، وذلك من خلال التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واقامة الشركات والمؤسسات الاقتصادية المشتركة وتوحيد سوق البلدين واقرار سياسة جمركية موحدة » (٤) .

نطاق التعاون الجديد وابعاده الاقتصادية :

تم تحديد الخطوط العريضة لصيغة التعاون السوري الاردني وطبيعة العلاقات المنوي اقامتها بين البلدين في الاتفاقية التي وقعت بينهما في ٤ ــ ٤ ــ ١٩٧٥ والمسماة « اتفاقية حول برنامج عمل للتعاون بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية » (٥) وقد تفرعنها لجنة مشتركة برئاسة وزيري الاقتصاد في كلا البلدين مهمتها تطوير آفاق التعاون المختلفة بين البلدين ومتابعة تنفيذ برنامج العمل المحدد في هذه الاتفاقية . كما تفرع عن هذه اللجنة لجان متخصصة كان بينها :

١ ــ لجنة الشؤون الاقتصادية : ومن مهامها تطبيق المرحلة الاخيرة من مراحل السوق العربية المشتركة ، ورفع القيود المفروضة على تبادل السلع المنتجة محليا في البلدين، والعمل على فتح مراكز تجارية في البلدين .

٢ ــ لجنة التعاون الصناعي : ومن مهامها تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة باعداد وتنفيذ خطط التنمية الصناعية في البلدين ، ووضع البرامج لتنسيق مشروعاتها ، ودراسة امكانية اقامة مشاريع صناعية مشتركة تخدم هدف التكامل الاقتصادي ، وكذلك انشاء منطقة صناعية حرة على حدود البلدين .
٣ ــ لجنة شؤون الكهرباء : ومن مهامها الاسراع في ربط الشبكات الكهربائية بين البلدين وتبادل المعلومات الفنية .

٤ ــ لجنة شؤون النقل والمواصلات : ومن مهامها العمل على تقوية الخط الحديدي وانشاء طريق جديد بين دمشق وعمان ، ودعم الاتصالات السلكية واللاسلكية .

٥ ـ لجنة اليرموك المشتركة : ومن مهامها استكمال الدراسات (من قبل الجانب الاردني) والتصاميم النهائية لاستغلال مياه اليرموك .
كما اتفق ايضا على ضرورة العمل من اجل تدعيم التعاون الصحي القائم والعلاقات الثقافية والاسراع في وضع الاتفاق السياحي موضع التنفيذ .

ويلاحظ من نصوص هذه الاتفاقية أن نطاق التعاون يشمل عدة نواحي مختلفة ومكملة لبعضها البعض تتناول الجوانب الاقتصادية المختلفة والنواحي التعليمية والصحية وشؤون النقل والكهرباء واستغلال مياه اليرموك .. الخ. ولسوف يقتصر نطاق بحثنا هنا على نواحي التعاون الاقتصادي وتنظيم التبادل التجاري بين البلدين . وسنحاول أن نتعرض بالتحليل والتقييم لابعاد هذا التعاون والاثار الاقتصادية التي يمكن أن تنجم عنه كما سنبين منجزات هذا التعاون بعد مرور عام على توقيعه . هذا ، ويمكن القاء المزيد من الاضواء على هذا التعاون الاقتصادي وتحديده ابعاده ومعالمه الاساسية بوضوح وجلاء أكثر من خلال استعراضنا اتفاقية التعاون الاقتصادي وتنظيم التبادل التجاري بين البلدين الموقعة في ٦ـ٤ـ١٩٧٥ والتي كان من ابرز بنودها الاتي : (٦)

١ ـ أن يعمل الطرفان على تنمية العلاقات الاقتصادية وتسهيل التبادل التجاري بينهما (مادة ١) .

٢ ـ أن تسمح الحكومتان باستيراد وتصدير جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المنتجة محليا في اي من البلدين دون أية قيود (نقدية أو ادارية أو اية قيود اخرى) الا في حالات خاصة استثنائية ، واعفاء المنتوجات من الرسوم الجمركية والضرائبالاخرى واجازات الاستيراد والتصدير والاستعاضة عن ذلك باشعار خاص (مادة ٣، ٤، ٥) .

ومن شان هذه البنود اطلاق حرية التجارة بين البلدين وتوحيد الاسواق المحلية لهما (في سوق واحدة) . وهذا في حد ذاته يمثل ادنى مرتبة من مراتب التكامل الاقتصادي الا وهي منطقة التجارة الحرة (٧) وعلى كل ، فان لتوحيد الاسواق ما له من اثار ايجابية على اقتصاديات البلدين من توسيع لحجم السوق وما يمكنه أن ينتج عنه من وفورات اقتصادية خارجية وداخلية كالاثار العامة على الانتاج (اثر خلق التجارة واثر تمويل التجارة) ، والاثار العامة على الاستهلاك نتيجة لتغير انماط الاستهلاك بعد الغاء الرسوم الجمركية وانخفاض الاسعار مما سيؤدي بالطبع الى زيادة فائض المستهلك والرفاهية العامة للمواطنين (٨) . كما أنتوحيد الاسواق سوف يؤدي الى حفز عنصر

المنافسة لدى المنتجين ورجال الاعمال في المؤسسات المختلفة ، هذا علاوةعلى كونه يهيء الفرصة لتبادل الخبرات والمهارات ويعمل على اعادة توزيعالموارد وتغيير انماط الانتاج على نحو افضل وبما يحقق زيادة في الانتاج والانتاجية . كذلك ، فان توحيد الاسواق سوف يؤدي الى تحسن شروط المبادلات التجارية بين الدول اطراف السوق من جهة ، ودول العالم الخارجي من جهة اخرى ، وذلك نتيجة لتوحيد أسواقها وزيادة قوة المساومة لديها . هذا ، ناهيك عن ان تحرير التجارة يكاد يكون شرطا اساسيا لدفع عجلة التنمية الاقتصادية . ذلك ان من الممكن البرهنة على أن قوام التنمية الاقتصادية هو التصنيع ولن يتيسر النجاح في هذا المضمار الا بتوفر الاسواق أمام الصناعات الناجحة على نطاق اقتصادي واسع يسمح بالانتاج الكبير . ومن جهة أخرى ، فان تحرير التجارة لن يتيسر من غير تنسيق امثل للخطط الاقتصادية وما يقترن بذلك من تطبيق سياسات منسقة ووثيقة الصلة بالتنمية الاقتصادية ، وكذلك التنسيق فيما يتعلق بهيكل التكاليف والاسعار بالنسبة لمختلف القطاعات والصناعات بما يؤدي الى انتعاش التجارة وازدياد حجم التبادل التجاري .

٣ ـ تشكيل لجنة جمركية تتولى حصر المواد الاولية المستوردة والداخلة في الصناعات المحلية المتماثلة في كلا البلدين وذلك بغية توحيد الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى المفروضة عليها (مادة ٩) .

وجدير بالذكر ان الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الاولية المستوردة تعتبر جزء من تكلفة الانتاج في الصناعات المحلية . وعليه ، فان توحيدالتعرفة الجمركية على هذه المواد بـ ينالبلدين تعتبر أمرا هاما وحيويا لخلق ظروف متكافئة للمنافسة أمام الصناعات القائمة . وهذا بدوره يعمل على اعادة توزيع وتوظيف الموارد على نحو افضل والتعرف على افضل الصناعات الواجب اقامتها في كل دولة ، الامر الذي يتيح لهذه الدول التخصص في الانتاج على اساس المزايا الحقيقية التي يجب أن يستند اليها هذا التخصص .

٤ ـ لا يجوز لاي من البلدين المتعاقدين منح اي دعم مهما كان نوعه لتشجيع صادراته من المنتجات الوطنية الى البلد الاخر ، عندما يكون هناك انتاج محلي مماثل في البلد المستورد (مادة ٧) .

وهذا البند من شأنه (كسابقه) أن يضع الصناعات المتماثلة أمام ظروف متكافئة في الانتاج والتوزيع الامر الذي يتيح المجال لعلاقات اقتصادية متينة وتدعيم عرى التكامل الاقتصادي بين البلدين . وبعبارة اخرى ، فان الادارات ذات الكفاية الانتاجية المرتفعة (او التكلفة المنخفضة) ستزداد ارباحها كلما اقبلت علي الاستثمار في مجالات انتاج اضافية . بينما الادارات التي اعترتها

البدانة والخمول ضمن السوق المحلي ، اردنية كانت أم سورية ، ستواجه بمنافسة من الدولة الاخرى ربما تقودها اما الى رفع كفاءتها الادارية والانتاجية أو الى اعادة توزيع استثماراتها بشكل افضل . ومثل هذه الاثار كانت متوقعة ايضا في السوق الاوروبية المشتركة بالنسبة للصناعات الفرنسية التي تعتبر اصغر حجما وما تزال تقليدية بالمقارنة مع الصناعات الالمانية (٩) .

وفي راي الكثيرين أن هذا كان من اهم العوامل التي حدت ببريطانيا الى الانضمام الى السوق الاوروبية المشتركة . ففي ظل حماية جمركية ضد الدول المنافسة وانفتاح سخي على دول الكومنولث ترعرعت الصناعة في بريطانيا وازدهرت بشكل منشآت صغيرة الحجم نسبيا مملوكة من قبل عائلات كان افرادها يديرون تلك المؤسسات وبكفاية انتاجية أدنى من مثيلاتها في دول أوروبا الغربية .

٥ ـ اقامة مشاريع مشتركة ، والمشاركة بالمشاريع القائمة ، وقيام تعاون فني بينهما وتبادل الدراسات والبحوث العلمية بشأن التنسيق والتكامل الصناعي والزراعي بما يكفل تنمية اقتصادية البلدين (مادة ١١) .

وفي راينا أن اقامة مشاريع مشتركة بناء على دراسات علمية وواقعية والعمل على توفير عناصر انجاحها تشكل حافزا قويا لتنفيذالمزيد منالمشروعات الاخرى وبالتالي ترسخ أسس التكامل الاقتصادي نفسه . ولتوفير عناصر نجاح هذه المشروعات يتطلب الامر فيما يتطلب تحديد أهدافها بصورة واضحة وفصل الملكية عن الادارة ومنح الادارة سلطات واستقلال يتناسب مع مسؤولياتها ، وعزلها عن المؤثرات السياسية البحتة . كما يجب أن يراعى في حالة المشاركة بالمشاريع القائمة ضرورة مراعاة أن تكون هذه المشاريع من النوع الذي تكون فيه أوجه التشابه كبيرة ، خاصة من حيث هياكلالانتاج والتكاليف والاسعار كما هو الحال مثلا في شركات الطيران . وفي كل الاحوال فانه ينصح عادة بالبدء في الصناعات والمشروعات التي ليس لها مثيل في القطرين . ذلك أن اقامة مثل هذه المشروعات يجنب الدول اطراف التعاقد اية مشاكل او معوقات قد تعترض طريق التكامل الاقتصادي بينهما كالمشاكل المتعلقة باختلاف هياكل الانتاج والتكاليف والاجور وما يمكن أن ينتج عن ذلك من هزات اجتماعية تتصل بوقف أو نقل صناعة من بلد لاخر، والمشاكلالمتعلقة باختلاف النظام الاقتصادي في البلدين ومراحل نموهما .

ومن جهة اخرى ، فان انشاء مشاريع وصناعات مشتركة من شانه ان يتيح لهذه الصناعات سوقا أوسع ودعما وتشجيعا من كلا الطرفين ، وبالتالي يمكن لهذه الصناعات من أن تحقق الوفورات الاقتصادية (داخلية وخارجية)

للحجم الكبير على النحو الذي بيناه من قبل .

ومن الامثلة على المشاريع المشتركة المقترح اقامتهـا بين البلدين الاتي :

أ ــ مشروعات للنقل البري والبحري والجوي .
ب ــ مشروعات استغلال الموارد الطبيعية كالفوسفات والبترول .
جـ ــ مشروعات التسويق .
د ــ المشروعات الصناعية والمناطق الحرة .

٦ ــ انشاء مراكز تجارية في كلا البلدين لبيع المنتجات الوطنية للبلد الاخر مع اعفاء هذه المراكز من جميع الضرائب والرسوم المفروضة في البلد الذي يعمل فيه (١٠) ومن مهام هذه المراكز ايضا الاتصال بالمستوردين والمصدرين ، وعقد الصفقات التجارية ، والقيام بالدراسات والبحوث التسويقية وعمل الدعاية والترويج لمنتجاته الوطنية . (مادة ١٠) .

ومن شأن هذا البند بالطبع تأكيد النتائج والاهداف المتوخاة من اطلاق حرية تنقل السلع والخدمات وتوحيد الاسواق على النحو الذي ذكرناه سابقا . اذ ان هذه المراكز التجارية تتيح الفرصة لتعريف المواطنين بمنتجات البلد الثاني، وتحفز عنصر المنافسة أمام الصناعات المحلية في كلا البلدين .

٧ ــ تشكيل لجنة مشتركة دائمة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية لتذليل الصعوبات التي قد تواجه تطبيقها ، وتقديم المقترحات المؤدية الى تعديل وتطوير الاتفاق والى تحسين العلاقات الاقتصادية عموما (مادة ١٣) .

ومن شأن هذا البند اضفاء قدر كبير من المرونة اللازمة لانجاح هذهالاتفاقية وتحقيق المكاسب والمزايا المرجوة منها . وبالتالي فان هذا البند يعتبر بمثابة صمام امان في سبيل ضمان الاتفاق ومن ثم تعديله وتطويره حسب مقتضيات الحـاجة .

منجزات التعـاون ومعوقاتـه :

أ ــ المنجزات : مع مرور عامين على العمل باتفاقية التعاون الاقتصاديوتنظيم التبادل التجاري السوري الاردني ، يمكن القول ان البلدين قد سارا خطوات حثيثة وثابتة في سبيل تطبيق هذه الاتفاقية وتحقيق الاهداف المرجوة منها . وقد أمكن تحقيق ما يلي :

١ ــ في مجال توحيد الرسوم الجمركية على المواد الاولية الداخلة فيالصناعات المحليـة :

تم وضع اسس محددة (من قبل لجنة وزارية) للتمييز بين الموادالتي يشتمل عليها جدول التعرفة وفق ما يلي (١١) :

أ ـ المواد الاولية .
ب ـ المواد الاولية التي تنتج محليا .
جـ ـ المواد الاولية نصف المصنوعة .
د ـ المواد الاولية المصنعة .

كما تم وضع اسس موحدة تكفل للصناعات المتماثلة في البلدين أوضاعا متكافئة من حيث التكليف بالرسوم عن مستورداتها . وقد قامت اللجنة الجمركية عقب ذلك بتصنيف المواد الداخلية في الصناعات المتماثلة في كلا القطرين وفق التمييز السابق والاسس التي أقرتها اللجنة الوزارية . كما تم وضع الرسومالجمركية الموحدة للموادالمشار اليها آنفا وفق جداول معدة(١٢) وقد اتفق الطرفان أيضا على ابقاء الاعفاءات كاملة للمواد الاولية الداخلة في الصناعات التالية (١٣) :

١ ـ الاسمنت لكون الاعفاء في الاردن قد تم بموجب اتفاقية امتياز .
٢ ـ الادوية لكون الاعفاء في الاردن قد تم بموجب اتفاقية بين الحكومة والشركة .

٣ ـ الكبريت لكون الاعفاء في الاردن قد منح بقرار صادر استنادا لقانون الاعفاء من الاموال الاميرية ، بالاضافة الى وجود المصنع في الضفة الغربية وكون ابقاء الاعفاء يدعم الصمود هناك . كما وافقت سوريا على التزام القطاع العام باستيراد مواد ومنتجات اردنية المنشأ بمبلغ مليوني دينار كحد ادنى . وقد تم وضع قائمة بهذه السلع والحد الادنى للمستوردات منها والجهة المحصور أو المقيد فيها (١٤) كما وافق الجانب السوري على تخصيص مبالغ سنوية لاستيراد السجاير الاردنية وذلك باتفاق مباشر بين ادارة حصر التبغ والتنباك السورية وشركة التبغ والسجاير الاردنية في كل عام (١٥) .

٢ ـ في مجال الشركات :

تمت الموافقة حسب الاصول الدستورية في كلا البلدين على عقود وانظمة الشركات التالية (١٦) :

أ ـ الشركة السورية الاردنية الصناعية .
ب ـ شركة المنطقة الحرة الصناعية السورية الاردنية .
جـ ـ الشركة السورية الاردنية للنقل البري .

د ــ الشركة السورية الاردنية للملاحة البحرية .

وقد تم تبادل وثائق ابرام هذه الشركات وباشرت أعمالها (١٧) .

٣ ــ في مجال الفوسفــات :

تم تشكيل لجنة مشتركة مهمتها التنسيق في مجالات الانتاج والتسويق والبحث العلمي ، ودراسة المشاكل التي ترتبط بهذه القضايا ، والعمل على وضع الحلول المناسبة لها ، وكذلك تبادل الخبرات الفنية والادارية والمالية وتنسيق المواقف في المنظمات المختلفة . كما أبدى الجانب الاردني استعداده لاشراك سوريا في المركز الفني للبحوث (والمصنع التجريبي والمختبرات الملحقة به) الذي سيقام في الرصيفة بالتعاون مع الامم المتحدة .

٤ ــ في المجالات الاخرى غير الاقتصادية :

بالاضافة الى الانجازات الاقتصادية السابقة ، تحققت انجازات كثيرة موازية على شتى الاصعدة وفي مجالات هامة اخرى كحقل التربية والتعليم وفي مجال الاعلام والسياحة والتعاون الصحي وعلى مستوى التمثيل الخارجي . كما تم توحيد اجراءات الحدود في مركز واحد . وما يزال السعي حثيثا لتحقيق المزيد من المكاسب على طريق التكامل والوحدة .

ب ــ المعوقــات :

يمكن ان ترد العوائق التي تعترض في العادة اتفاقا من هذا القبيل وتحول دون تحقيق المزايا الاقتصادية المرجوة منه الى :

١ ــ صعوبة تنسيق برامج الانتاج وانماط الاستثمار وخاصة في مجال التخصص واعادة تقسيم العمل بين الدول اطراف التعاقد ، بسبب :

أ ــ اعتبارات السيادة القومية عند محاولة تنفيذ القرارات .
ب ــ صعوبة اعادة تشكيل هياكل الانتاج وما ينتج عنه من هزات اجتماعية تتصل بوقف صناعة او نقلها من قطر الى اخر .
جـ ــ اختلاف هياكل التكلفة والاجور .
د ــ تبادل النظامين الاقتصاديين ومراحل نموها

والتغلب على هذا الامر يتطلب دراسات موضوعية تستند الى مؤشرات ومعايير ، وهذا غير متوفر الان . كما يتطلب وقتا طويلا ، ولكن للقيام بعملية تنسيق تنطلق من ابسط المستويات (المشروع) الى اكثرها تعقيدا (خطة التنمية) . وبهذا الصدد ، نحب أن نشير الى ان اليونان ، مثلا ، اعطيت فترة انتقال زمنية تصل الى ٢٢ عاما لتتمكن خلالها من ازالة التعرفة على وارداتها

من السوق الاوروبية المشتركة .

ولم ينج التعاون او التكامل الاقتصادي من مثل هذا المحظور . فرغم أن التعاون الاقتصادي بين سوريا والاردن قد خطى خطوات واسعة لا سيما في مجالات التبادل التجاري وفي المشاريع المشتركة كالصناعة والنقل ، الا أن التعاون المالي والنقدي ما يزال بعيدا عن اية خطوات ملموسة . ذلك أن طريقة التعاون في هذا المجال شائكة وتكتنفها صعوبات كثيرة لعل مردها الاختلافات الجذرية في النظم والاسس الاقتصادية . فسوريا مثلا ، تطبق نظاما متشددا على التصرف بالقطع الاجنبي بعكس الاردن الذي اتجه مؤخرا وبخطى واسعة نحو ازالة القيود في هذا المجال .

هذا بالاضافة الى تأميم الجهاز المصرفي والشركات المتعاملة مع البنوك في سوريا وتباين ذلك الوضع عن مثيله في الاردن . غير ان هذا التباين في النظم والاجراءات لا يحول قطعا دون ايجاد أرضية مشتركة للتعاون المالي والمصرفي بل أن ايجاد مثل هذه الارضية المشتركة يبدو اليوم أكثر الحاحا وذلك من أجل الحفاظ على المكاسب الاقتصادية التي تحققت في مجال التبادل وضمان استمرار زخم السعي نحو مزيد من التعاون والوحدة . لذا فان من الضروري مثلا العمل على تأمين حرية انتقال المدفوعات الجارية اللازمة لتمويل التبادل التجاري والخدمات الذي يسعى البلدان نحو تحريرها . وكذلك العمل على تأمين حرية انتقال رؤوس الاموال للاستثمار المتبادل في مختلف المجالات والمشاريع المشتركة .

٢ ــ صعوبة تنسيق السياسات الاستيرادية والتصديرية وما يمكن أن ينتج عن هذا من تدني مستوى المعيشة بسبب تخصيص نسبة معينة من حجم التبادل التجاري الاجمالي يتفق على تخصيصها بين القطرين « اثر تحويل التجارة » وقد دلت الدراسات على أن اثر هذا العائق ضئيل جدا ويمكن أن يعوض عن طريق الاثار الايجابية الاخرى (١٨) . كما يمكن معالجته عن طريق اقامة تعرفة جمركية أكثر شمولا وابعد مدى مما هو الحال عليه حسب الاتفاقية الحالية (٦ــ٤ــ١٩٧٥) . ثم تقييم نتائج هذه التعرفة لاجراء تعديلات عليها بما يتلائم ومصلحة القطرين . وفي كل الاحوال ، فان هذا يتطلب وقتا طويلا بما يتلائم ومصلحة القطرين . وفي كل الاحوال ، فان هذا يتطلب وقتا أطول ودراسات موضوعية لكل حالة على حدة . ويبدو لي أن الطرفين السوري والاردني يسيران في هذا الاتجاه برؤية وتعقل . فرغم تباين وجهات نظر الطرفين بخصوص توحيد التعرفة الجمركية بالنسبة لبعض الصناعات مثل الدباغة وتكرير البترول وصناعة الاقمشة والخيوط والالبسة والحرامات

والسجاير والاثاث ، فقد اتفق الجانبان على ارجاء البت في هـذه المسائل واخضاعها لمزيد من الدراسات والبحث واعطائها للمزيد من الوقت (١٩) .

٣ ــ صعوبة تنسيق العمالة والاستخدام وخاصة في مجال توفير الجو الملائم لحرية انتقال العمال والفنيين ، وللحرية هنا تعريف خاص ــ يعنى أن تحفظ حقوق العمال والفنيين كاملة مثل التأمين الصحي والتقاعد عند سن معينة وتشكيل النقابات .. الخ . وهذا يتطلـب تغييـرا جـذريا في السياسات والتشريعات العمالية والاجتماعية .

خاتمـة :

يستدل من تسلسل الوقائع والاحداث التاريخية أن التـعاون السـوري الاردني قد بدأ بداية متواضعة في اهدافه ومراميه ، ولكنه خـلال شهـور قليلة بدأ يتطور ويكتسب ابعادا جديدة . وبدأت الافكار حوله وفيما يتعلـق بأهدافه ومراميه تتضح وتتبلور على نحو اكثر موضوعية ورشدا . ففيغضون شهرين من توقيع الاتفاقية الاولى ، تم تشكيل لجنة عليا مشتركة برئاسةرئيس مجلس الوزراء في كل جانب . وبعد ذلك بشهرين ، تشكلت ايضا قيـادة سياسية عليا مكونة من الرئيس حافظ الاسد والملك حسين . وبعبارة أخرى، فان هذا التعاون السوري الاردني في صيغته الجديدة يتم على أعلىالمستويات التنفيذية والسياسية في البلدين . وربما يدل هذا على النية بالتمسك بهـذا الاتفاق وتطبيقه بجدية . كما أن عملية الوصول الى القرارات تتم على كافة المستويات الدنيا والمتوسطة والعليا . و فيهذا ما يضفي طابع التروي على طريق التكامل والوحدة . الا انه من نوع التروي الايجابي المطلوب لضمـان نجاح هذه التجربة وتدعيم أواصرها على قواعد راسخة . والوصول الـى القرارات بهذه الطريقة يتيح للطرفين دراسة القضايا المتعلقةوتمحيصها بجدية وعلمية بعيدا عن الغلواء وعدم الواقعية والانفعال السياسي وبحيث تأتـي القرارات النهائية موزونة ومعبرة تماما عن طموحات وامال الشعب العربي في القطرين الشقيقين ومحققة للاهداف والفوائد المرجوة من التكامل والوحدة. على أن الجزم بأي انطباع بهذا الخصوص يستحسن اعطاءه بعد التنفيـذ الفعلي لهذا الاتفـاق .

ومن جهة اخرى ، فان تطوير هدف التعاون من مجرد التكامل الى حشد كامل للطاقات والامكانيات لدى البلدين كسبيل لاسترداد الارض ومواجهة التحدى هو في حد ذاته انجاز رائع لهذا الاتفاق . وفيهذا ايضا ربط واضح بينالاهداف القومية للامة العربية عموما وسوريا والاردن ، بلدي المواجهة ، خصوصا . وبذا تم وضع هدف التحرير على رأس قائمة الاولويات بالنسبة للاهـداف

المشتركة للاقطار العربية . وهذا في اعتقادنا هو الوضع الطبيعي الذي يجب ان يسود العلاقات العربيـــة .

ومهما يكن من أمر فانه يجب النظـــر الى التكامـــل الاقتصادي كضرورة اقتصادية في المدى البعيد وليس نصرا سياسيا آنيا . وبعبارة أخرى فان التكامل بالاضافة الى كونه مطلبا جماهيريا وقوميا انما هو تحقيق لمصـــالح مشتركة لكلا الطرفين وانه السبيل الوحيد لتحقيق منعة وعزة الامة العربية ورفعتها والارتفاع بها نحو مصاف الدول العظمى . كما يجدر بنا أن ننوه بضرورة الالتزام بالجدية المطلقة والتاني الحكيم في كل خطوة تتخذ عـــلى هذا الطريق ، ما يجب التمهيد لهذا التحول وتنفيذه تدريجيا لان محاولة فرضه فجأة لن تكون لها نتائج مشجعة أو على الاقل ، ستكون احتمالات نجاحه بسيطة .

وختاما ، فان استمرارية ونجاح هذا الاتفاق لن تتحقق الا اذا شعر الفريقان أن الاتفاق اضمن لعدالة توزيع الفوائد الناجمة عنه ، وان الوفد الذي يحاول أن يحقق نصرا على الوفد الاخر يكون قد ساهم بوأد هذا الاتفاق .

ملحـق رقـم (١)

قائمة بالسلع والمنتجاب الاردنية المنشا التي يستوردها القطاع في سورية مع بيان قيمتها (الحد الادنى) والجهة المستوردة .

المــادة	القيمة (بالدينار الاردني)	الجهة المحصور او المقيد استيرادها بها في سورية
الملكة	١٥٠٠٠	اتحاد الصناعات الغـذائية
البــيرة	١٧٠٠٠٠	
البسكوت	٤٠٠٠٠	
العرق	٤٠٠٠٠	
السجاير دفاتر ورق		
السجاير والتنباك	٦٠٠٠٠	ادارة حصر التبغ والتنباك
الاسمنت	٧٥٠٠٠	
مواسير المياه من الحديد	١٠٠٠٠	افتوميتال
حديد مبروم	٥٠٠٠٠	
مستحضرات التنظيف المماثلة لمادتي		
السار والسائب	٥٠٠٠٠	
ورق الكرتون (المقوى)	٣٥٠٠٠	تافكــو
مرتديلا (معلبات)	٥٠٠٠	
حبيبات البلاستيك	٥٠٠٠٠	
البطاريات السائلة	٥٠٠٠٠	
اغلفة البطاريات	٧٥٠٠٠	شركةالبطاريات السائلةفي حلب
السجاد الالي	١٤٥٠٠٠	
الاجــواخ	٢٠٠٠٠	
التريكــو	٧٠٠٠٠	اتحاد صناعات الغزلوالنسيج
الادويــة	٣٠٠٠٠٠	فارمكس
الالبسة الداخلية	٥٠٠٠٠	
الجوارب	٢٠٠٠٠	
الغزول القطنية	٥٠٠٠	

المـادة	القيمة بالدينار الاردني	الجبهة المحصور أو المقيد استيرادها بها في سورية
الورق الصحي وورق التواليت	١٣٥٠٠٠	اتحاد الصناعات الهندسية
الدهانات	١٠٠٠٠٠	والكيمائيـة
الثلاجات	٣٥٠٠٠	
الزجـاج	٥٠٠٠	
الكبريت (الثقاب)	١٠٠٠٠	

المصدر : محضر اجتماع اللجنة المشتركة السورية الاردنية ، أيار — مايو ١٩٧٥ .

الحواشـي

(١) مرجع ٧ .

(٢) مرجع ٨

(٣) مرجع ١٢

(٤) مرجع ٦ .

(٥) مرجع ٧ .

(٦) لمزيد من التفاصيل راجع البحث الذي قدمه المؤلف بالاشتراك مع الدكتور محمد مال الله النجار « أضواء على التكامل الاقتصادي بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية » في الندوة الاقتصادية السورية الاردنية المشتركة نوفمبر سنة ١٩٧٥ .

كذلك راجع كتاب الدكتور تيسير عبد الجابر « دراسات في التكامل الاقتصادي العربي » وكتاب الدكتور « وهبي غبريال » حول التكامل الاقتصادي العربي » .

(٧) راجع المصادر السابقة نفسها . لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع .

(٨) مرجع ٢٥ .

(٩) باستثناء المواد والمنتجات الاردنية المنشا المحصور او المقيد استيرادها لمؤسسات القطاع العام المختصة في الجمهورية العربية السورية المنصوص في المادة الثانية من الاتفاقية . وقدتم وضع قائمة بالسلع الاردنية في اجتماع عقدته اللجنة المشتركة في الفترة ١٠—١٤/٥//١٩٧٥ (مرجع رقم ٩) . وقد الحق محضر الجلسة الى اتفاقية التعاون المذكورة آنفـا .

(١٠) مرجع ٢٣ .

(١١ مرجع ١٧

(١٢) نفس المرجع السابق .

(١٣) انظر ملحق رقم ١

(١٤) مرجع ٢٥

(١٥) مرجع رقم ٢٤ . كذلك ملحق رقم ١

(١٦)نفس المرجع السابق .

(١٧) مرجع ٢٧ .

(١٨) مرجع ١٧

مراجـــع البحث

المراجع العربية :

(١) د. جيمس سي انجرام . **المشكلات الاقتصادية الدولية** ، ترجمة اسماعيل مصطفى رشدي . دار المعرفة بالقاهرة ، ١٩٧٣ .

(٢) د. حسين عمر . **المنظمات الدولية** ، دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٦٨ .

(٣) د. تيسير عبد الجابر . **دراسات في التكامل الاقتصادي العربي** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، سنة ١٩٧٢ .

(٤) د. صالح خصاونة ، والدكتور محمد مال الله . **اضواء على التكامل الاقتصادي بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية** ، بحث القي في الندوة الاقتصادية السورية الاردنية ، التي عقدت بعمان ودمشق في ١٩ — ٢٤ / ١١ .

(٥) د. وهبي غبريال ، **حول التكامل الاقتصادي العربي** ، منشورات دار الثقافة ، دمشق سنة ١٩٧٢ .

الوثائق الرسمية :

(٦) **نص اتفاقية حول برنامج عمل للتعاون بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية ، ٤ / ٤ / ١٩٧٥ .**

(٧) **نص اتفاقية اتفاق التعاون الاقتصادي وتنظيم التبادل التجاري بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية ٦ / ٤ / ١٩٧٥ .**

(٨) نص اتفاق **البيان المشترك الاردني السوري** ، الصادر في ١٢ / ٦ / ١٩٧٥ .

(٩) نص اتفاق **محضر اجتماع اللجنة المشتركة السورية الاردنية** ، ١٠ — ١٤ / ٥ ٧٥

(١٠) نص **اتفاق بيان صادر عن اللجنة العليا الاردنية السورية المشتركة ٢٨ / ٧ — ٣٠ / ٧ / ١٩٧٥ .**

(١١) نص اتفاق محضر الجانبين السوري والاردني في الهيئة التاسيسية للشركة السورية الاردنية الصناعية . ١٦ — ٢٠ / ٨ / ١٩٧٥ .
(١٢) نص اتفاق البيان المشترك السوري الاردني ١٨ — ٢٢ / ٨ / ١٩٧٥ .
(١٣) نص اتفاق محضر اجتماع لجنة التعاون الاقتصادي ، ٢١ / ٨ / ١٩٧٥ .
(١٤) نص اتفاقمحضر اجتماع اللجنة الجمركية المشتركة ، ١١ — ١٩ / ١٠ / ١٩٧٥ .
(١٥) نص اتفاق بيان صادر عن اللجنة العليا السورية الاردنية ، ٢٧ / ١٠ / ٩٧٥ .
(١٦) نص اتفاقية محضر اجتماعات مدير الجمارك السورية بوكيل وزارة المالية والجمارك الاردنية ، ٩ — ١٤ / ١١ / ١٩٧٥ .
(١٧) نص اتفاق محضر اجتماع اللجنة الجمركية السورية الاردنية المشتركة ٢٦ / ١١ — ٤ / ١٢ / ١٩٧٥ .
(١٨) نص اتفاق بيان صادر عن مجلس القيادة العليا السورية الاردنية ٩ — ١١ / ١٢ / ١٩٧٥ .
(١٩) نص اتفاق محضر اجتماع مشترك عقد بين الجانبين الاردني والسوري ٩ / ٢ / ١٩٧٦ .
(٢٠) نص اتفاق ، اتفاقية عقد تاسيس شركة المنطقة الحرة الصناعية الاردنية السورية المحدودة.
(٢١) نص اتفاق تقرير متابعة بشان اللجان الاردنية السورية المشتركة .
(٢٢) نص اتفاق تقرير متابعة حول العلاقات السورية الاردنية .
(٢٣) نص اتفاق محضر اجتماع لجنة وزراء المالية والاقتصاد والصناعة في الجمهورية العربية السورية والملكة الاردنية ، ٢٦ — ٢٨ / ١١ / ١٩٧٥ .
(٢٤) نص اتفاق « تقرير عن اعمال اللجان » .
(٢٥) محضر اجتماع اللجنة المشتركة السورية — الاردنية . ايار ١٩٧٥ .

المراجع الاجنبية :

(26) Balassa, Bela. **Trade Liberalization Among the Industrial Countries : Objectives** And Alternatives, New York ; McGraw — Hill Book Company, 1967.

(27) Sodorsten, Bo. **International Economics.** New York. Harper and Row, 1970.

بعض المشاكل والحلول في التمويل الإنمائي للأقطار النفطية

د. عبد الرسول سلمان ★

دأب الاقتصاديون عند البحث في موضوع التنمية الاقتصادية ، ان يعطوا للموارد المالية اللازمة للتنمية اهمية كبرى . وقد تكلموا عن مجالات عديدة يمكن سبر غورها والحصول منها على ما يقتضى من هذه الموارد او بعضها . وقد ادرجتها وبحثتها كتب الاقتصاد واسهبت في الكلام عنها . ومن هذه المجالات ، العمل على زيادة كمية النقود الى الحد الذي لا يؤدي الى التضخم في القطر ، وتشجيع ادخارات الافراد والشركات ، وزيادة الضرائب واستخدام ما زاد منها على اغراض التنمية ، ثم توجيه العمال العاطلين الى القيام بالاعمال العامة وفي الزراعة وتكوين رأسمال جديد . هذه هي أهم المصادر المالية الداخلية التي اقترحت لتمويل التنمية ، كما ان هناك مصادر اخرى خارجية ، تتلخص في الاقتراض من الاقطار الاخرى ، والحصول على مساعدات مالية منها (١) .

الا اننا سوف لا نخوض في بحثنا هذا في اي من هذه المجالات التقليدية ، بل سوف نناقش بعض المجالات السانحة الان في الاقطار المنتجة للبترول ، سواء ما كان يتطلب منها أمدا قصيرا لمعالجته أو ما يتطلب امدا أطول . وقد يكون بحثنا هذا اقرب الى معالجة بعض المشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها معظم ان لم يكن كل الاقطار المنتجة للبترول وايجاد الحلول اللازمة لها ، والتي تمكنها من زيادة ايراداتها المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية . وسنلاحظ ان بعض هذه العوامل وليدة التنمية الاقتصادية كما انها في الوقت نفسه عوامل تهيء الموارد المالية اللازمة للتنمية فتدفع بعجلة الانماء والتطور الى الامام .

ان الفجوة الاقتصادية بين الاقطار المنتجة للبترول والاقطار الصناعية المستهلكة له لا تزال واسعة . فالبيانات المتوفرة لدينا تنبيء بوضوح عن هذه الحقيقة التي لا ريب فيها . وذلك بالرغم من الجهود التي بذلت في هذه الاقطار لتنمية اقتصادياتها واللحاق بركب العالم المتقدم . فقد يعتقد المرء ان هذه الاقطار النامية قد تقدمت نحو سد هذه الفجوة . الا ان الواقع ينبيء خلاف ذلك ، حيث ان هذه الفجوة آخذة في الاتساع ، فهي أوسع منها الان عما كانت

★ استاذ الاقتصاد بكلية التجارة في جامعة الكويت .

عليه سابقا .

فالتنمية في اقطار الاوبك يجب ان تمضي بخطى أوسع من ذي قبل ، او بنسبة أكبر ، كي يمكنها حينئذ من تقليص الفجوة بينها وبين الاقطار المتقدمة في نسب النمو أولا ، ثم بعد ذلك عليها ان تتقدم بخطوات اوسع اخرى كي تتمكن من اللحاق بمستوياتهم ، في الوقت الذي تنمو اقتصادياتهم بنسب اسرع وباستمرار . ولذا ، يجب العمل على دفع عجلة التنمية الى الامام بعزم اكيد وقوة اكبر في دول الاوبك . ان الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية ينبغي ان تتزايد ، وقوتها الشرائية يجب المحافظة عليها ، لكي تتمكن هذه الاقطار من الانفاق بسعة على برامجها الانمائية العديدة والمترامية في الوطن العربي وفي اقطار الاوبك بصورة عامة .

ومهما قيل عن العوامل المحددة للتنمية والعوامل المعوقة لها ، فانه سيبقى عنصر رأس المال العامل الاساسي في التنمية ، فعلى الدول النامية ان تزيد من مواردها المالية وتعمل للحفاظ على طاقتها الشرائية لتمويل برامجها الاقتصادية وتوسيع استثماراتها ، واقتناء السلع الانتاجية والخبرات والمهارات اللازمة للتنمية .

ان عصرنا هذا يمكن ان يسمى بحق عصر التنمية الاقتصادية ، حيث ان دول العالم بصورة عامة والدول النامية بصورة خاصة ، كانت ولا تزال تولي هذه الناحية اهمية كبرى . وذلك ، وضعت خططها الاقتصادية لتحقيق هذه الغاية ، ولقد كانت هذه الخطط توضع وفق ما هو متوفر من موارد مالية للقطر ، وما يمكن ان يقتنى به من هذه الموارد ، أو قوتها الشرائية .

لذا ، سنبحث في الصفحات التالية في المجالات المتوفرة لاقطار (الاوبك) لزيادة تدفق ايرادتها المالية والحفاظ على قوتها الشرائية . وبما ان معظم الايرادات المالية اللازمة للتنمية في اقطار الاوبك تتأتى عن طريق البترول ، سواء كان من تسويقه أو تصنيعه ، لذا سنبحث فيما يلي في العواملالتي تؤثر في هذه الايرادات وفي مصادرها وفي الطاقة الشرائية لهذه الايرادات .

هذا ، وسيعالج الموضوع وفق الخطوات التالية :

اولا : التغير في قيم الوحدات النقدية التي يتم الدفع بموجبها ، واثرها في الطاقة الشرائية للايرادات .

ثانيا : اثر التضخم او الكساد التضخمي على اسعار السلع التي تستوردها الاقطار المنتجة للنفط او بمعنى آخر اثر ارتفاع اسعـــار السلع المستوردة لاقطار الاوبك واثرها في الطاقة الشرائية للايرادات ، وسنتناول اثر ارتفاع الاسعار السابقة لاستلام الايـــرادات واثر

الارتفاع المتوقع في الاسعار بعد استلام الايرادات وحتى زيادةاسعار البترول مرة ثانية .

ثالثا : ثم نتناول اثر تصنيع البترول في تدفق الايرادات المالية نفسها ، سواء كان هذا التصنيع على مستوى التكرير للنفط واستخراج مشتقاته ، ام استغلاله في مجالات الصناعة المتعددة كمواد بتروكيماوية وغيرها، والاحجام عن استخدام البترول كطاقة رئيسية ، وايجاد بدائل جديدة للطاقة .

رابعا : ثم هناك مجال آخر يمكن أن يؤثر في الايرادات النفطية بصورة غير مباشرة ويعمل على توفرها ، ويقصد بذلك الاهتمام بالزراعةوالعمل على توفير الحاصلات الزراعية اللازمة ، والقضاء على أزمة الغذاء ، التي تمتص عادة نسبة كبيرة من الايرادات ، بسبب الانفاق على الاستيرادات الكثيرة من هذه المواد في كل عام .

١ ــ التغيير في قيم الوحدات النقدية التي يتم الدفع بها والقــوة الشرائية للايرادات :

منذ عام ١٩٤٤ (أو منذ انعقاد مؤتمر برتون وودز الذي تم فيه ولادة منظمة صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للانماء والاعمار والذي تمخض عنه النظام النقدي الجديد) اصبحت العملات الدولية الرئيسية هما الدولار والجنيه الاسترليني . فأصبحت هاتين العملتين من ابرز وسائل الدفع الدولية ، كما اصبح لهاتين العملتين قبول عام بين دول العالم جميعا (٢) وقد كانت قيمة الجنيه الاسترليني مرتبطة بالدولار ، وقيمة الدولار محددة بالذهب . كما أن معظم عملات العالمَ الاخرى ، كان لها علاقة معينة بالذهب او بهاتين العملتين . لذا ، فان اي تخفيض لهذه العملات الرئيسية أو أي انخفاض في قيمتها ، يؤدي الى ضعف في القوة الشرائية للايرادات المالية التي تستلم عن النفط المصدر أو الموارد الاولية المصدرة من اقطار الاوبك بصورة خاصة والاقطار النامية بصورة عامة . وقد حدثت تخفيضات وانخفاضات متعددة بالنسبة لهاتين العملتين (الدولار والجنيه الاسترليني) بسبب العجوز المستمرة التي ظهرت في موازين مدفوعات اقطار هاتين العملتين ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا هذا . الامر الذي الحق خسائر جسام بالعائدات المالية لاقطار الاوبك التي استلمت بهاتين العملتين . وهكذا اصبح من الضروري البحث عن وحدة نقدية ثابتة القيمة يتم بها الدفع ، وقد اتجه التفكير في وقت من الاوقات الى اتخاذ حقوق السحب الخاصة كوحدات حسابية بدلا من العملات الانفة الذكر والتي كانت ولا تزال قيمتها في تغيير

مستمر (٣) . الا ان وحدات حقوق السحب الخاصة ، لا تخلو من العيب الذي يصيب العملات النقدية التي نحن في صدد البحث فيها ، وان كان التغيير فيها اقل من بديلاتها العملا تالنقدية الدولية :

ا ــ **الجنيه الاسترليني** : ــ تعرضت هذه العملـــة الدولية الى التخفيض بالنسبة الى الدولار بعد سنوات قليلة من مؤتمر برتون وودز الذي حددت فيه قيمة هذه العملة بالدولار . فقد خفض الجنيه في شهر ايلول (سبتمبر) عام ١٩٤٩ ، من ٠٣ر٤ دولارا للجنيه الواحد ، الى ٨١ر٢ دولارا ، اي انه خفض بمقدار يزيد عن ٣٠٪ من قيمته التي حددت بمؤتمر برتون وودز (٤) . ثم كان التخفيض اللاحق للجنيه الاسترليني في العام ١٩٦٧ حيث خفض هذه المرة بمقدار ١٤٪ من قيمته بالنسبة للدولار فأصبحت قيمته الجديـــدة المخفضة تساوي ٤٠ر٢ دولارا بعد ان كان يساوي ٨١ر٢ دولارا سابقا . ثم اخذ الجنيه في الانخفاض المستمر وخصوصا منذ أوائل السبعينات وبعد تعويمه . وقد بلغت قيمته مؤخرا حوالي ٥٩ر١ دولارا . ويمكننا ملاحظة مدى التخفيض والانخفاض اللذين اصابا الجنيه الاسترليني بمواجهة الدولار منذ مؤتمر برتون وودز حتى وقتنا هذا ، فقد انخفض من ٠٣ر٤ دولارا للجنيه الاسترليني الواحد الى ٥٩ر١ دولارا للجنيه عند كتابة هذا البحث في أواخر العام ١٩٧٦ .

ان هذه الحقائق تبين لنا مدى تدهور قيمة الجنيه الاسترليني في فترة وجيزة لا تزيد عن ثلاثين عاما . كما ان هذه الحقائق تؤكد من ناحية اخرى انه ليس من المجدي الاعتماد على عملة ما كوسيلة للدفع مهما كانت قوية في وقت من الاوقات ، كما كان الجنيه الاسترليني والدولار في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة وقبل ذلك ايضا . وانه وان كان قد عدل عن استخدام الجنيه الاسترليني في حساب العائدات النفطية والدفع به منذ امد غير قصير ، فان اثره على تخفيض القوة الشرائية لعائداتنا النفطية كان كبيرا فقد خسرنا من جراء استخدامنا لهذه العملة في حساب عائداتنا والدفع بها الكثير من قيمة هذه العائدات ومن قيمة ارصدتنا الاسترلينية .

ب ــ الدولار : ــ اما الدولار فهو الاخر كانقد تعرض للانخفاض والتخفيضمثل قرينه الجنيه الاسترليني لمرات عديدة . فقد كان للدولار علاقة معينة بالذهب ، حيث كان كل مقدار معين من الذهب يساوي مقدارا معينا من الدولارات ، وعند تخفيض الدولار يزداد مقدار الدولارات التي تدفع عن ذلك المقدار من الذهب . فقبل العام ١٩٣٤ ، كان كل (اونس) أو أوقية من الذهب يساوي (٢٠) دولارا ، ولكن الدولار كان قد خفض في تلك السنة بحيث اصبحت الاوقية من الذهب تعادل ٣٥ دولارا . وفي مؤتمر برتون وودز اقر هذا التعادل واستمر الامر كذلك حتى أواخر العام ١٩٧٠ حيث خفض الدولار بما يساويه

من الذهب فاصبح الاونس أو الاوقية من الذهب تساوي ٣٨ دولارا . وبذلك ، يكون الدولار قد خفض في هذه المرة بمقدار ٨٪ من قيمته السابقة لعام ١٩٧٠ . ثم كان التخفيض الاخر في العام ١٩٧٢ حيث اصبحت الاوقية من الذهب تساوي ٤٢ دولارا ، اي ان التخفيض في هذه المرة كان عشرة بالمائة من قيمته السابقة .

هذا ، وقد كان للدولار حتى العام ١٩٧٠ خاصية مهمة ، وهي قابلية ابداله بالذهب ، بسعر التعادل السائد وهو ٣٥ دولارا للاونس او الاوقية الواحدة من قبل المؤسسات المالية الدولية مثل المصارف المركزية في الاقطار الاجنبية . غير ان السعر الرسمي للذهب بالدولار لم يكن يعني شيئا ما دام ابدال كل منها بالاخر قد توقف في آب (اغسطس) من العام ١٩٧٠ ،عندما اعلن الرئيس نيكسون اجراءاته النقدية بغية تحسين الازمة التي كان يمر بها الدولار آنذاك. ولكن لم تكن لتلك الاجراءات نتائج ايجابية تذكر في هذا الخصوص .

اما معدل اسعار الذهب في الاسواق العالمية فقد زاد كثيرا عن سعره الرسمي في الولايات المتحدة الامريكية ، حيث انه اخذ يتزايد بالتدريج الى ان بلغ في العام ١٩٧٤ الى حوالي ٢٠٠ دولارا للاونس الواحد . ثم بعد ذلك اخذ يتناقص احيانا ويتزايد احيانا أخرى حتى بلغ الآن ، عند كتابة هذه السطور ، حوالي ١١٦ دولارا للاونس الواحد . هذا واخذت قيمة الدولار تتأرجح بمواجهة العملات الرئيسية الاخرى بعد العام ١٩٧٢ صعودا مرة ونزولا مرة أخرى . وقد تم تعويض بعض العملات الرئيسية في أوائل السبعينات مثل الجنيه الاسترليني والمارك الالماني والين الياباني ، فأخذت قيمتها تتأرجح هي الاخرى حسب قوى العرض والطلب عليها ، ولم يكن هناك سعر ثابت أو معين يركن اليه .

ونستخلص مما تم ذكره بأن العملتين الدوليتين الجنيه الاسترليني والدولار بصورة خاصة كانتا قد تعرضتا للتخفيض والانخفاض وفقدتا بذلك كثيرا من قيمتها . لذا ، فان اتخاذهما وسيلة للدفع عن صادراتالدول النفطية أو المواد الاولية الحقت وستلحق خسائر كبيرة بالموارد المالية والقوة الشرائية لهذه الاقطار .

كما ان العملات الاخرى مثل المارك الالماني والفرنك الفرنسي والين الياباني وغيرها لم تكن هي الاخرى عملات مستقرة ذات قيم ثابتة ، أو تتأرجح بنسب قليلة ، بل كانت ولا تزال تتذبذب قيمها بنسب كبيرة . هذا وان سعر الذهب نفسه لم يكن مستقرا ، حيث ان سعره الرسمي وكذلك سعره في الاسواق الدولية كان ـــ كما سبق ذكره آنفا ـــ في تقلب حاد ومستمر منذ العام ١٩٧٠

بصورة خاصة . وعليه ، فان الذهب نفسه ، والذي كان عنصرا آخر من عناصر السيولة الدولية ، لا يمكن ان يركن اليه كوسيلة من وسائل الدفع .

أما التوجه الى حقوق السحب الخاصة (أو اي اداة أخرى مشابهة لها من حيث استنادها الى عملات مختلفة) واستخدامها كوحدة حسابية ، فانها وان كانت خطوة الى الامام فهي ايضا ليست بذات قيمة مستقرة ، بل هي تتقلب صعودا أو نزولا حسب تقلبات العملات التي تستند اليها . غير ان التقلبات في هذه العملات قد تختزل بعضها البعض الاخر ، ويتولد نتيجة لذلك شيء من الاستقرار أو التقلبات الخفيفة في قيم هذه الوحدات . كل ذلك يتوقف على مدى الارتفاع او الهبوط في قيم هذه العملات التي تستند اليها وحدات حقوق السحب الخاصة . فاذا كان معدل الارتفاع في قيم بعض العملات يساوي معدل الانخفاض الذي يطرأ على العملات الاخرى في وقت ما ، كانت النتيجة تساوي قيم وحدات حقوق السحب الخاصة الآن عما كانت عليه سابقا . اما اذا كان معدل الارتفاع في قيم بعض العملات اقل من معدل الانخفاض الذي يطرأ على العملات الاخرى في وقت ما ، كانت النتيجة هو ميل قيم وحدات حقوق السحب الخاصة الى الانخفاض الان عما كانت عليه سابقا . وقد يكون معدل الارتفاع في قيم بعض العملات اكثر من معدل الانخفاض الذي يطرأ على العملات الاخرى . في هذه الحالة ، يكون ميل قيم وحدات حقوق السحب الخاصة الى الارتفاع مقارنة لما كانت عليه سابقا .

وبما ان انخفاض كافة العملات التي تستند اليها حقوق السحب الخاصة او ارتفاعها جميعا في وقت واحد قلما يحدث ، وان ارتفاع بعضها وانخفاض البعض الآخر هو الاكثر حدوثا،لذا فاننا نتوقع ميل قيم وحدات حقوق السحب الخاصة الىالاستقرار،او تأرجحها في حدود ضيقة.وخلاصة القول اناستخدام وحدات حقوق السحب الخاصة (او وحدات مشابهة) كوحدة حسابية هي أكثر يكون بحدود ضيقة ، اذ ان تقلب قيمتها يكون اقل من تقلبات اي عملة رئيسية يمكن ان يتم الدفع بها او تتخذ كوحدات حسابية .

٢ ــ الكساد التضخمي :

شهد العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظاهرة اقتصادية جديدة ، اخذت تسمى بالكساد التضخمي (٥) . وهي امتزاج حالت ينمن البطالة

وارتفاع الاسعار في وقت واحد . ان هذه الظاهرة لم يكن العالم قد شهدها من قبل . وما كان يحدث قبل ذلك هو ان الكساد والانكماش في الفعاليات الاقتصادية كان يرافقه انخفاض في الاسعار . وقد اعتقد سابقا انه اذا حدثت حالة من الكساد فلا بد ان تنخفض معها اسعار السلع .

ان الارتفاع في الاسعار أو التضخم كان قد بدأ مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية في الاقطار الغربية وبصورة خاصة في امريكا والاقطار الصناعية الاخرى ومن ضمنها اقطار السوق الاوروبية المشتركة واليابان (٦) . وقد كانت معدلات الارتفاع في الاسعار في كل قطر تختلف من بلد لاخر ومن سنة الى اخرى . وقد بلغت اعلى ارتفاع لها في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ . ان الارتفاع في الاسعار للسلع المختلفة لم يكن موحد . فمع أن الاسعار كلها كانت قد ارتفعت، الا ان ارتفاع السلع المصنعة كان على اشدها . وكان سعر الذهب من جملة ما ارتفع ، وكان ارتفاعه اضعاف ما كان عليه . وكذلك اسعار البترول الخام فهي الاخرى كانت قد ارتفعت في اواخر العام ١٩٧٣.

ان التضخم او الارتفاع في الاسعار لم يقتصر على الاقطار الصناعية بل اخذ يتسرب الى الاقطار الاخرى ، ومنها الاقطار النامية ، حيث شاهدت ارتفاعا كبير في اسعارها . ويبدو ان الارتفاع في الاسعار في الاقطار النامية سببه عاملان :

أ ــ التضخم الذي حدث في الاقطار الصناعية وتصديره الى البلدان النامية عن طريق الاستيرادات الكثيرة من هذه الاقطار .

ب ــ والعامل الاخر في ارتفاع الاسعار هو محلي بسبب مطالبة اصحاب المصالح المختلفة بزيادة عوائدهم لمواجهة زيادة الاسعار . ثم ان زيادة الاسعار هذه تؤدي الى مطالبة جديدة في عوائد او دخول عوامل الانتاج وهكذا .

ان الارتفاع في الاسعار أو التضخم الذي اجتاح الاقطار الغربية وما زال ، لم يكن سببه البتة الارتفاع في اسعار النفط . حيث ان التضخم في الاقطار الصناعية كان قد تولد قبل ذلك بمدة طويلة .

وقد اثر الكساد التضخمي في الايرادات النفطية وقوتها الشرائية من ناحيتين :

١ ــ ان الارتفاع في اسعار السلع المصنعة منذ أواخر العام ١٩٧٣ حتى تشرين الاول ــ اكتوبر ١٩٧٦ قد بلغ أكثر من ٤٠٪ . بينما لم تزد اسعار النفط منذ ذلك الوقت حتى نهاية ١٩٧٦ بأكثر من ١٠٪ . لذا ، فان القوة

الشرائية لايراداتنا النفطية كانت قد انخفضت بنسبة كبيرة تبلغ حوالي ٣٠٪ . اي ا نما يمكن شرائه بالبرميل الواحد من النفط الان من السلع الصناعية او الزراعية المستوردة هو اقل بكثير مما كان يمكننا ان نحصل عليه في عام ١٩٧٣ . ولهذا ، وجب زيادة اسعار النفط بالنسبة ذاتها التي ارتفعت بها اسعار السلع التي تستوردها الاقطار المصدرة للنفط ، لكي يمكنها المحافظة على القوة الشرائية لايراداتها النفطية ، والاخذ بما يسمى بمبدأ السلم المتحرك ، اي اسعار النفط واسعار السلع المصنعة ينبغي ان ترتفع بنسب واحدة وباستمرار . ان الدعوة الى زيادة اسعار البترول وفق الزيادة في اسعار السلع المصنعة بين فترة واخرى . تبدو وكأنها دعوة منصفة للاقطار المنتجة للبترول والاقطار المستهلكة له . الا اننا لو تفحصناها جيدا وامعنا النظر فيها ، لوجدناها ما تزال ينقصها شيء من التعديل او التكيف للوضع الاقتصادي العالمي القائم الذي تعصف به ريح التضخم باستمرار وبدون هوادة منذ عدة سنين خلت ، وسوف تستمر للسنين القليلة القادمة ايضا كما يبدو لنا . ولكي تكون هذه الدعوة عادلة تماما ، وتنسجم مع التحليل المنطقي السليم ، فان نسبة اخرى يجب ان ترتفع بموجبها اسعار البترول بالاضافة الى معدل الزيادة في اسعار السلع المصنعة التي تتم بين فترة واخرى .

ان اقتراحي المدرج ادناه ، قد يبدو اكاديميا بحتا وجديدا تماما في هذا المجال ، الا ان هذه النتيجة تفرض نفسها علينا فرضا وتنسجم تماما مع مبدأ السلم المتحرك ويمكن عرض هذا الاقتراح كالاتي :

ان الايرادات التي نستلمها الان ، او في وقت معين ، سوف تنفق في فترات متعاقبة تتراوح بين الشهر الاول من استلام الايرادات والشهر الاخير من السنة الذي تتم فيه الزيادة الثانية في اسعار البترول ،لان الدخول او الايرادات التي نستلمها الان او خلال الفترة التي تقع بين زيادتين وننفقها فيما بعد خلال هذه الفترة ، ستهبط طاقتها الشرائية بنفس معدل النسب التي تزداد بها اسعار السلع المصنعة في الفترة الواقعة بين هاتين الزيادتين .

وبمعنى آخر ان هناك فترة من الزمن ، لنفترض أمدها سنة ، تقع بين الوقت الذي زيدت فيها اسعار البترول ، واخذنا نستلم فيها ايراداتنا ، وبدانا ننفق فيها هذه الايرادات وبين الزيادة التالية . فبعض هذه الايرادات سينفق مثلا خلال الشهر الاول من السنة وبعضها ينفق خلال الاشهر التالية . وهكذا ، فبعض هذه الايرادات قد ينفق في الشهر الاخير من السنة التي نحن بصددها والتي تقع مثلا بين زيادتين او تعديلين في اسعار النفط .

ولكن خلال هذه الفترة التي افترضنا أمدها سنة واحدة ، ستكون اسعار السلع المصنعة فيها قد ارتفعت تدريجيا شهرا بعد شهر . لذا ، فان الطاقة

الشرائية لايراداتنا سوف تهبط بالتدريج ، تبعا لهذه الزيادة في اسعار السلع المصنعة والمصدرة الينا . فالجزء الاول من هذه الايرادات والذي ينفق مثلا في الشهر الاول من استلامنا لها ، سوف تفتقد من طاقتها الشرائية اقل من ذلك الجزء الذي ينفق في اخر المدة . ولنفترض ان معدل ما تهبطه الطاقة الشرائية لهذه الايرادات خلال السنة هو ٥٪ ، فان اسعار النفط ينبغي أن ترتفع أولا حسب معدل الزيادة السابقة في معدلات التضخم ، وثانيا يجب أن تزداد ايضا حسب معدل الزيادة اللاحقة أو المتوقعة والتي افترضنا ان معدلها يساوي ٥٪ .

اما اذا اردنا تجنب الزيادة اللاحقة أو المتعاقبة ، فحينئذ يجب ان تزداد اسعار البترول في مدد متعاقبة قصيرة ، امدها شهر أو شهرين مثلا لكل منها. فحينئذ نرفع اسعار البترول وفق الزيادة في اسعار السلع المصنعة التي تحدث خلال هذه الفترات القصيرة المتعاقبة . فنقلل حينئذ من الخسائر التي تتولد من التضخم المتوقع بين فترة واخرى ، او الفترة القادمة .

٢ ــ اما العامل الاخر الذي اثر في انخفاض الايرادات المالية وقوتها الشرائية فهو الكساد وضمور الطلب على المواد الاولية التي تستوردها الاقطار الصناعية من الاقطار النامية ، النفطية منها او غيرها ، وذلك بسبب البطالة التي ارتفعت نسبتها في الاقطار الصناعية . ولقد ولد انخفاض الطلب تراكما في المواد الاولية لدى الاقطار النامية الامر الذي ادى الى انخفاض اسعارها ، وقلة ما يستلم من ايرادات عنها (٧) ، وذلك بسبب قلة ما بيع من هذه المواد مقارنة لما كانت عليه سابقا اولا ، وبسبب قلة اسعارها عما كانت عليه من قبل ثانيا . والسلع التي تاثرت بهذا العامل هي القطن في مصر وسوريا، والتبغ . وهكذا ارتفعت سلع الاقطار الصناعية بنسبة كبيرة خلال السنوات الثلاثة أو الاربعة الماضية ، بينما اسعار سلعنا اما انها انخفضت مثل المواد الاولية ، أو أنها بقيت محافظة على مستواها مثل النفط . لذا فان نسب التبادل التجاري بين الاقطار الصناعية واقطار الاوبك أو الاقطار النامية كانت غير ملائمة لنا ، بل وكانت في صالحهم . وهذا الامر اثر على رفاهيتهم الاقتصادية فزادها ، واثر في رفاهيتنا فقللها .

وعلى صعيد مختلف ، هناك عاملان اساسيان اخران يجب العمل في مجاليهما ، وذلك نظرا لما يدراه من ايرادات متزايدة تمكننا من الانفاق على برامج التنمية وتحسين وضعنا الاقتصادي . فكما ان هذين العاملين هما وليدا التنمية في القطر فانهما ، في الوقت نفسه ، يدفعان بالتنمية الاقتصادية الى الامام . وهذا العاملان هما ــ كما سبق واشرنا ــ تصنيع البترول الخام بصورة خاصة والمواد الاولية الاخرى بصورة عامة ، ومعالجة ازمة

الغذاء في الاقطار العربية ، وذلك باعطاء الزراعة اهمية اكبر ، وزيادة المحاصيل الزراعية الرئيسية فيها كالقمح ، والبنجر وقصب السكر .. وغير ذلك . ان العمل على تحقيق الهدفين يحتاج الى اجل طويل وجهودا كبيرةوتظافر مساعي اقطار الاوبك جميعا . فاذا تم تحقيقها فانهما سوف يوفران لنا مبالغ طائلة يمكن انفاقها على برامج التنمية .

٣ ــ تصنيع البترول :

فاما بالنسبة الى العامل الاول وهو تصنيع النفط الخام فنرى ان يتم على مرحلتين منفصلتين او متداخلتين : المرحلة الاولى هي عملية تكرير النفط الخام واستخراج مشتقاته محليا بدلا من تصديره على شكله الطبيعي . والمرحلة الثانية هي تصنيع النفط الخام الى سلع بتروكيماوية وغير ذلك من مواد . وفي هذه المرحلة تتوقف او يقل تكرير مادة النفط واستخدامها كوقود . ان هذه العملية تتطلب بالطبع ايجاد بدائل للنفط الخام تحل محله كوقود أو طاقة دولية ، والاقتصاد في استهلاكه كوقود الى اقل درجة ممكنة .

اما من حيث عملية تكرير النفط الخام واستخراج مشتقاته محليا بدلا من تصديره على شكله الطبيعي ، فقد لوحظ في العام ١٩٧٥ ان البرميل الواحد من النفط الخام بعد تكريره يزداد ايراده الى ما يقارب من الضعف . فلو ان البرميل الواحد من النفط الخام يساوي ١١ر٣٣ دولارا ، فان البرميل نفسه لو تم تكريره الى مشتقاته لاصبحت قيمة منتجاته او مشتقاته تساوي ٢٤ر٤٨ دولارا . علما بان تكلفة الانتاج وتكلفة التكرير واجور النقل تساوي ٢ر٢٢ دولارا (٨) . وعليه ، فان الايرادات النفطية سوف تتضاعف لو قمنا بعملية التكرير انفسنا . هذا عدا ما ستولده هذه العملية من فرص كثيرة للاستخدام. ان هذا التحول المهم مقبول تماما بل ويدعو اليه الفكر الاقتصادي الغربي منذ اقدم العصور ، حيث نادى بذلك التجاريون في العهد التجاري منذ القرن السادس عشر حيث ذكروا في هذا الخصوص :

علينا الا نصدر السلع ذات القيم الواطئة مثل المواد الاولية . بل يجب تحويل هذه المواد الى سلع ذات قيم عالية ثم نقوم بتصديرها الى الخارج . فيجب عدم تصدير الصوف مثلا ، الا بعد تحويله الى منسوجات صوفية ومن ثم تصدير هذه المنسوجات . لان ثمنها يكون مرتفعا وتجلب الى القطر ايرادا اكبر مما لو صدرت كمادة اولية (٩) .

ان تكرير البترول الخام الى مشتقاته ، وتصدير هذه المشتقات ، هو عامل مهم في زيادة ايراداتنا النفطية حتى لو بقيت الكمية المنتجة من البترول الخام كالسابق .

فاذا أمكن التغلب على وسائل الدفع وتم الدفع بوسيلة ذات قيمة ثابتة ، واذا أمكن زيادة الاسعار للبرميل الواحد من البترول بالنسبة نفسها التي زادت فيها اسعار السلع المصنعة ، فان ذلك سوف يؤدي الى المحافظة على القوة الشرائية لايراداتنا دون زيادة أو نقصان . اما اذا قمنا بتكرير النفط الخام الى مشتقاته وصدرنا هذه المشتقات ، فان ذلك سوف يؤدي الى زيادة ايراداتنا المالية من كل كمية من النفط الخام المنتج . آخذين بنظر الاعتبار ايضا تصحيح الايرادات من عامل وسيلة الدفع وعامل التضخم للسلع المصنعة .

ان تكرير النفط في الاقطار المنتجة له يتفق مع النظام العالمي الجديد الذي يدعو الى اعادة توزيع العمل بين الاقطار الصناعية والاقطار النامية ، أو نقل الصناعات من الاقطار الصناعية الى الاقطار النامية . وليس افضل من نقل عملية تكرير النفط من هذه الاقطار التي تقوم بتكريره الان الى الاقطار المنتجة له . ان جزءا من تكرير البترول تقوم به الاقطار المنتجة له الان ومنذ زمن طويل لتغطية استهلاكها المحلي . اذن فهذه الصناعة معروفة في هذه الاقطار وكل ما يلزم هو توسيعها بحيث يمكنها ان تسد الطلب المحلي بالاضافة الى الطلب الخارجي فتزداد حينئذ ايراداتنا ومستوى الاستخدام . كما وستكون هذه الصناعة نواة لصناعات اخرى . ان تكرير البترول سيكون البداية لاعادة توزيع العمل بين الامم . كما ان الاقطار النامية سوف تتخلص من سمة التبعية الاقتصادية للبلدان المتقدمة ،وستتم لهذه الاقطار السيطرة التامة على مواردها الاقتصادية وخصوصا على هذا المورد المهم ، من بداية انتاجه ، والى تكريره لمشتقاته ، والى تسويقه ، وحتى تصنيعه الى مواد بتروكيماوية.

اما المرحلة الثانية من تصنيع البترول الخام فانها تتجاوز تكريره الى مشتقاته ، وذلك بالعمل على انتاج المواد البتروكيماوية منه . وهذا يتطلب البحث عن بدائل للنفط كطاقة تحل محله اما كليا أو جزئيا ، مع العلم ان النفط في الوقت الحاضر يكون اكثر من ٦٥٪ من الطاقة المستغلة في العالم . فهل هناك بدائل لهذه الطاقة ؟. ومتى يتمكن الانسان من ايجاد هذه البدائل ؟. ان البحوث التي اجريت حتى الان في هذا المجال تبشر بخير ، ونأمل ان نرى آثارها قريبا ، فيقل الاعتماد على النفط كمادة وقود اساسية ، ويستغل حينئذ في انتاج المواد البتروكيماوية . فعندما يشيع استخدام هذه البدائل ويستغل النفط الخام في الصناعات البتروكيماوية وغيرها فان البرميل الواحد من النفط الخام يمكن ان يدر حسب الاحصائيات المتوفرة الان حوالي ٨٠ دولارا أو ما يعادل ٧ امثال سعر البرميل من النفط الخام في الوقت الحاضر ، مع العلم ان تكاليف الانتاج هي قليلة لا تزيد عن بضعة دولارا حسب ما تؤكده

الاحصائيات المتوفرة لدينا .

ان أكبر ايراد يمكن ان نحصل عليه من برميل واحد من البترول اذن ، هو ليس بتصديره كنفط خام وبسعره الحاضر وهو ٥ر١١ دولارا تقريبا ، ولا بتكريره الى مشتقاته حيث يمكن الحصول منه على حوالي ٢٣ دولارا ، بل بتصنيعه الى مواد بتروكيماوية حيث يمكن ان يدر البرميل الواحد ما يقرب من ٨٠ دولارا . وهذا هو احسن استعمال يمكن ان يستخدم به البترول الخام . وبما ان الايراد للبرميل الواحد من النفط عندما يوضع في احسن استعمالاته هو ٨٠ دولارا ــ لذا فان ما يبينه التحليل الاقتصادي ، ان سعر البرميل يجب ان يساوي ٨٠ دولارا في وقتنا هذا . وهذا هو افضل السبل المعروفة اقتصاديا لتقييم البرمي لالواحد من البترول . وعليه فان الاساليب الاخرى التي تحتسب بواسطتها اسعار البترول لا يمكن ان تعتبر اساليب صحيحة ، ولا يمكن ان تكون مستقرة في المدى البعيد . ذلك ان البرميل من النفط الخام يمكن ان يولد قيمة تساوي ٨٠ دولارا ، ولكن سعره في الاسواق العالمية لا يزيد عن ٥ر١١ دولارا . وهذا الحال اشبه ما يكون بوضع عامل ما يمكن ان يحصل على اجور مقدارها ٨٠ دولارا في الاسبوع مثلا ، ولكننا لا ندفع له اكثر من ٥ر١١ دولارا . ان وضعا كهذا لا يمكن ان يكون مستقرا ، كما انه ليس مقبولا اقتصاديا . ان في هذا تضحية كبيرة من قبل الاقطار المنتجة للبترول لخدمة الاقطار الصناعية بصورة خاصة . كما ان في ذلك تبديدا واهدارا لهذا المورد الاقتصادي المهم وجناية على الاجيال القادمة بلا شك .

ولهذا ، اصبح من الضروري الاقتصاد في استهلاك البترول بالمستويات التي تستهلك به الان . كما انه من الضروري والاهمية بمكان ايجاد بدائل جديدة للطاقة يمكن استخدامها والحد من استهلاك البترول كمصدر للطاقة أو مادة للاحتراق . فقد اصبح الان الاهتمام ليس بالسيطرة على اسعار البترول وايجاد افضل الاسعار له فحسب ، بل اصبح من الضروري ايضا الاهتمام بمستويات انتاجه وتصنيعه ، وايجاد بدائل له من الطاقة والوقود .

٤ ــ الاهتمام بالزراعة :

والعامل الاخر الذي لا بد من الاشارة اليه والذي يمكن أن يزيد من الايرادات ويمكن هذه الاقطار من الانفاق على مشاريع التنمية هو انهاء ومعالجة ازمة الغذاء واعطاء الزراعة اهمية اكبر بحيث يمكن سد الطلب المتزايد على المواد الغذائية .

ان هذا العامل يتطلب تنمية وتطوير الزراعة التي يمكن تحسينها في كثير

من الاقطار العربية النفطية وغيرها مثل العراق وسوريا والسودان.. الخ. فكما ان هذا العامل هو وليد التنمية، الا انه يؤدي الى زيادة الايرادات بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة . الامر الذي يمكن ان يدفع بالتنمية من جديد الى الامام . وازمة الغذاء مستحكمة تماما منذ سنوات عديدة في اقطار العالم والاقطار العربية بصورة خاصة . فالطلب على المواد الغذائية في تزايد مستمر بسبب زيادة السكان من جهة ، وبسبب تحسن مستويات المعيشة من جهة اخرى . اما الانتاج فانه يتزايد بنسب اقل من تزايد السكان والطلب .

فالاقطار العربية النفطية منها وغير النفطية تواجه الان مشكلة الغذاء ، بالرغم من توفر الاراضي الزراعية الكافية لانتاج المحاصيل الزراعية القادرة على تلبية الطلب المتزايد . واذا تزايد الانتاج ، فحينئذ يمكن تصدير بعض هذه الحاصلات الى الاقطار الاخرى التي هي نفسها تعاني من ازمة أو نقص في غذائها بالنسبة للطلب الواقع عليه . ومن الجدير بالذكر في هذا المجال ، ان الاقطار المصدرة للنفط والاقطار النامية الاخرى تستورد في كل سنة كميات كبيرة من المواد الغذائية وتنفق على هذه الاستيرادات مبالغ طائلة تقدر بملايين الدنانير ، في الوقت الذي توجد فيها اراض زراعية واسعة يمكن زراعتها لانتاج هذه الحاصلات . فاذا بذلنا جهدا اكبر في استصلاح الاراضي الزراعية في اقطارنا ، فيمكن حينئذ ان نحصل على حاجتنا من المواد الغذائية ، كما يمكن تصدير بعض هذه الحاصلات الى اقطار اخرى هي في حاجة الى هذه المواد الغذائية . وعندئذ يمكننا الحفاظ على الموارد المالية التي كنا ندفعها عن استيراداتنا لهذه الحاصلات . وقد يمكن في الوقت نفسه ان نحصل على ايرادات مالية جديدة . فاذا تم ذلك فسيكون بالامكان توجيه هذه الموارد المالية الى متطلبات التنمية وبرامجها .

ان ازمة الغذاء في الاقطار العربية والاقطار النامية بصورة عامة ، ستتفاقم في المستقبل ان لم تتخذ الاجراءات اللازمة الكافية لمعالجتها والتغلب عليها . فاذا استمرت الزيادة السنوية للسكان بنسبتها الحالية البالغة ٣٪ ، فان حجم السكان سوف يتضاعف في الاقطار العربية في نهاية هذا القرن حيث سيبلغ عدد السكان انذاك (٣٠٠) مليون نسمة حوالي العام (٢٠٠٠ م) . والمواد الغذائية اللازمة لتغذية سكان هذه الاقطار هي الاخرى ينبغي مضاعفتها ، مفترضين ان الطلب على هذه المواد سيبقى على النسبة ذاتها لكل فرد ، ان لم يزد عن ذلك . وكذلك فان استيراداتنا لهذه المواد الغذائية سوف تتزايد ، وسينفق الكثير من الايرادات النفطية وغيرها على هذه الاستيرادات ، كما انه من المتوقع ان تتزايد اسعار هذه المواد نظرا لزيادة الطلب عليها ولكون ازمة الغذاء ازمة دولية . كما انه من المتوقع ايضا ان

تستخدم حاجاتنا لهذه المواد كسلاح للضغط السياسي . لذلك فانه من الضروري ان نعمل في الحال وبدون كلل لمعالجة هذه الازمة بصورة اكثر جدية وذلك نظرا لاهميتها الكبرى ، وليكن عملنا هذا منحصرا في حالتين رئيسين هما : (١) ــ العمل على تقليل نسبة الزيا دةفي السكان و (٢) ــ زيادة انتاجية الاراضي الزراعية المستثمرة في الوقت الحاضر وزيادة رقعتها ما امكن بعد ذلك . فاذا ما تم التغلب على هذه الازمة فان الموارد المالية التي كانت توجه سابقا الى استيرادات المواد الغذائية سوف توجه فيما بعد الى اغراض التنمية ، كما أن هذه الاقطار سوف تحقق أمنها الغذائي واستقلالها الاقتصادي في هذا الحال الحيوي .

الحواشي

١ ــ انظر L. G. Reynolds, **Economics** : pp. 778-790, 3rd Edition, Richard D. Irwin, INC., Homewood, Illinois, U.S.A. 1969.

٢ ــ قلت اهمية الجنيه الاسترليني في السنين القليلة الماضية كوسيلة للتسوية او الدفع عن النفط بصورة خاصة . واستمرار الدولار لوحده هو المعول عليه في هذا الخصوص .

٣ ــ لم يبت حتى الان في استخدام حقوق السحب الخاصة او اي وحدات اخرى ذات تيم مستقرة كوحدات حسابية لهذا الغرض .

٤ ــ انظر J. L. Hansen, A **Textbook of Economics**, 5th Ed., 1970, Macdonald & Evans Ltd., 8 John St. London, W.C. I, p. 486

٥ ــ انظر مثلا ، **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية** (السنة الاولى ، العدد الثاني ، تشرين اول ــ اكتوبر ١٩٧٥) ، ص ٣١ .

٦ ــ أنظر مثلا كتاب :

G. L. Bach, **The New Inflation** (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall, 1973), pp. 3-8.

٧ ــ **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية** ، السنة الاولى ، العدد الثاني ، تشرين أول (اكتوبر) ــ ١٩٧٥ ، ص ٤ ــ حيث تدر انخفاض اسعار المواد الاولية في الفترة من نيسان (ابريل) ١٩٧٤ ، الى ايار (مايو) ١٩٧٥ ، بمقدار ٢٧٪ .

٨ ــ انظر : **مجلة نفط العرب** ، العدد التاسع ، السنة العاشرة ، يونيو ١٩٧٥ ، ص (٦) .

٩ ــ انظر :

Alexander Gray, **The Development of Economic Doctrine**, (New York: John Wiley and Sons Inc., 1965), p. 81.

ندوة العدد

ندوة العدد

في مطلع العام ١٩٧٥ اختطت مجلة العلوم الاجتماعية سياسة ترمي الى تطوير مضمون القضايا التي تطرح على صفحاتها ، وتغيير الاطار العام للمجلة ، بهدف تنمية حقول العلوم الاجتماعية في الوطن العربي .

وضمن هذا الاطار ، تلتقي المجلة من خلال الصفحات القادمة في حوار مفتوح مع ثلاثة من المفكرين يتناول موضوع : الصراع حول البحر الاحمر .

وقد نظم الندوة وحررها **الدكتور عبد الله النفيسي** ، رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت ، واشترك فيها كل من : **الدكتور عبد المنعم عبد الوهاب** ، استاذ مادة الجيوبولتكس بقسم الجغرافيا في جامعة الكويت ، **والدكتور اللواء كمال عبد الحميد** المستشار العسكري لوزارة الدفاع بدولة الكويت .

وقد حرص محرر الندوة على ان تكون وقائعها مطابقة للنص الاصلي ، الامر الذي كان احيانا على حساب دقة التعبير وسلاسة اللغة . كما حرص على تجنب التكرار ، كلما أمكن .

الصراع حول البحر الأحمر

مقدمة :

تنظيم وتحـرير : *
د. عبد الله النفيسي

* من اجل البحر الاحمر عقد في اقل من شهر مؤتمرا قمة عربيان مصغران. الاول في الخرطوم نهاية شباط (فبراير) ومطلع آذار (مارس) ضم الرؤساء انور السادات وحافظ الاسد وجعفر النميري ، والثاني في تعز ٢٢ آذار (مارس) ضم الرؤساء النميري وابراهيم الحمدي (اليمن الشمالية) وسالم ربيع علي (اليمن الجنوبية) ومحمد سياد بري (الصومال) . ومن اجل البحر الاحمر ايضا سيعقد مؤتمر قمة ثلاثي يضم الرؤساء السادات والاسد والنميري في هذا الشهر .

وخلال زيارة الرئيس الاسد الاخيرة لموسكو ، اثار السوفيات قضية البحر الاحمر من زاوية الملف المصري ــ السعودي السوداني ، وكان جواب الرئيس السوري : البحر الاحمر بحر عربي ويجب ان يبقى كذلك .

* وأمن البحر الاحمر ليس فقط جزءا من أمن الخليج العربي ، بل هو ايضا جزء من أزمة الشرق الاوسط والصراع العربي ــ الاسرائيلي . فالبحر الاحمر هو « الباب الخلفي » الذي يمكن ان تنفذ منه اسرائيل لتضرب أمن مصر وبالتالي الامن العربي الواحد . وهذا هو بالذات معنى المناورات العسكرية بالذخيرة الحية التي اجرتها مصر في نيسان ابريل الماضي في البحر الاحمر ، وهي أول مناورات من نوعها منذ اعادة فتح قناة السويس .

* والحرب الدبلوماسية ــ التي قد تتحول الى حرب ساخنة ــ حول البحر الاحمر ومستقبله لا تعني دولا كالسعودية ومصر والسودان واليمن الشمالية واليمن الجنوبية والصومال واثيوبيا واقليم عفار وعيسى(جيبوتي)، بل تعني ايضا واشنطن وموسكو . فالبحر الاحمر هو طريق النفط العربي الى الغرب ، وهو الطريق من المحيط الهندي (حيث الاسطول السوفياتي) الى الخليج العربي وهو « الواجهة البحرية » لافريقيا .

* والاهتمام العربي بالبحر الاحمر وبأمنه بدا يأخذ طابعا جديا في مطلع العام الماضي ١٩٧٦ م ، من زاوية أن أمن البحر الاحمر جزء من أمن الخليج العربي ، وأن تزايد النفوذ السوفياتي في تلك المنطقة يمكن ان يؤثر على الوضع في الخليج وعلى امدادات الغرب من النفط العربي . وكانت مسألة اعادة العلاقات الطبيعية الديبلوماسية بين السعودية واليمن الجنوبية في

* أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية التجارة في جامعة الكويت

مطلع ١٩٧٦ جزءا من سياسة السعودية الهادفة الى تطويق النفوذ السوفياتي « وتحصين » الخليج ضده . وفي تموز ـ يوليو ١٩٧٦ ، تعرض نظام الرئيس النميري لمحاولة انقلاب جديدة ، قالت الحكومة السودانية أن ليبيا والاتحاد السوفياتي وراءها . واعتبر الرئيس السادات أن هذه المحاولة جزء من سعي موسكو الى توسيع نفوذها في المنطقة والى « تهديد الوضع في مصر » . واثر هذه المحاولة ، عقد مؤتمر قمة في جدة ضم الملك خالد والرئيس المصري والسوداني . وفي هذا المؤتمر ، قرر الزعماء الثلاثة تشكيل لجان مشتركة للتنسيق في مجالات الدفاع والامن القومي والاقتصاد والسياسة . والمصادر الديبلوماسية العربية المطلعة تقول أن مؤتمر جدة الثلاثي هو الذي وضع الخطوط العريضة لسياسة مشتركة لتطويق السوفيات في البحر الاحمر تحت شعار عروبة البحر الاحمر .

* لكن ينبغي التأكيد بأن مجريات الامور في البحر الاحمر ليست شأنا قرره الدول الشاطئية أيا كانت هويتها السياسية واتجاهها الدولي ، بقدر ما تقدره استراتيجيات الاقطاب . ولم تكن مساعي موسكو لتقوية نفوذها في منطقة البحر الاحمر الا جزءا من استراتيجية شاملة ينفذها الكرملين وهدفها البعيد الوصول الى كل البحار . وعلى أساس هذه الاستراتيجية ، اصبحت قطع الاسطول السوفياتي تنافس قطع الاسطول الاميركي في البحر الابيض المتوسط بعد حرب ١٩٦٧ . وعلى أساس هذه الاستراتيجية دخلت قطع الاسطول السوفياتي المحيط الهندي للمرة الاولى في اذار ـ مارس ١٩٦٨ بعد ما كان هذا المحيط غربيا (انكليزيا ثم اميركا) . وواضع هذه الاستراتيجية هو الاميرال سيرغي غودشكوف الذي يعتبر أبرز مخطط استراتيجي في تاريخ البحرية السوفياتية .

* في افريقيا . ومن التطورات المؤشرة الهامة في افريقيا تطوران بارزان : تبدل الوضع في اثيوبيا لصالح السوفيات ، وجولة بودغورني وكاسترو الاخيرة في افريقيا . وبما يخص التطور الاول ، يعتبر التحول الاثيوبي نحو موسكو مهما ، اذ أن اثيوبيا كانت تضم ابرز قاعدة اميركية في منطقة البحر الاحمر . وخلال زيارة رئيس الدولة الاثيوبي منغستو هيلا مريم الى موسكو في الاسبوع الماضي ، وضع الجانبان خطة تحرك مشتركة في منطقة البحر الاحمر وافريقيا ، ووافقت روسيا على تزويد النظام الاثيوبي بمساعدات عسكرية كبيرة لمواجهة تصاعد الثورة الارترية . اما جولة بودغورني وكاسترو الافريقية فقد اسفرت عن نتائج ظاهرة واخرى لا تزال في طور النضج . وابرز هذه النتائج الظاهرة هي توقيع معاهدة للصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفياتي وموزامبيق ، وهي الثالثة من نوعها في القارة الافريقية بعد المعاهدتين مع الصومال

وانغولا .

ووفقا لهذه المعاهدة ، يعتبر « أمن » موزامبيق جزءا من « أمن » الاتحاد السوفياتي . اما النتيجة البارزة الاخرى وهي حصول تفاهم بين الجانب السوفياتي ــ الكوبي وبعض الدول الافريقية على بدء سلسلة حملات عسكرية لتبديل الوضع في روديسيا وزائير تمهيدا لتغيير ميزان القوى في افريقيا لمصلحة موسكو .

* لكن بودغورني وكاسترو اصطدما ، خلال جولتهما ، بسلسلة عقبات وخلافا تبين دول المعسكر الواحد ، وخصوصا بين الصومال واثيوبيا حول جيبوتي ومستقبلها . وتقول بعض المصادر المطلعة ان بودغورني طرح حلا لمسالتي دجيبوتي وارتيريا يتركز في الاتي :

(١) ــ انشاء اتحاد كونفدرالي بين اثيوبيا والصومال وارتيريا ودجيبوتي يؤدي في حالة نجاحه الى اعطاء موسكو أبرز انتصار دبلوماسي وسياسي منذ نكستها في مصر . وقد وعد بودغورني بأن تقوم موسكو بدعم مثل هذا الاتحاد بكل وسائلها الاقتصادية والعسكرية .

(٢) ــ ضمن اطار هذا الاتحاد ، تعامل ارتيريا على اساس انها مقاطعة تتمتع بحكم ذاتي ، من دون أن تنفصل عن اثيوبيا أو من دون أن تكون مندمجة فيها كما هي الحال حتى الان ، على الاقل رسميا .

وقد غادر بودغورني وكاسترو القارة الافريقية قبل ان يحصلا على جواب عن هذا العرض . وفي حال نجاح المشروع السوفياتي ، تحصل موسكو على « تسهيلات بحرية » في ٤ موانيء مهمة مطلة على البحر الاحمر هي : مصوع (ارتيريا) ودجيبوتي ، وبربره (الصومال) ، وعدن .

* الغرب بالطبع ، يشعر بالقلق من تطور الوضع في البحر الاحمر والمحيط الهندي بهذا الشكل . والغرب لم يعد له وجود عسكري مباشر ذو شان في تلك المنطقة ، اذ ان دجيبوتي (القاعدة الفرنسية) ستغلق بعد الاستقلال في حزيران ــ يونيو ١٩٧٧ . كما ان مساعي اميركا لانشاء قاعدة عسكرية في جزيرة ديجو غارسيا في المحيط الهندي تواجهها مشاكل عدة . والدول العربية وخصوصا السعودية ومصر والسودان ــ وهي دول شاطئية ــ تشعر بالقلق من هذا التغلغل السوفياتي في تلك المنطقة . من هنا كانت بداية التحرك العربي لمواجهة النفوذ السوفياتي ، عن طريق تحسين العلاقات بين السعودية واليمن الجنوبية كخطوة أولى لتخفيف اعتماد عدن على موسكو . ولم تكتف السعودية بمنح اليمن الجنوبية مساعدات اقتصادية بل قررت (بالتعاون مع الكويت ودولة الامارات) توسيع مصفاة عدن للنفط وتطويرها

بحيث يرتفع انتاجها من ٢٢ الف طن يوميا الى ٣٠٠ الف طن . وفي الوقت نفسه ، تسعى السعودية لاقناع عدن بتنويع مصادر تسلحها ، بل انها مستعدة لتمويل صفقة اسلحة لعدن من فرنسا . وفي اتجاه الصومال ، تبذل السعودية جهودا كبيرة لاستمالة الصومال ولتخفيف اعتماد الرئيس سياد بري على السوفيات في اطار تطويق النفوذ السوفياتي في البحر الاحمر .

هنا تدخل ليبيا في الصورة كمنافس رئيسي للسعودية ومساعيها في الصومال .

وفي اتجاه اثيوبيا ، لم تقطع السعودية الامل نهائيا بعد في امكان عدم تحول النظام الاثيوبي كليا الى موسكو . لكنها في الوقت نفسه زادت دعمها لثوار ارتيريا وشجعت دولا عربية عدة على دعم الارتيريين الذين يقاتلون ضد النظام الاثيوبي . وفي اتجاه دجيبوتي ، بدات السعودية تبدي اهتماما بوضع دجيبوتي بعد الاستقلال . وقد وجه وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل خلال مؤتمر القمة العربي الافريقي دعوة الى زعيم ابرز تنظيم سياسي في اقليم عيسى وعفار هو السيد محمد ديني لزيارة السعودية .

* هكذا ــ اذن ــ تتصارع الدول حول البحر الاحمر . على هويته ولونه : هل يكون بحرا احمر ام لا ؟؟ هذا هو بالضبط ما ستحاول الندوة التالية الاجابة عليه .

وبصفتي مشرفا على ادارة هذه الندوة واعدادها لمجلتنا « العلوم الاجتماعية » ، ارى لزاما علي ان اشير هنا انها عقدت خلال الاسبوع الثالث من نيسان ــ ابريل ١٩٧٧ وقد لا تجد طريقها الى يد القارىء الا خلال الايام الاخيرة من أيلول ــ سبتمبر ١٩٧٧ ، وحيث ان المتغيرات في ساحة البحر الاحمر متعددة ومتطورة نمط اميبي وسريع قد يجد القارىء فيما بعد أن الندوة قد « تجاهلت » امورا كان احرى أن تظل في بؤرة الاهتمام . لذلك اقتضى التنويه .

د. عبد الله : بسم الله نبدا ندوة مجلة العلوم الاجتماعية ، موضوع الندوة : الصراع حول البحر الاحمر .

د. عبد المنعم ، نبدا بالسؤال الاول المتعلق بتخصصك ، نريد أن نأخذ فكرة عامة عن البحر الاحمر وبالذات منطقة باب المندب من وجهة نظر جيوبولتيكية .

د. عبد المنعم : شكرا د. عبد الله ، ويسعدني أن اكون في هذه الندوة وقبل أن ابدا في الاجابة على هذا السؤال اريد ان ابدا بتعريف بسيط مختصر لمفاهيم علم الجيوبولتكس ، ففي بعض الاحيان يربط بين علم الجيوبولتكس ،

والجغرافيا السياسية . فالجيوبولتكس هو العلم الذي يدرس الكيانات السياسية ، أو الدول بمعنى اخر في مسيرتها في مضمار تطور القوة من وجهة النظر القومية ، وهو العلم الذي يدرس الكيانات السياسية على أساس انها كالكائن الحي ، لها الدورة الحياتية التي يمر بها اي كائن اخر ، تبدأ بالولادة ثم الطفولة والشباب ، والنضج ، ثم الاضمحلال والموت .

كما أن هذا العلم يصاحب في الوقت الحاضر المسرح السياسي الدولي والتصارع الدولي في العالم على أساس النظريات الجيوبولتيكية التي أوجدها العلماء الجيوبولتيكيون ، سواء اوروبا (المانيا ، بريطانيا) ، الاتحاد السوفياتي ،ثم الولايات المتحدة الامريكية ، ومن هذه النظريات على سبيل المثال : النظرية المركزية ، ونظرية ماكندر الاسكتلندي ، ونظرية ماهان الامريكي .. ونظرية ماكندر تعني بالاستراتيجية البرية ، ونظرية ماهان ، تعنى بالنظرية البحرية ، ثم نظرية ديسيفرسكي وتعني بالاستراتيجية الجوية ، وكذلك نظرية « سبايكمان » الامريكي التي تعنى بجميع هذه المفاهيم للنظريات، وتطبيقها تطبيقا وافيا في السياسة الدولية ، خاصة في مجال السياسة العسكرية .

ونظرية سبايكمان هي نظرية الاطراف ، التي تتماشى مع ما هو موجود في الوقت الحاضر من احلاف عسكرية دفاعية ترتبط بين الدول والمناطق التي توجد ضمن اطار الهلال الخارجي الذي يشتمل على السواحل ، للقارات الثلاث القديمة . ولا بد من الاشارة الى أن نظرية « سبايكمان » لها ارتباط بالسؤال الاول ، وهو قضية البحر الاحمر ، وبالذات منطقة باب المندب من وجهة النظر الجيوبولتيكية الخارجية للدول الصناعية وربطها بمناطق مصادر المواد الاولية ومناطق الطاقة . ومن العوامل الرئيسية لتأمين هذه المسيرة للتجارة هو ان يرتبط هذا البحر أو الجسم المائي بالمفاهيم للنظريات الجيوبولتيكية السابقة ، خاصة نظرية سبايكمان ، اذ أن البحر الاحمر بمجموعه ما هو الا عبارة عن جسم مائي يرتبط ارتباطا كبيرا جدا بالهلال الخارجي الذي ذكره ماكندر في نظريته المركزية . ومن وجهة النظر الجيوبولتيكية المرتبطة بالنواحي العسكرية، فهي حماية هذه الاجسام المائية ، ومن ضمنها البحر الاحمر / حماية عسكرية لتأمين سير وسيل التجارة بين المناطق المستهلكة والمناطق المصدرة للمواد الخام . أو لتصدير المواد المصنعة من قبل الدول الصناعية الى الاسواق الاستهلاكية ، والتي يمر طريقها عن باب المندب (البوابة الرئيسية الى جنوب شرق ، وشرق أفريقيا) وكذلك نجد انالاهميةليست فقط تجارية واقتصادية،بل وكذلك أهمية جيوبولتيكية مرتبطة بالاستراتيجية العسكرية ، سواء أكانت الاستراتيجية البحرية أو البرية و الجوية ، للسيطرة على هذه المناطق

الجيوستراتيجية لتأمين سيل ، وسير التجارة بين المناطق المنتجة ،والمستهلكة .

د. عبد الله : د. عبد المنعم ، منطقة البحر الاحمر بشكل عام ، ومنطقة المضيق ، والقرن الافريقي بشكل خاص ، أين موقعها من هذه النظريات الاستراتيجية ؟ ، من الاحلاف والاستراتيجيات العالمية ؟

د. عبد المنعم : الحقيقة ان موقعها حساس ، ومركزي ، وحلقة وصل بين منطقة غرب وجنوب أوروبا ، وهي المنطقة ذات العلاقة في تجارة المواد المصنعة ، والمواد الاولية من والى هذه المنطقة مرورا بالبحر الاحمر ، ومضيق باب المندب . وعليه تجد أن حلقة الاتصال هذه كان مفروضا ان تتم وترتبط في بداية تكوين الاحلاف ، بحلف بغداد سابقا ، والحلف المركزي . الا ان الظروف التي صاحبت قيام ذلك الحلف والتي عملت على توتر مسيرته وهي نشاط القومية العربية ، عملت على عدم ربط هذه المنطقة ربطا محكما بحلف بغداد سابقا ، والحلف المركزي ، الا انها بعد فشل الدول صاحبة العلاقة في ربط هذه المنطقة جعلتها كظهيرة لهذه الاحلاف ، علما بأن منطقة باب المندب على جانبيها ــ أو حتى البحر الاحمر ، هي مناطق ذات ارتباطات سياسية ، وعسكرية مع الدول صاحبة العلاقة بهذه الاحلاف . فضمنت الامان بالنسبة لقواعدها ومسيرتها التجارية عبر هذا الجسم المائي ، ولذلك تحاشت أن توسع ارتباطاتها وتعلنها بصورة ارتباطات أو معاهدات تحالفية ، لان لها قواعد انذاك في عدن ، ودجيبوتي ، والارتباطات الحسنة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة ، وكذلك بين بريطانيا والسودان .

د. عبد الله : اقصد بسؤالي بصورة محددة منطقة المضيق ، وما فوق المضيق وما تحته . هناك الكثير من الجزر المنتشرة في البحر الاحمر ، وفي البحر العربي ، ومنطقة المحيط الهندي المقاربة للقرن الافريقي .هناك قواعد عسكرية منتشرة تعود لكثير من القوى الدولية والاقليمية .. اقصد اين يقع هذا المضيق ضمن التسابق الاستراتيجي ، وأهمية المضيق ضمن هذا التسابق .

فنحن نعلم ان لاسرائيل مثلا قاعدتين في « فاطمة » و« وحالب » . وقد سيطرت اسرائيل في فترة من الفترات على بعض الجزر اليمنية . كما نعلم أن للولايات المتحدة قواعد في الجزر الارتيرية المحاذية للساحل الارتيري ، ونعلم كذلك أن هناك كثير من الجزر في المحيط الهندي المقاربة لمنطقة القرن الافريقي، مثل : « ديجوجاسيا » .. ومنطقة باب المندب تقع ضمن هذا الطوق الاستراتيجي .

د. عبد المنعم : ليس هناك شك انها ترتبط ارتباطا استراتيجيا عسكريا. الا ان التطور الذي حدث في العالم ، وخاصة التنافس في قضية الحد من منطقة

نفوذ الاتحاد السوفياتي ، وتطورها في هذه الاحلاف ، نجد أن الاتحـــاد السوفياتي خرج على نطاق الطوق الذي ضرب حوله من قبل الغرب ، وكان خروجه عبارة عن التعهدات التي حصلت بين بعض الدول التي تتقارب معه عقائديا ، ولذا نجد ان الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين واسرائيل كربيبة لها في المنطقة ، تحاول السيطرة حتى تجعل المنطقة مرتبطة بسلسلة قوية جدا من القواعد العسكرية ، حتى لا تفلت منها السيطرة عليها ، سواء من الناحية السياسية ، أو الاقتصادية . لذلك نجد انه بعد أن ضرب الاتحاد السوفياتي الطوق حول طوق الولايات المتحدة ، ونتيجة تطور تكنولوجيا الحروبوالاسلحة ووجود الصواريخ عابرة القارات ، بدأت بعض المناطق التي كان يجب ان تكون قريبة من مناطق التعاقد أو الاتفاق والتحالف العسكـــــري تفقد أهميتها الاستراتجية والعسكرية ، بحيث بدأت مناطق وجزر بعيدة أخرى مرتبطة بهذا الباب تظهر كقواعد من المحتمل استعمالها حتى ولو كانت بعيدة عن المناطق والاهداف التي يجب ان تحدد .

لذا فالصواريخ عابرة القارات يمكن وضعها في تلك الجزر النائية في البحر العربي أو المحيط الهندي ، وعندئذ تؤدي الخدمة الكاملة للسيطرة وحفظ سلامة مضيق باب المندب ، وسلامة البحر الاحمر من أن تسيطر عليه قوى معادية لهذه الدول . لكن مع ذلك لا زال على الصعيد العسكري الاقليمي في قضية حياة ميناء ايلات الاسرائيلي ، واقتصاد اسرائيل واتجاهه جنوبا الى جنوب شرق اسيا وشرق افريقيا .. من الضروري لاسرائيل ان تسعى لاجل أن تبقي لها وجودا في هذه المنطقة ــ تدعمها في ذلك بعض الدول الموجودة في المنطقة مثل اثيوبيا ، وكذلك فرنسا في دجيبوتي ــ فقد اعطتها فرنسا في دجيبوتي ارتباطات اقتصادية . كما اعطت شركات اسرائيلية عدة امتيازات لاعمال تجارية اسرائيلية في المنطقة ، حتى تثبت اقدامها لاجل ان تأخذ شرعية الدفاع عن هذا الممر المائي ، ومن ثم تواجدها في البحر الاحمر . ومع كل هذا فالمنطقة بالذات (خاصة باب المندب) شيء حيوي ومهم جدا ، لاغنى لا لاسرائيل ولا للدول الغربية عنه . واعتقد ان الاوان قد آن (ان لم يكن قد فات) لان نعمل على تثبيت اقدامنا واحقيتنا في هذا الجزء ، من الوطن العربي، لان البحر الاحمر ما هو الا بحيرة عربية .

د. عبد الله : د. عبد المنعم ، بخصوص الاطواق العسكرية التي ذكرت (حلف بغداد ، وهذا الاستمرار الجغرافي من الحلف الاطلسي الى حلف بغداد، الى حلف جنوب شرق اسيا) تلاحظ ان الاتحاد السوفياتي حاول ان يكسر هذا الطوق بمجموعة دفاعية جديدة ، ضمنها الهند ، ويبدو أن الطوق الثالث هو الطوق الامريكي الذي يقع مضيق باب المندب ضمنه . هل تعتقد ان

الولايات المتحدة حاليا ، وضمن المعطيات العسكرية والسياسية والاقتصادية في منطقة باب المندب ، والتطورات الافريقية الجديدة ، قادرة على الاحتفاظ بهذا الطوق ؟؟

عبد المنعم : من الناحية العسكرية والتفوق العسكري ، لا شك انها قادرة ، لكن لا بد ان ناخذ في الاعتبار مجريات الامور في افريقيا والتسابق على كسب ود الدول الافريقيةمن مجموعةدول اخرى على راسهاالاتحادالسوفياتي، وقد عرض عليها بعض الاشياء التي يمكن ان نؤثر على مسيرة السيطرة على هذه المنطقة ، من المحتمل كذلك ان يغير التطور التكنولوجي للاسلحة المفاهيم، ويقلل من اهمية مضيق باب المندب بالنسبة للكيانات السياسية في العالم ، كالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في تصارعها على السيطرة ، فلقداصبح في مقدور اي واحدة من الدولتين ان تصل لاي نقطة على الارض في مدة (٤٥) دقيقة ، لكن ما يبقى ان مصالح الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط بالذات ، بالنسبة لمنابع البترول نهائيا ، أو وجد معوض اخر يجعل مسيرة التطور الاقتصادي وانتاج الطاقة في الولايات المتحدة غير مرتبطة ارتباطا قويا بالبترول بالذات . لكن ما دام الوضع كما هو بالنسبة للبترول فستبقى الولايات المتحدة وحلفاؤهـــا مضطرة لابقـــاء الاهمية الجيواستراتيجية والسيطرة على هذا الموقع الجيواستراتيجي الى ان تعرف بأن هذه المنطقة قد فقدت اهميتها بالنسبة لها كممول حيوي للبترول. وكذلك يجب ان نعرف ان الولايات المتحدة تأخذ بعين الاعتبار أمن وسلامة اسرائيل بالذات ، وبعض الدول في المنطقة ، التي تتماشى معها سياسيا وعقائديا . وستعمل الولايات المتحدة لمنع عملية التكامل العربي للسيطرة على هذا الموقع (البحر الاحمر ،والمضيق) ، فهي سوف تخلق مشاكل عسكرية واقتصادية وستشتري بعض الدول العربية ـــ وستوافق بعض الدول العربية (نتيجة المطمع الاقتصادي) على أن تقلل من موقفها تجاه الولايات المتحدة .

د. عبد الله : لا شك د. عبد المنعم انك تابعت مؤتمر تعز الرباعي الاخير الذي شاركت فيه جمهورية السودان ، بشخص الرئيس نميري ، وجمهورية اليمن الديمقراطي بشخص الرئيس سالم ربيع ، والصومال بشخص الرئيس زياد بري ، وكذلك الدولة المضيفة (اليمن الشمالي) بشخص الرئيس ابراهيم الحمدي .. ما هي ملاحظاتك على هذا المؤتمر ؟

د. عبد المنعم : عندما بدأ المؤتمر توسمنا فيه اشياء سنقراها ، وقد خاب ظني للآن ، لماذا لم يصدر بيان صحفي أو سياسي لنتائج المؤتمر ؟ هل ذلك يعود لفشل المؤتمر ؟.. وهذا متوقع لعدة اسباب : منها الاختلاف العقائدي بين بعض الدول المشاركة ، على اعتبار اليمن الديمقراطي والصومال تتقارب

في اهدافها وعقيدتها السياسية ، وكذلك يتقارب اليمن الشمالي والسودان . فهل ذلك هو لسبب ؟.. السؤال الاخر — هل انها من السرية بمكان بحيث لم يصدر بيان الا ان يكتمل عقد المؤتمر القادم الموسع للدول المشرفة على البحر الاحمر ؟ ولو حصل هذا فهل ستدعى اثيوبيا ، باعتبارها مشرفة على البحر الاحمر .. وذلك باحتلال ارتيريا — ثم هل تدعى فرنسا (وهي متواجدة في دجيبوتي) ؟.

بتفكيري ان السبب الاول هو اكثر قبولا . اذ لو كانت سرية لظهر بيان على الاقل — يعطي بعض المفاهيم التي يمكن تحليلها .

د. عبد الله : بعد انتهاء هذا المؤتمر (تعز) — شكلت لجنة لاعداد المسوح الضرورية لاستغلال ثروات المنطقة .. هل يمكن ان تلقي الضوء على ثروات المنطقة ؟

د. عبد المنعم : منطقةالبحر للآن غيرممسوحة جيولوجيا وجيومورفولوجيا بالشكل العلمي الواضح ، قد نجهل الموضوع ، فقد توجد مسوح من هذا النوع من قبل الدول الكبرى التي سيطرت على المنطقة (بريطانيا ، فرنسا) ، ولكن ما يعطي بعض الاشارة لوجود بعض المعادن في المنطقة ، هو ما يرتبط بتاريخ المنطقة من استعمال المعادن من قبل السكان الذين وجدوا بالمنطقة منذ القدم . والمنطقة الجبلية المشرفة على ساحل البحر الاحمر والتي هي عبارة عن وجود فعل ، وتحتوي تلك الجبال على بعض المعادن (الحديد في اليمن) . والنحاس والبوتاس ، بعض الاحجار الكريمة (استعملها المصريون القدماء والسودانيون) ، والعرب الذين سكنوا تهامة وعسير عرفوا بعض المعادن .. هل توجد هذه بكميات تجارية كبيرة ، وان وجدت فهل هناك رؤوس الاموال التي تستخرجها .. هل البترول موجود في المنطقة ؟ (حيث يفترض في وجود البترول ان يكون في مناطق غطيت باجسام مائية ضحلة ، دافئة مالحة) ، والاخدود الفريقي العظيم (وضمنه البحر الاحمر) في العمر الجيولوجي ليس بالقديم ، حيث يمكن أن يعطينا مؤشرات بوجود البترول بكميات كبيرة جدا ، وحتى لو وجد ، فبما انه اخدود فهو موجود في انكسارات ، وهذا يعني انه وجد بنزح هذه المادة وانسيابها من خلال الشقوق والكسور . فاذا وجد البترول فلن يكون بكميات كبيرة جدا . اما المعادن الاخرى التي تستخرج من مياه البحر، فهذه موجودة . أما الثروة السمكية فموجودة ولكن ليس بها اسماك عليها طلب عالمي ، فالمنطقة دافئة فأسماك تلك المناطق ليست من النوعية والكمية التي تحرز مردودا ماديا في الاسواق التجارية .

د. عبد الله : د. عبد المنعم ، تحضرني في هذا الوقت دراستين نشرتا

في مجلة السياسة الدولية التي تصدر عن مؤسسة الاهرام بالقاهرة : الاولى كتبها د. احمد عمران منصور بعنوان « الحق العربي في ثروات البحر الاحمر » ــ يناير ١٩٧٠ ، والثانية كتبها د. صالح عطية سليمان بعنوان « ثروات البحر الاحمر والاحتكارات العالمية » ــ اكتوبر ١٩٧٠ . يذكرون أن في البحر الاحمر كثير من الثروات والمعادن التي ينبغي ان تحافظ عليها الدول الشاطئية . ويقولون انها تتكون من معادن النحاس والزنك والفضة والذهب والرصاص والحديد . ففي السعودية صدر قانون في سبتمبر ١٩٦٨ يخول الدولة حق تملك بعض الثروات الطبيعية في مياه البحر الاحمر داخل المياه الاقليمية السعودية ، من مواد كربوهيدارتية ، ومواد معدنية اخرى في طبقات البحر ، كذلك نشرت الاهرام في ١٩٧٠/٢/٢١ ما مـــؤداه أن الحكومة السودانية قد قامت بخطوة هامة لاستغلال حقها في خامات البحر الاحمر . وتقول الآراء تعليقا على ذلك ، ان هناك بعض الشركات الاميركية قد حاولت استغلال تلك الثروات على نطاق دولي ، على اساس أنها تقع في مياه دولية ، وهذا مؤشر في اهتمام تلك الشركات الاميركية بمنطقة البحر الاحمراقتصاديا، وهذا لا شك نتيجة دراسات قاموا بها .. فما تعليقكم على ذلك ؟

د. عبد المنعم : أنا شخصيا معلوماتي في هذه الناحية محدودة ، لأنني اريد بعض الكتب أو المقالات العلمية التي كتبت وتثبت هذا الشيء . اماالقول فيمكن لاي شخص أن يقوله . لكن المهم هو الاثبات . ذكرت في مطلع حديثي عن الثروات انها موجودة وقد استغلت من قبل اناس سابقون منذ قيام الحضارة في الجزيرة العربية ــ وفي شرق افريقيا . الا انها حتى الوقت الحاضر لم تظهر بشكلها الكبير جدا ، الذي يعطي المدلول بانها مخزونة بشكل كبير جدا ،لكن مما يساعد على الاعتقاد بأن الاخوان الذين ذكرت كلامهم مؤيد، ان المنطقة كما ذكرت منطقة انكسار ، وهذا يدل على أن الصخور بركانية ، وهذه بها معادن كثيرة جدا ، والذي يجعلنا نتحفظ بعض الشيء ، هو أنه للآن لم تصدر نشرات رسمية ــ ربما محافظة على الاسرار ــ بان المنطقة بها كميات هائلة من البترول والمعادن الاخرى . ولكن يمكن التركيز علـــى بضعة معادن يمكن القول انها موجودة بكميات كبيرة ، وهي معادن استراتيجية ايضا ، مثل الحديد والنحاس والرصاص . وكذلك الاملاح الكثيرة التي يمكن استعمالها في انتاج الاسمدة أو بعض المواد في الصناعات الكيماوية .

د. عبد الله : بالنسبة للجزر المتناثرة داخل البحر الاحمر ، والمناطق القريبة من القرن الافريقي ، (١٢٦ جزيرة تحاذي الساحل الارتيري) ، وهناك عدد منها متلاصق اسفل البحر الاحمر (حانش الصغير وحانش الكبير وفاطمة) وخروجا من المضيق الى خليج عدن ، نجد كوريا موريا ، وسوقطرة.

نريد ان تعطينا فكرة عامة عن الاهمية الاستراتيجية لهذه الجزر .

د. عبد المنعم : لا شك ان الاهمية في سيطرة هذه الجزر على مدخل ومخرج البحر الاحمر عند باب المندب ، فهي ذات موقع صيد استراتيجي ، يمكن استغلاله في الامور العسكرية ، كذلك فهي تؤمن الطريق لمسيرة السفن ـ خاصة التي تحمل النفط من الخليج العربي عبر البحر الاحمر ، الى قناة السويس ، الى الاسواق العالمية المستهلكة في أوروبا الغربية والجنوبية ، ثم يجب الا يغيب عنا ان الاتحاد السوفياتي تزاحمه مع الولايات المتحدة في المحيط الهندي . فمضيق باب المندب والبحر الاحمر وقناة السويس . هي اقرب الطرق البحرية للوصول للمحيط الهندي ، فالسيطرة على هذه الجزر تعطي أمانا . من حيث ان ما يستطيع الاتحاد السوفياتي عمله ، تستطيع الولايات المتحدة أو من يسيطر على الجزر ان يعرفه ويواجه تحركات الاتحاد السوفياتي ، لان وصوله الى المحيط الهندي عن طريق الشرق الاقصى بعيد جدا .

التزاحم والتنافس بـ ين الدولتين الكبيرتين على وجود قواعد في المحيط الهندي يجعل من هذه الجزر خلفيات أمنية لقواعدها الاخرى التي ستقيمها ، خاصة وان الاتحاد السوفياتي لا يملك دولة حليفة في المحيط الهندي ، عندئذ يجب ان يعتمد على شيئين : ١ ـ التقارب بينه وبين بعض الدول التي تمتلك هذه الجزر ، سواء كانت في مضيق باب المندب أو في خليج عدن ، أو في البحر العربي مثل اليمن الديمقراطية ، والصومال ، لان هذه هي الدول الوحيدة التي يمكن أن يعتمد عليها في تأمين اسطوله .

٢ ـ ما عدا ذلك فقد حاول محاولة اخرى : وهي بناء قواعد عائمة في المحيط الهندي .

اذكر في عام ١٩٧٤ قرأت مقالة كتب في « النيوزويك » الامريكية ، ان الاتحاد السوفياتي تعاقد مع الكويت على شراء مشتقات البترول ، ووافقت الكويت على البيع : وهذه المشتقات ليست للتمويل الآني للاسطول السوفياتي في الخليج او المنطقة المجاورة ، بل هي مادة وقودية ستخزن في بواخـــر كبيرة عائمة واقفة في المحيط الهندي ، لاستعمالها كمحطات تمويل ، لانه لا يملك دولة تعطيه جزرا عائمة في المحيط الهندي ، فاعتمد على تلك الجزر العائمة .

اما الولايات المتحدة فعلى العكس من ذلك ، اذ لها ارتباطات ببعض الدول التي تملك تلـ ك الجزر اضافة الى ارتباطاتها مع بريطانيـــا في استراتيجية واحدة . وكذلك الولايات المتحدة تقدمت لبعض الدول العربية التي تملك

جزرا في جنوب ساحل الجزيرة العربية كعمان « جزيرة مصيرة » ، وهذا يدل على أن هذه العملية هي تواجد ، ورصد للتحركات السوفياتية في المدخل الجنوبي للبحر الاحمر . خاصة وأن الاتحاد السوفياتي حصل على امتيازات، رغم ان حكومات الصومال وعدن اصدرت بيانات تنفي ذلك ـ لكنها لا شك اعطت بعض الامتيازات للزيارة والتمويل .

د. عبد الله : د. كمال عبد الحميد ، ننتقل الان من علم الجيوبولتكس الى ميدان الاستراتيجية العسكرية . نريد ان تعطينا فكرة عامة عن البحر الاحمر ، وبالذات منطقة باب المندب من وجهة نظر الاستراتيجية العسكرية .

د. كمال : بسم الله الرحمن الرحيم ، يشرفني اولا أن اكون عند حسن الظن ، فاشترك في هذه الندوة ، وعسى أن اكون موفقا في تحقيق الجوانب التي أسأل فيها بالقدر اللائق . لي كلمة تعقيبية على الاستراتيجية التي شملها السؤال : الاستراتيجية هي مشتمل أوسع من الشريحة العسكرية ، أو السمة العسكرية ، فالاستراتيجية تشمل مجال السياسة والدبلوماسية ، ومجال الاقتصاد والنواحي الاعلامية والمعنوية ، والعسكرية . لذا سيكون حديثي عن المضمون الاستراتيجي العام للبحر الاحمر ، وسيشمل ضمنا الجانب العسكري .

عندما نتكلم عن استراتيجية البحر الاحمر سيكون الحديث شاملا دور البحر الاحمر في اقتصاديات البحر الاحمر ، وكذلك دوره في المجال السياسي والعسكري لدوله . اذا نظرنا الى الدول المطلة على البحر الاحمر تجدها كلها عربية ، باستثناء الوجود الاسرائيلي الذي يطل عليه من ميناء ايلات . ولهذا فان الاستراتيجية العربية يفرض أن تكون هي الغالبة لتكييف استراتيجية البحر الاحمر . ولكن للاسف لم تتحرك الدول العربية تحركا ايجابيا في هذا المضمار الاستراتيجي لذاتها في البحر الاحمر الا مؤخرا ، عندما اعلن عن قيام مجموعة أمن البحر الاحمر ، التي اشتركت فيها كل من : مصر ، السودان ، السعودية ، واخيرا سوريا . (اشتركت سوريا في القيادة السياسية مع مصر والسودان ، فاصبح ممكنا أن يكون لها ـ ولو بطريق غير مباشر ـ دور في استراتيجية البحر الاحمر) .

وعقد مؤتمر تعز ، اشتركت فيه ، السودان ، اليمن الشمالية ، اليمن الجنوبي ، والصومال ، وبذلك اصبح مفروضا أن تكون استراتيجية البحر الاحمر شاملة للدول العربية دون استثناء .

هناك دور منتظر لمنطقة ارتيريا ، والصومال الفرنسي (عفار وعيسى) ، وأيا كان مستقبل هذا الاقليم ، المهم ان يكون له دور ايجابي في استراتيجية

البحر الاحمر ، ولكن هل ستترك الدول العربية لتفعل ما تشاء اذا تحركت فيهذا المجال ؟ ان هناك قوى ذات مصلحة ترتبط بالبحر الاحمر .. نظرا للوجود الدولي في منطقة المحيط الهندي منذ عام ١٩٦٧ ، ونظرا لانحسار الوجود الامريكي في فيتنام ولتمركز الامريكيين بعد عام ١٩٧٣ في ديغوجارسيا. اصبح معروفا أن الوجود الامريكي في المحيط الهندي أصبح بحاجة الى تغطية، أو عمق لمساندة هذا الوجود في هذه الجزيرة ، خاصة أن الولايات المتحدة لها وجود مسبق في المنطقة عن طريق اشتراكها ، واشرافها ، ورعايتها للحلف المركزي ، فوجدوها في الحلف وديغوجارسيا ، وسعي الولايات المتحدة للتواجد في جزيرة مصيرة عقب انتهاء الوجود البريطاني فيها ، ولمحاولة جذب الصومال للتعاون معها . والمساعدات العربية للصومال التي قدرت حسب ما نشر بـ (٣٠٠) مليون دولار ، وعن الوجود الاسرائيلي ، فهو سيظل مهددا للاستراتيجية العربية في البحر الاحمر ، والعكس صحيح ، ومعنى هذا أن الصراع سيبقى طويلا وشاقا بين الاستراتيجية العربية وبين القوى العالمية التي ساندت اسرائيل ، ولا زالت تساندها بكل صورة من الصور .

اذن الاستراتيجية الغربية في البحر الاحمر ، اصبحت تواجه قوى كثيرة في العالم ، ربما بريطانيا فقدت الكثير الآن من حاجتها للبحر الاحمر عما كانت عليه في الماضي ، حيث اكتشف البترول في بحر الشمال . وان بريطانيا قد انحسر ظلها في الشرق الاقصى . وفرنسا لم تعد كما كانت في الماضي بارتباطها بالجزر التي كانت لها في البحر الاحمر . لذا فان القوة الكبرى الغربية الوحيدة التي يعنيها أن تبقى لها علاقة مباشرة بالبحر الاحمر هي الولايات المتحدة .

هذه هي الصورة الكاملة ، كما اتصور ، التي تقوم عليها العلاقات الحالية والمستقبلية ، في تخطيط استراتيجية البحر الاحمر .

د. عبد الله : في بداية الندوة تكلمنا عن دائرة الجيوبولتكس ، ومضيق باب المندب ، وتكلم الدكتور كمال عن دائرة الاستراتيجية العسكرية ، ومضيق باب المندب ، ومنطقة البحر الاحمر . نريد ان نتعرف دكتور عبد المنعم على مساحات التلاقي بين الدائرتين . ما تفضلتم به من نظريات لماكندر وماهان ، وغيرهم ، لها علاقة مسيسة بما تفضل به د. كما ل. نريد أن نتعرف على العلاقة — حتى ننتقل بعد ذلك الى كافة التطورات الاخيرة في منطقة البحر الاحمر .

د. عبد المنعم : اسعدني سماع الاخ الدكتور كمال حول توضيح ناحية الشمول في الاستراتيجية ، فمع التطور الزمني ، اصبحت الاستراتيجية التي اعطى لها معنى التعبئة تشمل النواحي التي ذكرها ومن هنا أريد اعطاء بعض

التوضيحات التي سألت عنها .. الاستراتيجية واردة جدا من ناحية الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ،والقوى الاخرى الطامعة بالمنطقة ، وأنــا اراها ترتبط ارتباطا وثيقا ، خاصة بنظريات « سبايكمان » (الاطراف) على اعتبار ان الجسم المائي (البحر الاحمر) وهو مرتبط باجسام مائية اخرى — يرتبط بالمخططات الاستراتيجية لهذه الدول . ليس فقط لحماية اسرائيل ، وابقائها لخدمة مصالحهم ، بل ما فيها ان الجسم المائي مرتبط بنقطة حساسة جدا ، وهي عدم السماح من قبل العالم الغربي ،والاشتراكي بقيام وحدة عربية متكاملة بين المشرق والمغرب ، لان هذه الوحدة تجعل العالم العربي ثاني كيان سياسي في العالم من حيث المساحة ، بعد الاتحاد السوفياتي . مضافا الى ذلك الاشراف على الاجسام المائية الهامة (البحر الابيض ، المحيط الاطلسي ، خليج عدن ، البحر العربي) ، وهي شرايين التجارة ، وممرات مائية تعتمد عليها الاستراتيجية العسكرية الى حد بعيد ، وسيصبح هذا الكيان السياسي منافسا خطيرا — ليس فقط في موقعــه ومساحته — بل بتعداد سكانه (١٣٠ مليون) . وللتواجد النفطي اهمية كبرى ايضا . وكذلك انواع التربة المساعدة على الانتاج الزراعي ، والاقاليم المناخية التي تساعد على انتاج زراعي يمتد من الاستوائي ، الصحراوي ، الابيض المتوسط ، المناطق الباردة المعتدلة . وهذا يعطي قوة اقتصادية لهذا الكيان ، كذلك المعادن الموجودة في الوطن العربي .

كل ذلك يشير الى ان اتحاد الوطن العربي سيكون على الاقل القوة الثالثة في العالم من جميع النواحي . ولذا يجب على الغرب والشرق الا يسمح بقيام ذلك ، وفي الشرق نجد المعتقد الديني الاسلامي الذي يربط العرب ، وكذلك سيصاحب الوحدة العربية وحدة اسلامية ، مما لا يكون في صالح الغرب والشرق . ولذا فالاستراتيجية في البحر الاحمر ، بالنسبة للغرب والشرق ترتبط بمصالحهم ، ليس الآنية فحسب ، بل والمستقبلية ايضا . مما يهدد مفاهيم الاشتراكية السوفياتية ومفاهيم الحضارة الغربية الامبريالية . اذا نجد ان الشرق والغرب يعملان جاهدين على عدم تمكين الدول العربية من أن تتحد ، وعلى خلق مشاكل مثل فلسطين وغيرها في جميع مناطقها ، حتى تبقى العوائد النفطية التي تصب في الوطن العربي تكون سائرة — مع الاسف أقول ذلك — الى بالوعة شراء الاسلحة ، وليس الى التطور الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي .

فالاستراتيجية التي تربط البحر الاحمر ومدخليه لها ارتباطا بنظرية الاطراف، والاحلاف الدفاعية ، وحدت المصالح الغربية (حماية اسرائيل) ، وعدم تمكين الكيان العربي من الاتحاد .

د. عبد الله : د. كمال ، هل من تعليق قبل الانتقال الى موضوع التطورات السياسية واثرها على المنطقة ؟

د. كمال : اريد أن اقول انه كان من اهداف استراتيجية خلق اسرائيل في المنطقة ، الفصل العضوي بين عرب المشرق والمغرب ، للاسباب التي تفضل بها د. عبد المنعم . لهذا اقول انه طالما ان الارتباط العضوي متعذر بين المشرق العربي فلا وسيلة لذلك الا عن طريق البحر الاحمر .. اذا نظرنا الى البترول وجدنا أن مركز الثقل فيه هو الخليج العربي ، اذا أمكن وصله بالمغرب العربي كان من السهل ايجاد منافذ سهلة له .. من هذا تظهر قيمة البحر الاحمر للبترول العربي الخليجي في حالة اغلاق مضيق هرمز لاي سبب كان .

واذا نشطت حركة النقل البحرية بمختلف وسائلها ، فانه يمكن استبدال الاستحالة المؤقتة الحالية لربط المشرق بعرب الغرب ارضا عن طريق البحر الاحمر .. ومن ثم يمكن الانطلاق لشمال افريقيا ، والسودان وارتيريا .

القصد من ذلك ان الوجود الاسرائيلي قد قصد منه العزل العضوي الكامل بين عرب اسيا وافريقيا . وقد كان معلوما ومدروسا ان الثروة النفطية لدى عرب اسيا ، ويجب الحيلولة دون ارتباطهم بعرب افريقيا ، ولذا وجدت اسرائيل . لذا تتضح اهمية البحر الاحمر لربط عرب المشرق بالمغرب ، ومن ثم تفقد اسرائيل قيمة وجودها .

د. عبد المنعم : اعتقد أن الاوان قد آن للدول العربية اذا كانت جادة بمسألة تكوين استراتيجية موحدة ، بمختلف انواع هذه الاستراتيجية — أن تبادر الى اعلان البحر الاحمر بحيرة عربية ، مقفلة لجميع الفعاليات التي لها مساس بأمن وسلامة الدول العربية المشرفة عليه ، على الا يمس ذلك حرية الملاحة والتجارة العالمية ، يجب اعلان البحر الاحمر بحيرة عربيـــة مقفلة .

د. كمال : قيلت كلمة لطيفة تذكرتها الآن ، في هذا المجال . لقد اختلفت ايسلندا مع بريطانيا في مسألة صيد الاسماك ، وكاد يصل الخلاف الى حد الحرب ، وقامت حروب قديمة بين الاتحاد السوفياتي واليابان ، ايضا لسبب المياه الاقليمية . وفي بيرو ، والولايات المتحدة ، حصل تعديل في المياه الاقليمية الى (٢٠٠) ميل فانطلاقا من المقترح الذي تفضل به د. عبد المنعم ، من الواجب الآن على الدول العربية مد المياه الاقليمية في البحر الاحمر . وهو يعطي عملية تداخل للحدود الاقليمية بين المياه العربية في البحر الاحمر ، مما يعطي شرعية قانونية بأن البحر الاحمر بحيرة عربية ، يجب ان تدعم هذه الدعوة ويسهل

امرها لدى المسؤولين بالدلائل القانونية .

د. عبد الله : كرد فعل لهذا المؤتمر الاخير في تعز ، اذاعت اسرائيل انها لن تسمح لكل الفرقاء المطلين على البحر الاحمر باعلانه بحيرة عربية ــ وقد جاء ذلك في راديو اسرائيل ــ وان تغيرت الحال في ارتيريا ، ودخلت الجامعة العربية .

د. كمال : المفروض ان تثور اسرائيل لمثل هذا المؤتمر ، وان كان مؤتمر تعز ــ في تصوري ــ ليس هو المؤتمر المأمول في تحديد استراتيجية للبحر الاحمر ، فهذه مسؤولية بحاجة الى مؤتمر تشارك فيه الدول العربية بــلا استثناء . ان ثورة اسرائيل مفروض ان تعطي اشارة للتحرك العربي ، وعلى العموم ليست اسرائيل هي التي تحدد مستقبل البحر الاحمر ، وطبيعي أن يكون العرب هم محددي مستقبل البحر الاحمر أمر يثير غضب اسرائيل . أذكر ــ وكنت في مصر ــ انني ناديت في شهر مايو ١٩٦٧ ــ اي قبل العدوان بعشرين يوما ــ وكانت لنا قوات في اليمن .. طالبت بأن تسحب بعض القوات من اليمن لتأييد الحركة التحررية في عدن ، وطلبت من مجلس الامة سحب بعض القوات المصرية لازالة الوجود البريطاني في عدن ، مقابل ان يسمح لنا بوجود بحري في عدن مستقبلا للتحكم بالملاحة فيه ، بدلا من منطقة شرم الشيخ . في ذلك الوقت لم يكن لاسرائيل طائرات فانتوم بعيدة المدى ، وكان يمكن ان تمارس القوات العربية من عدن حرية العمل والحصار الحقيقي لاسرائيل دون المساس بقضية شرم الشيخ ، بالصورة التي تمت فيها مأساة ١٩٦٧ .

الآن بعد توفر الطيران بعيد المدى لاسرائيل ، ووصول عنتيبي ، وكذلك التطور التكنولوجي ، يعطيان فكرة انها قادرة على الوصول الى مواردالبترول في الجزائر ، مسقط وغيرهما .. اي ان كل العالم العربي البترولي اصبح في متناول القصف الاسرائيلي . وهذا كله كاف بأن يحرك الوعي العربي ــ حاكمين ومحكومين ومفكرين ــ لدراسة القضية ، بأبعاد ، وتحديات جديدة ، وسيكون البحر الاحمر هو محور التحرك الشامل ، فاذا كانت اسرائيل تثور لمجرد عقد المؤتمر بتعز ، فما بالك لو اسفر هذا المؤتمر عن تحرك عربي جديد . لا شك ان مستقبل اسرائيل مرتبط ارتباطا كبيرا بحرية حركتها عبر البحر الاحمر ، للاسواق الخارجية ، لذا يجب عدم استغراب ثورة اسرائيل.

د. عبد المنعم : عندما تعطي اسرائيل ردود الفعل بهذا العنف ، اعتقد ان هذا يجب ان يكون حافزا للعرب لان يجعلوا مجال ارتباطهم باستراتيجية موحدة للبحر الاحمر كورقة رابحة للتعامل مع الغرب والشرق ، اذا لــم يكن لكسب الكثير فللضغط على اسرائيل في مجال الحلول الاستسلامية

الحاصلة الان . وللاسف لا تعي دولنا هذا الامر ، الا بعد شبه فوات الاوان . القضية الآن هي قضية الساعة ، ويجب ان نجعلها ورقة رابحة في هذا المجال للتعامل مع الغرب . وللضغط على اسرائيل في مجال الحلول الاستسلامية .

د. كمال : اخشى ما اخشاه أن تكون اسرائيل بهذا التحدي ، وهذه الثورة التي اظهرتها تريد ان تجعل من قضية البحر الاحمر ورقة رابحة لها ، حتى يحال بين اجراء عربي في البحر الاحمر مقابل ما ينتظر منها من تنازلات جزئية في حل القضية الفلسطينية .

د. عبد الله : بالنسبة لما حدث في عنتيبي ، من خلال الخرائط الموجودة لدي ، الاحظ ان اسرائيل منتشرة انتشارا كبيراً في منطقة البحر الاحمر (جزر فاطمة ، وحالب ، وفي فترة من الفترات احتلت جزيرتي ذكور ، وحانش التابعتين لليمن) .. وما زال وجودها واضح في حوالي (١٢٦) جزيرة تسمى بجزر « دهلك » ، ولديها ايضا قاعدة عسكرية قريبة جدا من نهر القاشي — وهو يمر على الحدود الشرقية للسودان .. كل هذه النقاط قريبة جدا ، لذلك اقول بانه يحتمل ان يكون التحرك الاسرائيلي لم يكن من اسرائيل بقدر ما كان من هذه النقاط .

د. كمال : تصوري ، انه من حيث طبيعة الاستعدادات الموجودة في الجزر الجنوبية في البحر الاحمر ، انها ليست من الصالحية لانطلاق وهبوط الطائرات العملاقة التي تحمل (١٣٠) جنديا بأسلحتهم . فهي تحتاج لمدرج قوي . ولو فرض انطلاقها منها ، فكيف وصلت الى تلك المطارات ؟ ثم ليست هناك مشكلة في ان تنطلق من سيناء ، حيث الطائرات (سي — ١٣٠) بعيدة المدى يمكن ان تصل الى ما بعد عنتيبي . المشكلة كلها التي اخشاها في وجود اسرائيل في تلك الجزر ، هي أن تكون تلك الجزر مراكز رقابة وانذار وارصاد، وانطلاق محدد للغارات المحلية ، تثير الرعب في المنطقة الجنوبية .. فمنطقة حالب ، مثلا ، أو فاطمة ، أو حانش ، نجدها تصلح للتحرك وايواء الزوارق الطوربيدية — ولسوء الحظ كان الاسرائيليون اذكى من الفرنسيين في صناعة الزوارق الطوربيدية والصاروخية . حيث نذكر القصة التي هربت فيها بعض الزوارق .. نسخة طبق الاصل منها ، ولكن بدلا من الحديد صنعوها من الالمنيوم حتى يكون الغاطس اقل ، وسرعتها اكبر ، ومحركها أصغر . وتلك الجزر ممكن أن تكون مراكز ايواء انطلاق لغارات صاروخية لاثارة الرعب والقرصنة — خاصة ضد الدول التي لا تملك تلك القوة .

تستطيع اسرائيل التحرك في تلك المجالات كما لم توجد قوة عربية ترد عليها ، وتؤمن المنطقة ، وأهمها عدن ، الحديدة ، الصريف (في اليمن) .

الخطر الاخر ان وجود هذه الزوارق في مناطق حالب ، وفاطمة ، وغيرها اقصى مدى لانطلاقها هو (٣٠٠) كم ، وهذا يكفيها . وفي حدود ذلك تستطيع الوصول الى الكثير من المراكز العربية في الجنوب ، وبذا تصبح منطقة باب المندب عنق الزجاجة من وجهين ، تحت رحمة الحركة الصاروخية الاسرائيلية هناك .

الصورة الاخرى ، انه يمكن استعمال هذه الجزر كقواعد انطلاق لطائرات صغيرة لاتحتاج لمدارج ضخمة . وقد نجحت اسرائيل في انتاج انواع من هذه الطائرات لاستعمالها داخليا في اسرائيل .

فيمكن استغلال تلك الجزر للزوارق والطائرات الخفيفة ، واسرائيل اليوم انشط في تواجدها في تلك المنطقة . هذا كله كافيا لحث العرب للتحرك الان بحسن الحظ هناك مناطق كثيرة يمكن ان تكون قواعد ضرب تضاد مراكز اسرائيل .

د. عبد الله : لماذا لا نحاول ان نحدد اهداف اسرائيل الاستراتيجية في منطقة البحر الاحمر ، ما هي اهدافها الاستراتيجية من ذلك ؟

د. كمال : هناك هدف استراتيجي واحد ، في تصوري ، هو الا تتعرض طرقها الملاحيةالى خارج البحر الاحمر لاي خطر . فالبحر الاحمر بالنسبة لها مخرج الى العالم الخارجي ، فهو هدف مرحلي لتحقيق شيء لاحق .

د. عبد الله : ومن خلاله يكسر الحصار العربي .

د. كمال : يكسر الحصار العربي ، ثم مخرج التسلل لافريقيا . فأملها كله ان تكون لها أسواق وركائز كما كان في الستينات في افريقيا . (شركات ملاحة ، طيران ، تعليم .. الخ) .. اسرائيل تحاول اليوم تصنيع طائرة (F-16) ثم تجد لها سوقا في أسواق امريكا ، وهذه تشكل مشكلة بالنسبة لامريكا . فاذا وصل طموحها الى هذا الحد ، فما بالك بالتخلف النسبي لافريقيا ؟ وليس هناك من ينتج الا جنوب افريقيا ، وهذه في خصومة مع افريقيا كلها ، وهذا يعتبر لصالح اسرائيل .

الخلاصة أن البحر الاحمر بالنسبة لاسرائيل هو هدف مرحلي جزئي ، ويعتبر تأمين الملاحة فيه هو الهدف الاساسي .

د. عبد المنعم : أؤيد د. كمال ، واقول انه لا شك لاسرائيل مجالين فقط للاتصال بالعالم الخارجي بحريا ، الابيض (وهو مؤمن) ، والبحر الاحمر ، عزلة اسرائيل التي حصلت منذ ٤ ـــ ٥ سنوات في افريقيا ، وعدم استطاعتها الانتشار في اسيا تنظر لها على انها زائلة قريبا ، بسبب : **أولا** : اتجاه الدول

العربية لقبول اسرائيل ، والاعتقاد بأنها باقية ، **وثانيا** : ان اسرائيل دولة متطورة وستتطور اكثر في مجالات صناعات تحتاج لها الاسواق النامية في افريقيا . واسرائيل تحتاج المواد الاولية في افريقيا ، فالعزلة الدبلوماسية التي حصلت ، والقطيعة ايضا ، وهي مفتعلة وليست حقيقة — فالتجارة والعلاقات الاخرى موجودة ، ومنها العسكرية . بنفس الوقت نجد أن انتشارها في افريقيا أكثر من اسيا ، وبذا فان ارتباطها عن طريق البحر الاحمر ، بما معناها حياة أو موت ، يجعلها تخطو كل تلك الخطوات ، وتركز علاقاتها مع بعض الدول (خاصة اثيوبيا) ، وبنفس الوقت تكون تلك الجزر والقواعد منطلق للتجارة وحرية الملاحة الاسرائيلية ، وجلب المواد الخام من اسيا وافريقيا . اسرائيل تطمع بتوسيع ارتباطها مع دول آسيا ، كأن يكون لها تمثيل دبلوماسي مع باكستان واندونيسيا ، الصين ، وبعض الدول الاخرى. وهي كبيرة من حيث السكان والاسواق — ثم تطلع تلك الدول للخلوص من التخلف .. ومخرج اسرائيل الى ذلك كله هو البحر الاحمر . ونحن العرب — مع الاسف — نخطط ليومنا وليس لمستقبلنا . الشرق والغرب ، وحتى اسرائيل يخططون لكل (٥٠) سنة قادمة ، مع الاخذ في الاعتبار انه بمضي كل عشر سنوات يعاد التخطيط مرة أخرى نظرا للمتغيرات التي تحدث . وفي هذه المرحلة يقع البحر الاحمر ضمن حياتها كشريان .

د. عبد الله : نريد الانتقال الآن للتطورات السياسية في منطقة القرن الافريقي (ارتيريا ، الصومال دجيبوتي) واثر هذه التطورات على ميزان القوى في البحر الاحمر .

د. كمال : القوى الكبرى — للاسف — هم اكثر تقييما لتلك المنطقة من العرب ، واكثر مرونة واستعدادا للتصرف أمام التغيرات التي تطرأ .. فمثلا فوجئت المنطقة بزيارة الرئيس الكوبي كاسترو (اثيوبيا ثم شرق افريقيا) ، ثم زار بدغورني (الرئيس السوفياتي) تلك المنطقة لاول مرة ، وعلى هذا المستوى العالي ، في نفس الوقت جاءت اهتمامات مباشرة للمنطقة من حكومة الرئيس الامريكي كارتر ، وكذلك تحركات عربية سريعة كان من بينها المد السعود يالمادي للصومال ، وتاثرت ايضا بالتحرك الصيني في تنزانيا .

من كل ذلك نجد نسيجا ، اذا ربط يخرج لنا صورة واضحة ، وهي أن هذه المنطقة يدور حولها فعلا صراع القوى الكبرى . قد نتساءل لماذا اتى كاسترو لتلك المنطقة ؟

كان أول ظهور لكوبا في المنطقة الافريقية في انغولا ، وكانت هذه الفرصة التي عاون الاتحاد السوفياتي فيها بأسلحة سوفياتية عن طريق جنود كوبيين

للجبهة الشعبية لتحرير انغولا . في الوقت الذي استغلت فيه الاستراتيجية السوفياتية الجمود في الاستراتيجية الامريكية المتاثرة بعقدة الوجود السابق في فيتنام ، وتبذل حاليا جهود حثيثة بين كوبا وامريكا لاستعادة العلاقات بينهما مرة اخرى ، واشترط الامريكان سحب الكوبيين لقواتهم من انغولا . اين يذهب الكوبيون بعد ذلك ، قد تتغير السياسة الانجولية وتنسلخ عن الكتلة الشرقية وخصوصا ان لها نكسات في افريقيا (مصر ، السودان ، وغيرهما) ، اذن لا بد أن يكون للوجود الشرقي ظل متنقل في افريقيا ، وليس انجح من كوبا في ذلك . وفي اثيوبيا الان حكم ماركسي بحت ، وامام الاتحاد السوفياتي امران ، اما أن يتدخل مباشرة — وقد يؤدي هذا الى مواجهة كمواجهة كوبا وخليج الخنازير والصواريخ سنة ١٩٦١ في عهد كنيدي ، لذا فليكن التأييد للماركسيين في اثيوبيا عن طريق كوبا (كاسترو) ، حيث لو نجح كان ذلك للسوفيات ، واذا فشل فليس هناك حرج على السوفيات .

ازاء هذا التطور المباشر الشرقي الاشتراكي الى اثيوبيا التي عرفت منذ القدم بالعضو المتعاون الكامل الافريقي مع الولايات المتحـــدة (كان نصف العون العسكري الامريكي لافريقيا مخصص لاثيوبيا) .

ازاء هذا التحول المباشر للحكم العسكري في اثيوبيا لا بد من موازنةأمريكية في المنطقة والخصم الاساسي في المنطقة مع اثيوبيا هو الصومال . واذا نجحت الكتلة الشرقية في ايفاد كاسترو للمنطقة فلا بد ان تتحرك أمريكا بالموازنة السريعة الى الصومال ، وبالفعل كان السلوك السوفياتي السريع تجاه اثيوبيا مفاجئا محزنا للصومال ، خاصة ان هناك علاقة وثيقة بين الصومال والاتحاد السوفياتي ، اذن القرن الافريقي يواجه الان تحولا كاملا خلال المخططات التي رسمت له خلال ٣٠ — ٤٠ عاما ، بدأت بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، حيث فكرت الكتل في الاستيلاء على نقـــاط استراتيجية في القـــرن الافريقي . اصبحت هذه المنطقة اكثر بريقا مما كانت عليه قبل حرب اكتوبر . وظهرت بعد ذلك منطقة عفار وعيسى ، وايا كان المصير فهو لن يكون لصالح الحبشة بأ يحال (استقلال كامل ، أو اندماج مع الصومال أو أرتيريا) ، على هذا عزلت دجيبوتي وهي المتنفس الوحيد لاثيوبيا الى الخارج . وهذا يعني ان اثيوبيا قد اصبحت في ظل التخطيط الاشتراكي الاستراتيجي ، وارتيريا تتطور في تخطيط اقرب الى التعاون مع الغرب (اكثر ارتباطا بالدول العربية البحر احمرية) .

اذن منطقة القرن الافريقي بها صراع والذي مشغول فيه هو الكتلـــة الشرقية.والاتحاد السوفياتي بين أمرين مرين،ما مستقبل آمالها التي بنتها علي التسهيلات البحرية مع الصومال ؟

د. عبد الله : وارتيريا يا دكتور ؟

د. كمال : ارتيريا يجب أن تكون موضع عناية خاصة من العالم العربي .. فمساحتها ١٠٥٠ كم على البحر الاحمر ، وهذا يسمح بوجود قواعد ممكن أن تكون بعيدة حتى من الوجود الاسرائيلي في جزر فاطمة وحالب (وهو وجود محدود بمدى فعالية السلاح التي سيمارس) .. وارتيريا مرتبطة بالدول العربية التي تساعدها خاصة المملكة العربية السعودية ، اذ ليس بينها وبين السعودية فواصل تحول دون العون السعودي .. ونجاح الاستراتيجية العربية في جنوب البحر الاحمر ـــ والتي ستكون نجاحا للاستراتيجية العربية في كل البحر الاحمر ـــ رهن بالدور الذي سوف تلعبه ارتيريا في المستقبل . وهذا كله بمدى اليقظة العربية والدعم العربي للجبهة ، بشرط ان تكون القوى القائمة على التحرر لديها نفس المفهوم ، فمن مصلحة ارتيريا الا تكون وحيدة في هذا المجال ، بل لا بد من وجود الامان لصالحها في الشمال والشرق والجنوب . واذا كانت جبهة التحرير الارتيرية تعي هذا المفهوم فهو يلتقي مع ما يجب ان تؤديه الدول العربية .

حتى لو بقيت اسرائيل بالجزر فلن تخلد فيها ، فكل المناطق حولها محاطة بقواعد يمكن أن تخنق حركتها ، ولاسرائيل نشاطات اقتصادية في ارتيريا منذ القدم ، فاصبح الخنق الارتيري للاقتصاد الاسرائيلي في ارتيريا والحبشة رهين بانسلاخ ارتيريا عن الحبشة .

د. عبد الله : ارتيريا هي مدخل اسرائيل الى افريقيا .

د. كمال : وهي مخرج اسرائيل عن طريق باب المندب .

د. عبد المنعم : اتفق مع د. كمال ، واضيف أن الاتحاد السوفياتي حساس ، ويهمه جدا الا يخطو خطوة دون نجاح . ويهمه الا تكون في بداية خطواته اية مواجهة مع امريكا خاصة مما هو موجود بينهما الان من علاقة لتسوية الامور وتقسيم العالم الى قطاعات من دون شك حتى لا يفشل ـــ واذا فشل كاسترو سينعكس عليه ، لذا ارسل كاسترو وعندما نجح كاسترو مع تلك الدول راسا جاء بدغورني ، فكان كاسترو عبارة عن اختبار ، ثم حتى لا تضيع عليه الفرصة مع الدول العربية ذات الانظمة التقدمية دخل المعمعة بعد ان لاحت تباشير النجاح . وبنفس الوقت خطوة الاتحاد السوفياتي ، وتركيز ما له من صلات مع المنطقة ، فهو يرمي الى شق الصف العربي في هذه المنطقة ، لان الدول المشرفة على البحر الاحمر ، تختلف في امزجتها ومعتقداتها وارتباطاتها واتجاهاتها . القسم الاكبر منها مرتبط بالغرب ، وعدن والصومال مرتبطة لحد ما بالسياسة الشرقية . حتى لا

تشترى عدن والصومال من قبل الدول الغنية او على الاقل السعودية ، وينصاعوا في خط امريكا جاء الاتحاد السوفياتي بهذه الخطوة ، اولا لتركيز ما له من صلات بالمنطقة ، وحتى يستطيع ان يعمل نوعا من التكتل العربي التقدمي . لذا وجدنا الدعوة الى قيام نوع من التعاون والالتحام بالاهداف الاستراتيجية بين عدن والصومال واثيوبيا بالذات ، دعا الاتحاد السوفياتي لذلك . لذا سينشق الوطن العربي على نفسه ، فمن يسيرون في ركاب الغرب ستكون لديهم ردود ضد التحالف الماركسي . فالاتحاد السوفياتي يرمي لاشياء كثيرة وبعيدة جدا تحت ظل انه جاء للدول العربية للدعم والمساعدة .. واذا ما حصل اية معاهدة (اثيوبيا الصومال وعدن) فردود الفعل ستنعكس على الاستراتيجية العربية التي نحن نطلبها الآن ، وستصبح اكثر تعقيدا ، فالاتحاد السوفياتي لا يريد مثل هذه الاستراتيجية العربية التي سوف تطبق على الاتحاد السوفياتي كما تطبق على غيره من القوى .

اذن فكل من القوى العالمية له اهداف وشعاب للتطبيق في هذه المنطقة .

د. كمال : عرضت ليبيا على كاسترو ان يسهم في اقناع الصومال ان ليبيا مستعدة لتمويل احتياجات الصومال (حتى لا تضطر الصومال لطلب مساعدة من السعودية) ، وهذا يؤكد ما اكده د. عبد المنعم من وجود التنسيق بين الدول العربية التقدمية الاشتراكيـــــة حتى تحقق هدفا من اهداف الاستراتيجية الشرقية .

د. عبد الله : الحقيقة ان الانتشار الكوبي في افريقيا بشكل عام ، والبادىء الان في منطقة القرن الافريقي خطير جدا . وعندي هنا بيانات بسيطة نشرت في بعض الصحف عن اعداد المستشارين العسكريين الكوبيين ، فمثلا في الكونغو برازافيل (٢٠٠٠) ، سيراليون (٣٠٠) ، غينيا (٥٠٠) في غينيا الاستوائية (٥٠٠) ، غينيا بيساو (٣٠٠) ، موزمبيق (٦٠٠) ، تنزانيا (٥٠٠) ، الصومال (٦٥٠) ، أوغندة حوالي (١٠٠) .. اريد ان اصل الى انه عقب الانتشار الكوبي جاء اهتمام سوفياتي مباشر — زيارة بدغورني لتنزانيا ، وغيرها ..

د. كمال : السوفيات عندهم حساسية غريبة ، فهم لا يريدون باي حال ان يظهروا على المسرح متواجهين مع امريكا بعد عقدة خروتشيف مع كنيدي في كوبا .. فهم يشتغلون عن طريق كوبا .

د. عبد الله : اريد ان اصل الى نتيجة انه ظهرت بعض الصحف التي علقت على مؤتمر تعز لتقول ان تلك القمة اصبحت تطمئن اثيوبيا ، وهـــذا خطير ، فقد كنا نتوقع أن قمة تعز ستضمن مصالح الدول الشاطئية اساسا ،

وتؤدي الى نوع من التنسيق بينها ، لكنه ان تخرج بعض الصحف بذلك فهذا عنوان خطير يقضي بنا الى الاعتقاد بأن الاتحاد السوفياتي ربما كان وراء التحرك الاخير في تعز .

د. كمال : لي سؤال .. ما هي العلاقة الحقيقية بين ليبيا ، والحركة القائمة حاليا في ارتيريا .. كنا نسمع عن ايجابية العلاقة ، هل لذلك علاقة بالموقف الليبي ـ السوداني ؟ ربما .. واتصور ان التحول الليبي الى اثيوبيا هو نكاية بالسودان . .

د. عبد الله : وهذا لا يخدم اطلاقا المصالح العربية في المنطقة .

د. كمال : نعم .. خاصة بعد ان ادانت السودان الاتحاد السوفياتي وليبيا بالتدخل في محاولات الانقلاب بالسودان ..

د. عبد الله : الصراع العربي الاسرائيلي ، وعلاقته بالبحر الاحمر (الجبهة الجنوبية للصراع) ، ايا كانت الاحداث التي تدور أو تطرأ في البحر الاحمر ، لا شك ستؤثر بوضوح على الصراع العربي الاسرائيلي .. ما هي توقعاتنا للمتغيرات القادمة في منطقة البحر الاحمر وانعكاسها على مجريات القضية الفلسطينية .

د. كمال : اعتقد لم يعد هناك الآن دول مواجهة ودول مساندة ،اصبحت الدول العربية الآسيوية كلها ، ونعني الدول العربية الافريقية في متناول الضرب الاسرائيلي ، يدخل فيها البحر الاحمر كله .. فاعتقد ان البحر الاحمر صار ورقة قوية واضحة للمساومة الاستراتيجية بين العرب واسرائيل في التسوية العامة . اي ان العرب يستطيعون ـ اذا وحدوا مواقفهم في استراتيجية البحر الاحمر ان يضغطوا على مائدة المفاوضات في جنيف بهذه الورقة من اجل القضية الفلسطينية ، والعكس صحيح اذا كانت استراتيجية اسرائيل اكثر وضوحا وفعالية .

اذن اصبح البحر الاحمر وقضية البحر الاحمر وباب المندب عملية مرتبطة تمام الارتباط بالنزاع العربي الاسرائيلي ، الذي اتسعت رقعته ومضمونه ووسائله واسلحته . وهذا ربما يطيل مدة المفاوضات ، لان اسرائيل تحسن الاستفادة من عنصر الوقت اكثر من العرب ، فكلما كثرت المشاكل ، وتعقدت بين العرب واسرائيل ، طال الوقت والزمن واسرائيل تكسب وتقوى من كل ذلك . فالبحر الاحمر **اولا** : اتصور ان يكون ورقة لتوسيع الخلافات بين العرب ، **وثانيا** : لكي يكون موضوع المفاوضات أوسع مما هو عليه الآن . حول فلسطين ، **ثالثا** : لكسب فترة زمنية طويلة لاستنزاف العرب من كل الجهات .

د. عبد المنعم : هناك تعليق بسيط حول سؤال د. عبد الله ، اعتقد ان الحرب بين العرب واسرائيل انتهى دورها ، فلا اعتقد أن حربا ستقوم ، لا في المستقبل القريب ولا البعيد ، واتحدث عن الحرب في شكلها الواسع ، كما حصل في الفترات السابقة .. اعتقد أن نوعية الصراع بين العـرب واسرائيل انتقلت من المجال العسكري الى السياسي ،لذا بدأت اسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة تساعدها بالتخطيط العميق الى خلق هذه الحالات والمشاكل لاجل اللعبة السياسية اكثر منها عسكرية ، وان السياسة ذات أوجه وصفات متعددة ، سوف تجعل النصر والربح لمن يعرف كيف يلعبها ويستفيد ، خاصة من خلال العلاقات الاقتصادية والارتباط بين الاستهلاك والانتاج النفطي ، بين الوطن العربي والعالم الغربي ، خاصة الولايات المتحدة واوروبا الغربية .. لذا ما هو موجود في البحر الاحمر من فوران ومجيئه كمنطقة حساسة ليس على اساس الصراع العسكري ، بل على اساس الصراع السياسي الذي سوف ينتهي في يوم قريب أو بعيد بقضية التفاهم بين اسرائيل من جهة والوطن العربي من جهة أخرى .

مراجعة ونقد

فيفيان ا. بول

الضفـــة الغربيـــة بين البقـــاء الاقتصادي وعدمـــه

(لجسنجتون) : د.س هيث وشركاه ، ١٩٧٥ ، ١٨٠ صفحة

Vivian A.Bull, The West Bank - Is It Viable

(Lexington, Mass., D.C. Heath & Co., 1975) 180 pages.

د. فيصل فخري مرار *

تشـغل المؤلفة فيفيان بول منصب استاذة للاقتصاد في جامعة (Drew) في الولايات المتحدة ، وقد حصلت على شهادة البكالوريوس من كلية (Albien) في ميتشيغان وحصلت على الدكتوراه في ادارة الاعمال من كلية ادارة الاعمال في جامعة نيويورك . وقد درست المؤلفة في جامعات أوسلو في النرويج وفي كلية الاقتصاد في لندن . كما قامت بأول رحلة للشرق الاوسط سنة ١٩٥٧ ، زارت خلالها بعض الاقطار العربية واسرائيل ومنذ ذلك الوقت قامت بعشرة رحلات اخرى للدراسة والبحث وأعمال التنقيب عن الاثـــار .

والبحث الذي نحن بصدد مراجعته اعد في الاصل كمتطلب للحصـــول على شهادة الدكتوراة في حقل ادارة الاعمال من جامعة نيويورك ولعل اهتمـــام المؤلفة به جاء نتيجة لاهتمامها بقضايا الشرق الاوسط وعلى راسها القضية العربية الفلسطينية. ولما كان النزاع العربي الصهيوني قد اتخذابعادا متشعبة خاصة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ فقد ارتأت المؤلفة أن تحصر بحثها في قضية جزئية ــ ولكنها في غاية الاهمية ــ من قضايا النزاع وهي مستقبل الضفـــة الغربية ومصيرها . وتعيد الكاتبة الاهتمام بهذه المسألة الى حقيقة أن ما حدث من تطورات منذ حرب حزيران لا يحمل معه بوادر لتسوية للنزاع القائم او حتى اي امل في حل للنزاع على الاقل في المدى القريب . ولما كانت القضيـــة الفلسطينية تشغل اذهان العديد من الساسة والمفكرين على المستوى العالمي والمحلي فقد كثر الجدل والنقاش حول مستقبل الضـــفة الغربية ومصيرها . فهناك فريق يعتقد بامكانية تحويل الضفة الى دولة مستقلة تشكل عازلا بين

* استاذ الادارة العامة بكلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الاردنية

الدولة اليهودية المحتلة من جهة والاردن وبقية الدول العربية من جهة أخرى.
وقد حمل هذا الراي بعض المفكرين الصهاينة لاعتقادهم ان ذلك يمكن أن يكون بداية عهد انفتاح تجاري بين هذه الدول قد يؤدي في النهاية الى اعتراف الدول العربية بالدولة الصهيونية .

وكانت ردود الفعل نحو هذا الاقتراح مشوبة بالانفعال العاطفي والانحياز السياسي لهذا الجانب أو ذاك ، وتركزت تلك الردود حول المضاعفات الاجتماعية والحقائق السياسية والجوانب الدينية للمشكلة ، ولكن نفر قليل فقط جعل محور اهتمامه المستقبل الاقتصادي للضفة الغربية واستمرارية نموها وتطورها . ولما كان الاستقلال السياسي لا معنى له بدون الاستقلال الاقتصادي يصبح السؤال الاكثر الحاحا : هل يمكن أن تكون هذه المنطقة (الضفة الغربية) مستقلة اقتصاديا ؟ كان هذا هو محور اهتمام المؤلفة والتي ارادت أن تبحث فيه لتخرج بنتائج محددة .

استخدمت المؤلفة الطريقة العلمية في الوصول الى اجوبة على التساؤلات السابقة فبنت بحثها على افتراض مفاده : « ان الضفة الغربية يمكن أن تصبح دولة مستقلة ذات اقتصاد قابل للنمو والبقاء » . ولاثبات ذلك حددت مفهومها للبقاء الاقتصادي وقامت بجمع احصائيات وارقام استنتجت منها مؤشرات اقتصادية لاثبات افتراضها في بحث من ثمانية فصول .

تستعرض الكاتبة في الفصل الاول بعض المفاهيم في نظريات التنمية والتطور الاقتصادي وتحاول أن تستخلص ما تستطيع منها بما ينطبق على أوضاع الضفة الغربية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا . فتتعرض الى مقاييس الدخل القومي ، والنمو الاقتصادي المقارن ، وتصنيف مراحل النمو الاقتصادي ، والظروف الاجتماعية لعملية التنمية ، والمسائل البديلة للتنمية ، والسياسات الحكومية الكفيلة باستخدام هذه الوسائل . وتستعرض الكاتبة بعض المسائل المحددة مثل دور حجم الدولة في تقدمها الاقتصادي وبدائل النمو المستخدمة .

وتقرر الكاتبة الحقائق التالية حول الضفة الغربية :

أولا : ان الضفة الغربية ــ في وضعها الحالي ــ تعتمد على (اسرائيل) كمصدر للتكنولوجيا والخبرات الفنية والتخطيط . فقد حقق القطاع الزراعي طفرات كبيرة في فترة قصيرة بسبب هذا الاعتماد وبسبب تعاون مزارعي الضفة مع سلطات الاحتلال .

ثانيا : اذا كان راس المال يعتبر احد الشروط الاساسية للنمو الاقتصادي فالضفة الغربية في حاجة الى راس المال الخارجي ويعود السبب في عدم توفر

راس المال الى عدم الاستقرار السياسي وغموض مستقبل الضفة السياسي.

ثالثا : اذا كان حجم الدولة يتقرر بعدد السكان ومساحة الارض فان معدل الدخل الفردي والقدرة الشرائية الاجمالية وسهولة الاتصال بالاسواق الاجنبية تعتبر من الابعاد الهامة في تقرير حجم الدولة وهذا ينطبق على الضفة الغربية وامكانية بقائها وتطورها كدولة مستقلة .

ثم تحدد المؤلفة مفهومها للبقاء الاقتصادي فتقرر بأن « الدولة تعتبر قابلة للبقاء والنمو اقتصاديا اذا كانت ميزانيتها الاقتصادية تتيح لها نموا اقتصاديا ثابتا وزيادة في معدل الدخل الفردي واذا كانت الانشطة الاقتصـــــادية فيها تسمح بالحد الادنى من الاستقرار السياسي والاجتماعي ، ومن جهة اخرى يتطلب البقاء الاقتصادي ظروفا سياسية واقتصادية تسمح بالبقاء والنمو ، وعليه فيمكن أن تصبح منطقة مثل الضفة الغربية قابلة للبقاء اقتصاديا مع أنه قد يكون من غير الضروري أن تصبح مستقلة اقتصاديا » .

وتتناول المؤلفة في الفصل الثاني تاريخ الضفة الغربية وجغرافيتها وتطورها الحضاري والثقافي فتعيد تاريخ فلسطين الى مئتي الف سنة كما أوضحت ذلك الشواهد الاثرية . ثم تستعرض الشعوب والقبائل والامم التي تعاقبت على فلسطين والاردن فتذكر الهكسوس والساميـــين والعبرانيين والاشوريـــين والبابليين والبطليميين والمكابيين والبيزنطيين ثم المسلمين فالاتراك العثمانيين، الى أن صدر وعد بلفور سنة ١٩١٧ ثم تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧ فاقامـــة دولة اسرائيل وحرب سنة ١٩٤٨ ثم انشاء المملكة الاردنية بضفتيها الشرقية والغربية . وتحاول الكاتبة أن تظهر الفوارق بين سكان الضفتين بشــــكل ملحوظ بقصد اثبات نتائجها في نهاية البحث حيث تشير الى الفوارق الاجتماعية والعائلية والتعليمية والاقتصادية والتي نتجت عن تأثر الفلسطينيين بالانتداب البريطاني والاحتكاك باليهود والحضارة الغربية مما جعلهم اكثر ميلا نحـــو الغرب وأكثر تعلما وتحضرا وأكثر خبرة في التنظيم والنشاط السياسي .

ثم تقوم بسرد التطـــورات المعـــروفة بعد حرب حزيـــران حيث تتعرض لمسبباتها وتلاحق نتائجها الى أن تنتهي بحرب أكتوبر فمؤتمر الرباط حيث منحت منظمة التحرير الفلسطينية الحق في اقامة سلطتها الوطنية المستقلة .

ثم تناقش جغرافيـــة الضفة الغربيـــة والتي تشكل ٦٪ فقط من مساحة الاردن بينما تضم ٥٠٪ من مجموع الاراضي الزراعية الخصبة في الاردن ويشكل سكانها ٤٠٪ من مجموع سكان الضفتين تبلغ نسبة المسلمين منهم ٩٣٪ . ثم تتساءل الكاتبة ان كان في الدين الاسلامي تعليمات تجعل المسلمين المتعلمـــين يحتقرون العمل اليدوي وعن السبب في عدم وجود مخيمات للاجئـــين مـــن

المسيحيين الفلسطينيين وهل كان الاسلام سببا في التخلف والكساد الاقتصادي أم لا ؟ .

وفي نهاية الفصل تشير الكاتبة الى الوضع السياسي السائد في المنطقة فتشير الى ثلاثة حلول مطروحة : مشروع بيجال الون ومشروع المملكة العربية المتحدة وفكرة الدولة ذات القوميتين وتقرر أن المشكلة هي مشكلة الاراضي العربية المحتلة بعد حزيران ١٩٦٧ . وتعتقد أن انطلاق المقاومة الفلسطينية والشرعية التي اكتسبتها منظمة التحرير الفلسطينية فلسطينيا وعربيا وعالميا ووجود أكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني داخل فلسطين المحتلةوخارجها يطالبون بحقهم في البقاء وتقرير المصير ـ كلها حقائق لا يمكن اغفالها وبالتالي تفرض نفسها على اية تسوية يمكن التفكير بها للصراع العربي الصهيوني .

وتستعرض المؤلفة في الفصل الثالث تطور اقتصاديات الضفة الغربية بشكل عام منذ سنة ١٩٦٧ فتشير الى الزيادة في الناتج القومي الاجمالي بمعدلات تتراوح بين ١٨ــ٢٨٪ في نهاية سنة ١٩٧٢ ، وزيادة طلب الضفة الشرقية على المنتوجا تالزراعية للضفة الغربية التي وجدت طريقها اليها من خلال الجسور المفتوحة مع الاردن حيث ساهمت في منع انهيار القطاعالزراعي لدولة الاحتلال .

ثم تعدد الكاتبة ما قامت به دولة الاحتلال من خطوات لتطوير اقتصاديات الضفة الغربية مثل :

١ ـ تسهيل تجارة الضفة مع أوروبا من خلال اسرائيل .

٢ ـ اقامة مشروعات عمل لتقليل البطالة والابقاء على موظفي الجهازالحكومي السابق .

٣ ـ تطوير برامج زراعية وتقديم المساعدات الفنية والمعونات العينية الزراعية .

وتورد الكاتبة أدلة على وجود تكامل اقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة واسرائيل من جهة أخرى يتمثل في :

١ ـ التبادل السلعي بين الضفة واسرائيل او من خلالها بلغ أكثر من ثلاثة ارباع انتاجها سنة ١٩٧٠ بالمقارنة بثلثي ذلك سنة ١٩٦٨ وقد سهل عملية التكامل تلك غياب الحواجز الجمركية والمعوقات التي تحد منها قلة تكاليفالنقل والقرب الجغرافي واستخدام العملة الواحدة ، وبلغ دخل العاملين العرب في اسرائيل ١٥٪ من الناتج القومي مقارنة بـ ٣٪ فقط سنة ١٩٦٨ .

٢ ــ التغير الهيكلي في الزراعة والاستخدام ، فبسبب زيـــادة الطلب الاسرائيلي ارتفعت الاجور في الضفة بشكل اسرع من مثيلاتها في اسرائيل .

٣ ــ خلال سنة ١٩٧٠ زادت الروابط التجارية بين الضفة واسرائيل بينما ضعفت مع الاردن بسبب الحواجز الجمركية التي فرضتـها اسرائيل عـلى التبادل التجاري مع الاردن اضافة الى الرسوم الجمركية التي فرضتها الاردن وهكذا بلغ فائض المستوردات مع اسرائيل ١٢٣ مليون ليرة سنة ١٩٧٠ موله دخول العمال العرب كما بلغت مستوردات الضفة من اسرائيل ٣٥٦ مليون ليرة سنة ١٩٧٢ .

وتناقش في نهاية الفصل مسائل الانتاج وفائض المستوردات والاستهـلاك الفردي والاستثمار الاجمالي والنمو في القطاعات المختلفة ، وتقرر انـه لـم يحدث تحول يذكر من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي والذي يعتبر اهم شروط النمو ويقتضي استثمارا راسماليا عاليا وقدرة فنية وخبرات ، ومـن الصعب حدوث ذلك طالما استمر تنقل العمال بالاجور المنخفضة من الضـفة الغربية الى اسرائيل .

وفي الفصل الرابع تقارن الكاتبة بين أوضاع القطاع الزراعي قبل حزيران وبعده بشكل يوحي بأن الضفة ــ والتي كانت عماد اقتصاد الاردن خاصة في المجال الزراعي ــ لم تكن متطورة بالشكل المطلوب وان تطورها الزراعي أخذ مكانه بعد الاحتلال فقط . ثم تعدد المؤلفة الخطوات التي اتخذتها الدولةالمحتلة لتطور هذا القطاع الهام في الضفة الغربية ودمج اقتصاد الضفة بالاقتصـاد الاسرائيلي بشكل تدريجي . فتشير الى مساهمة الاحتـلال في نشر الوسائل التكنولوجية وتحسين الوسائل والاجراءات السابقة من خلال التدريبوايجاد اسواق جديدة داخل اسرائيل والقطاع وعبر اسرائيل الى اوروبا واقنـاع المزارعين العرب بالتحول عن انتاج المنتوجات التي تعتمد على مياه الري لتقلل من اعتمادهم على سوق الاردن واستبدال ذلك بالمنتوجات التي يمكن تخزينها وتصديرها للخارج في حالة اغلاق الجسور .

ومع أن الكاتبة تعترف بان سياسة سلطات الاحتلال الزراعية ادت الـى زيادة أجور العمال العرب وقلة البطالة ــ الامر الذي انعكس عـلى اصحاب المزارع الصغيرة فهجروها لعدم امكانية دفعهم أجورا رمتفعة ولانهـم لـم يستطيعوا العودة الى الزراعة التقليدية بعد ان ادخلت المكننة وتغيرت بعض المزروعات مع بقاء الدخل من الانتاج المصدر للاردن ثابتا ــ الا أنها تنفي عن اسرائيل تهمة محاولة دمج اقتصاد الضفة باقتصاد اسرائيل بشكل مدروس ومقصود وتدعي انه تم نتيجة للظروف ولس بموجب سياسات مسبقـة .

وتقرر الكاتبة ان الضفة الغربية لم تعد ــ بعد برامج التكامل والدمج ــ مع اسرائيل وقطاع غزة ــ قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي حتى في المنتوجات الزراعية كما كان الحال قبل سنة ١٩٦٧. لان بعض السلع الغذائية لا تنتج في الضفة بل تستورد من اسرائيل ، اضافة الى تخصيص بعض المناطق الزراعية للمنتوجات التي تصدر لاوروبا والتي حلت محل المنتوجات التي تستورد من اسرائيــل .

وفي الفصل الخامس تناقش الكاتبة التطور الصناعي في الضفة الغربية ، ومثلها مثل بقية دول العالم النامي تواجه الضفة الغربية معوقات ومحددات لنموها الصناعي تتمثل في نقص المهارات وراس المال والاسواق وندرة النقد الاجنبي . فغياب الطبقة المدربة والمهنية والتي تنقصها روح المباداة (وهنــا تعتقد الكاتبة ان العوامل الحضارية المتوارثة للسكان تعتبر من معوقاتالتنمية الصناعية) تعتبر من محددات التطور الصناعي في الضفة . وتقرر المؤلفة ان الدولة المحتلة دابت على تدريب طبقة العمال المهنيين ــ لا لاستخدامهم فــي الضفة ولكن بغرض مقابلة الضغط المتزايد على هذا النوع من المهارات داخل اسرائيل نفسها . وتحاول الكاتبة ان تطرح مشكلة نــدرة الكفاءات العربية بشكل يبعد عن اسرائيل الشبهة في انها كانت وراء سياسات الابعاد والتهجير ــ فتقول انه بعد سنة ١٩٦٨/١٩٦٧ « ترك الاف من المتعلمــين والمهنيين والمدربين الضفة بحثا عن العمل في الخارج ــ ومن الصعب معرفة كيفية جذب هؤلاء الى الضفة ثانية لانه بدونهم من الصعب التفكير في خلق طبقــة مهنية ادارية ضرورية للتصنيع والتنمية » .

وتعتقد الكاتبة ان سلطات الاحتلال ساعدت على تحسين انظمة المواصلات والنقل وجرى ربط بعض المناطق بشركة الكهرباء الاسرائيلية الامر الذي جعل الروابط الاقتصادية بين الضفة واسرائيل تصبح اكثر ضمانة واكثر ديمومة .

وفي مقارنتها للقطاع الصناعي قبل حرب حزيران وبعده تحاول المؤلفة مرة اخرى ان تشير الى تخلف الضفة الغربية صناعيا نتيجة لسياسات اقتصادية وادارية متعمدة ادت الى اهمال هذا القطاع ولكنها تعترف في ذات الوقت ان الاحتلال لم يكن احسن حالا فلم يساعد على تطوير اية صناعات جديدة .وتقرر الكاتبة انه اذا كان التصنيع من اساسيات التنمية فان ما يساعد التصنيــع وجود احتياط من العمال بتكلفة مبدئية يعطي البلد على طريق التصنيع ميزات في مجالات التسويق . الا ان الضفة الغربية لا تتمتع بهذه الامتيازات فمع سنة ١٩٧٢ اصبحت الضفة تعاني من نقص في الايدي العاملة بسبب ما استوعبته اسرائيل منها الامر الذي ادى الى رفع اجور العمال . وتعتقد الكاتبة ان نمو

القطاع الصناعي يعتمد على امكانية جذب رؤوس الاموال للضفة وتنمية العلاقات التجارية مع اسرائيل والدول العربية ، واذا أمكن انشاء صناعات بعقود ثانوية مع شركات اسرائيلية تصبح العلاقات التجارية مع العالم العربي شرطا اساسيا للتنمية . اما في الوضع الحالي ، فيبدو أن الضفة الغربية لا تزال محصورة في مرحلة ما قبل الانطلاق وما لم تتوفر رؤوس الاموال بكميات كبيرة فستستمر في هذه المرحلة — اي تقوم بتزويد العمال للتطور الصناعي والانشاء ليس للضفة ذاتها ولكن للمناطق والبلدان المجاورة .

وفي الفصل السادس تستعرض الكاتبة أوضاع الطاقة البشرية وطاقة العمل العربي ، فتقرر بأن هناك جهودا كبيرة تبذلها دولة الاحتلال لتحسين الطاقة البشرية العربية وتنميتها ، فالمهارات والطاقات والمعارف تمر في مرحلة تغيير ، كذلك يحدث تغير في نظام التعليم واسسه بحيث يوجه نحو حل المشكلات وانماء طبقة ذات توجه نحو العمل . ويعتبر توجه طلاب المدارس الثانوية نحو برامج التدريب المهني احد المؤشرات ، كما وبدأ يقل التحيز ضد العمل اليدوي والاعمال الصناعية ، علاوة على التحاق المرأة ببرامج التدريب بحيث اصبحت تشغل مكان الرجل في بعض الاعمال .

وتعيد الكاتبة الاهمية للتركيز على روح العمل في النظام التعليمي الى ضمان التحاق الطلاب بالاعمال المتوفرة ولكنها تتجاهل اهمية التعليم الجامعي لهؤلاء الطلبة . وتعتقد أن نقص المصادر الطبيعية وتدني امكانيات التطور الصناعي في الضفة الغربية سيعوضه تطوير طاقة بشرية ماهرة مدربة ، تستخدم في دعم الاقتصاد الاسرائيلي بدلا من تطوير طبقة مهنية متعلمة خلاقة تساهم في تطوير الضفة الغربية — اي انها تنظر لهؤلاء العمال كوسيلة لزيادة الناتج القومي الاجمالي في الضفة شريطة أن توفر تسوية سياسية تتيح لهذه الطاقة أن تتحرك عبر الجسور الى الدول العربية او تجد العمل داخل اسرائيل .

وفي الفصل السابع تستعرض الكاتبة بعض المشكلات الاجتماعية والسياسية التي تواجهها الضفة الغربية من ضمنها مشكلة القدس ومشكلة اللاجئين والمستوطنات في غور الاردن ، فتقرر أن صعوبة تقييم تلك المشكلات هي في كونها مشكلات سياسية واجتماعية وليست اقتصادية وتحصر المشاكل في اثنتين : مشكلة الحدود (المناطق) ومشكلة توطين اللاجئين . وتعتقد أنهمن غير المحتمل أن تتنازل اسرائيل عن فكرة القدس الموحدة وعن الاستيطان في غور الاردن ، واذا كان تعريف الضفة الغربية يشمل تلك المناطق الواقعة ما بين غربي نهر الاردن وخط الهدنة الذي تقرر سنة ١٩٤٨ ، فان احتفاظ اسرائيل بالقدس سيحرم الضفة من مركز طبيعي ومصدر لرأس المال ومركز

للسياحة التي تدر رأسمالا اجنبيا كبيرا .

اما المناطق الواقعة غرب النهر والتي تسميها اسرائيل « حزام الامن » وتمتد عشرة اميال داخل الضفة الغربية فتضم اكثر المناطق قابلة للزراعة والانتاج واذا ما تم استغلال مصادر المياه فمن شأنها أن توفر محصولا مستمرا على مدار السنة ولكن اسرائيل انشأت فيها مستعمرات واخذت تستفيد من طاقتها الزراعية . فاذا ما ضمت هذه المنطقة (غرب النهر من شمال أريحا الى بيسان) الى اسرائيل فسيحرم ذلك الضفة الغربية من اخر مناطقها القابلة للتطور والانتاج الزراعي .

ثم تستعرض الكاتبة في الفصل الاخير بعض البدائل المطروحة لمستقبل الضفة الغربية وتركز على امر اساسي في اية تسوية وهو العلاقة السياسية للضفة الغربية مع جيرانها . فتناقش ثلاث بدائل رئيسية :

١ — ربط الضفة الغربية على شكل اتحاد فدرالي مع اسرائيل .
٢ — ربط الضفة الغربية على شكل اتحاد فدرالي مع الاردن .
٣ — تقرير مستقبل الضفة كاقليم فلسطيني .

وهناك بديل اخر كاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ولكنها تستبعد ذلك البديل كحل غير عملي وذلك بسبب ما يستتبعه من مشكلات تكوين حكومة منفصلة واقامة نظام بنكي لتطوير العلاقات الدولية الدبلوماسية والتجارية .

ثم تعدد المؤلفة مزايا كل بديل ومضاره :

ففيما يتعلق **بالاتحاد مع اسرائيل** ، تعدد الكاتبة المساعدات التي تدمها الاحتلال للضفة الغربية مما ادى الى زيادة التكامل بين المنطقتين ضمن اقتصاد موحد . وبالرغم من هذه الفوائد الا ان هناك محددات لهذا الاتحاد يتمثل في عزل الفلسطينيين عن العالم العربي الامر الذي سيؤثر على السوق لتسويق المنتجات الزراعية والصناعية وبالتالي سيؤثر على امكانية استعادة التجارة الاسرائيلية من الاسواق المجاورة ، كما ان هذا الاتحاد سيخلق دولة ذات قوميتين لن يكتب لها النجاح وستكون عملية الاتحاد عبئا على الاقتصاد الاسرائيلي لا يمكن تحمله ، وهكذا لا يتوقع ضمن هذا الترتيب أن يزداد الناتج القومي أكثر من ٦٪ سنويا وهو معدل منخفض ومع انه يتفق مع مفهوم البقاء الاقتصادي الآن الاعتبارات السياسية يصعب تلبيتها .

اما الاتحاد مع الاردن ضمن مشروع المملكة العربية المتحدة فتعتقد الكاتبة انه مرفوض من قبل الفلسطينيين داخل الضفة وخارجها . فالمشكلات التي نشأت بين الفلسطينيين والاردن لا تزال دون حل والضفة الشرقية تعاني من

ارتفاع البطالة وهذا يعني أن الاردنيين سيعطون الاولوية في اشغال الوظائف المتوفرة ، واذا تم اغلاق سوق العمل الاسرائيلي أمام العمـــال الفلسطينيين فيعني ذلك التحاق هؤلاء بسوق العمل الاردني الامر الذي سيزيد من هـــذه البطالة . ولا تعتقد الكاتبة ان الاردن سيوفر للضفة المهارات الفنية والادارية والكفاءات الخلاقة اللازمة وذلك لان الفلسطينيين كانوا مصدر هذه المهارات ولكن حاجة الدول العربية المجاورة اليها سيجعل الضفة في حاجة دائمة الى هؤلاء لصعوبة المنافسة مع الدول النفطيـــة . وسيجعل التغــير في الهيكل الاقتصادي الذي يمثله التغير في المنتوجات الزراعية والتي بدات تصدر الى اوروبا عبر اسرائيل ــ الضفة تبحث عن علاقات تجارية جديدة ولا يبدو ان الاتحاد مع الاردن سيسمح بتوفير مثل هذه العلاقات .

اما فائدة الاتحاد مع الاردن فتنحصر في اعادة تطوير السياحة الى الاماكن الدينية الامر الذي سيشكل مصدرا للعملات الاجنبية ويقلل البطالة. وبالمقارنة بالبديل الاول سيعيق الاتحاد مع الاردن تطور الضفة الغربية فمن غيرالمحتمل أن تستفيد الضفة من تدفق راس المال بسبب الاولويات المعطاة للضفةالشرقية ومع أن الضفة ستستفيد من الاسواق العربية المجاورة الا ان ذلك لنيحقق لها زيادة في الناتج القومي اكثر من ٣ــ٤٪ سنويا ويصاحب ذلك انخفاض في المنافع الاجتماعية ومستوى المعيشة وهكذا لن تحقق الضفة بقاء اقتصاديا من هذا الاتحـــاد .

اما **البديل الثالث** فيتمثل في تحويل الضفة الى اقليم فلسطيني (Palestinian Region) ينشأ بالتعاون مع اسرائيل ومع الاردن أو من خلال تسويةمع كليهما ويمكن ان تنحصر الضفة في البقعة الجغرافية الحالية أو أن يضاف اليها قطاع غزة أو اي مناطق اخرى وحل مشكلة اللاجئين يجب أن يكون ضمن هـــذا الاطار . ولا يحتاج هذا الحل الى اقامة دولة ولكن قد يعطى وضعـــا شبه مستقل . ويمكن أن ينشأ الاقليم من خلال العلاقات العملية مع اسرائيلالمبنية على الضرورات الاقتصادية والمتطلبات الاستراتيجية ، اذ كلما استمر ارتباط الضفة الحالي مع اسرائيل كلما زاد التأثير الاسرائيلي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للضفة وكلما زاد اعتماد الضفة عليهـــا .

ومع ان اقامة اقليم فلسطين « لن يحقق عدالة كاملة لكن سيكون خطوة أولى نحو تحقيق عدالة براجماتية » الا أن هناك منافع اقتصادية يشتمل عليها هذا الحل يمكن ان تتأثر من المنافع الناتجة من الاتحاد مع الاردن أو اسرائيل مجتمعتين وذلك من خلال تطوير سوق عمل وبرامج تعليمية وتدريبية ومهنية وتبادل العمال مع الاسواق العربية ، وتوفير الخبرات الادارية والمبدعة ،

وتطوير هيكل اقتصادي تكنولوجي واسواق للسلع الزراعية والصناعيـــة كما يمكن ان يخلق اهتماما للاستثمار العربي في ظل تسوية سياسية وقد يساعد على تطوير استغلال مصادر المياه التي تساهم الى حد كبير في زيادة الناتج القومي ، ويتضمن هذا الحل استقرارا سياسيا لا يتضمنه البديلان الاولان .

وهناك فائدة اخرى تتمثل في عودة الكفاءات الفلسطينية المدربة والادارية والمهنية ، ومع ان ذلك قد يخلق مشكلة استيعاب جديدة الا انه احتمال جدير بالاهتمام . ويمكن ان يؤدي هذا الحل الاقليمي الى تطوير السياحة ، فانتقال السياح بين الضفة الغربية واسرائيل والدول العربية سيؤدي الـــى تطوير متكامل بحيث يشكل موردا ثابتا من العملات الاجنبية .

وتدعو الكاتبة ضمن هذا الحل الاقليمي الى تطبيق نموذج النمو غير المتوازن بالتركيز على القطاع الزراعي وذلك لان الامكانيات والطاقات للتطوير الصناعي غير متوفرة في المدى القريب ، حيث ان تخصص الضفة في المجـــال الزراعي سيعطيها امتيازا يساعدها على النمو والبقاء ، واذا ما اضفنا لذلك امكانية تطوير الايدي العاملة المدربة والماهرة ومن خلال فتح اسواق العمل فسيشكل ذلك عائدا جيدا على اقتصاد الاقليـــم .

كما أن البديل الاقليمي سيساعد على حل كثير من المشكلات السياسية والاجتماعية التي ذكرناها . فاذا كانت هناك حرية سياحية ، فسيصبح المركز الديني للقدس مسموحا دخوله للجميع . كما أن التطور الاقليمي سيســـمح للعرب الاثرياء باستثمار جزء من أراضي الاغوار وسيكون مصدرا للمستوطنات اليهودية خاصة فيما يتعلق بمصادر الميـــاه .

وفي النهاية ، تخلص الكاتبة الى نتيجة مفادها أن الاتحـــاد مع اسرائيل سيوفر امكانية بقاء الضفة اقتصاديا وليس سياسيا والاتحاد مع الاردن مفيد سياسيا ولكنه غير مفيد اقتصاديا . اما الحل الاقليمي فيمكن ان يوفر البقاء الاقتصادي والسياسي . فالحل الاقليمي يجعل اقليم فلسطين يشكل منطقـــة وسيطة بين اسرائيل والدول العربية ، « فالضرورات الاقتصادية قد تخلق حقائق سياسية » .

فيمعرض تقييمنا لهذا البحث حول الضفة الغربية لا بد من ابراز الملاحظات التـــالية :

أولا : بالرغم من اهمية الاعتبارات الاقتصادية الا انها لم تعد هي الاساس في حل مشكلات الصراع السياسي والحضاري . ولما كانت العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية تلعب دورا هاما في عملية النـــمو والبقـــاء الاقتصادي

بشكل عام وذات اهمية كبرى في مستقبل الدول والشعوب فان الاكتفـــاء بالتركيز على العوامل الاقتصادية يعتبر اقل ملاءمة للبحث والتحليل . فمعدلات الدخل الفردي او الانتاج القومي لم تعد مؤشرا كافيا للتدليل به على مستقبل الاقتصاد واحتمالات نموه وبقائه .

ثانيا : بالرغم من خبرة الكاتبة ومعرفتها بالشرق الاوسط ومشكلاته الا انها تجهل الحقائق الاساسية في تاريخ الصراع العربي الصهيوني وتحاول تجزىء ذلك الصراع وحصره في مشكلة رئيسية واحدة وهي الضفة الغربية محـــاولة التسليم ــ خطأ ــ بافتراض مفاده أن (اسرائيل) ال ١٩٤٨ حقيقة واقعةوان القضية هي قضية أراض احتلت بعد سنة ١٩٦٧ وانه اذا استطعنا ايجاد حل لمستقبل هذه المنطقة (الضفة) فسينتهي الصراع الى الابد .

ثالثا : تحاول المؤلفة ان تعطي الشرعية للاحتلال بتعداد محاسنه وبركاته ومحاولاته تطوير المناطق المحتلة وتحسين قطاعاتها الاقتصادية المختلفة وتعزو كل نمو وتطور الى الاحتلال كأنما خاضت (اسرائيل) الحرب لتشق الطرق وتوفر الماء والكهرباء وتدر بالعمال العرب ! وهذا الاسلوب يتفق مع المنهج الدعائي الصهيوني والزعم بأن فلسطين كانت صحراء خالية فحولها الاحتلال الى واحة خضراء تمثل فيها اسرائيل نجمة الديمقراطية المشرقـــة في ظـــلام الاستبداد .

رابعا : في طرحها للحلول والبدائل تحاول المؤلفة أن تكون موضوعية فتدعم اراءها بالارقام ولكنها تجهل المعطيات الاساسية وبهذا تثبت عجز العقليـــة الامريكية عن معالجة المشكلات المزمنة بين الشعوب وذلك لان «البراجماتية» لا يمكن ان تكون الحل لصراع تشعر كل شعوب الارض ودولها وساستهـــا ومفكريها انه صراع المحروم والمظلوم المغلوب على امره ضد ادوات العدوان والاضطهاد ، وضد عدوان الاستيطان والاستعمار .

خامسا : في البدائل التي تطرحها لمستقبل الضفة الغربية نلاحظ أنها تتبنى ذلك البديل الذي يهدف الى جعل الضفة جسرا تعبر عليه اسرائيل الى بقية العالم العـــربي وتغزوه اقتصاديا فاذا كان هذا هو جوهر الصراع العربي الصهيوني فكيف يمكن أن يكون الحل الامثل ؟ .

سادسا : في بحث المؤلفة غمزات مكشوفة تحاول تمريرها على القارىء الغربي فتشير احيانا الى مسؤولية الدين الاسلامي عن التخلف الذي تعانـــي منه شعوب المنطقة العربية وتشير ثانية الى الصراع بين اهـــالي الضفتين الشرقية والغربية بسبب الفارق الحضاري والاجتماعي محاولة استخدام هذه المبررا تلربط الضفة الغربية بعجلة الاحتلال بشكل دائم .

سابعا : من الصعب على القارىء ان يوافق الكاتبة علـى تحليلهـا واستنتاجاتها الاولية حتى ولو كانت مدعومـة بالارقام خاصـة وأن مصادر معلوماتها مستقاة من الاحصاءات الاسرائيلية حتى سنة ١٩٧٢ اذ أن ما يجري حاليا في الاراضي المحتلة يجعل البحث قليل الاهمية فقد تغيرت المعطيـات وتغيرت كثير من التوقعات فما اعتبرته الكاتبة مؤشرات للنمو والبقاء الاقتصادي أصبحت علامات للتدهور والتخلف الاقتصادي ، فمعدلات البطالة المنخفضة قبل سنة ١٩٧٢ أعقبتها معدلات مرتفعة بين العمال العرب في السنتين الاخيرتين، وزيادة الدخل امتصتها معدلات التضخم الكبيرة وانخفاض العملية المستمر ، والاعانات الاجتماعية المزعومة امتصتها الضرائب الاضافية ، ولكن شـيئا واحدا لم يتغير هو استمرار الاضطراب السياسي .

وأخيرا عندما تقرر المؤلفة « ان الضرورات الاقتصادية قد تخلق حقـائق سياسية » لا يسعنا الا القول بأن الفصل بين التخطيط السياسي والتخطيـط الاجتماعي والاقتصادي قد يبدو ضربا من الخيال .

تقاریر

المعرض الثاني للكتاب العربي :
شاهد عيان على تخلف العرب العلمي والثقافي

اعداد : حسني عايش *

القسم الاول : مقدمـــة

اقيم في الكويت في الفترة من ١٥ تشرين الثاني ــ نوفمبر الى ٢٥ منه سنة ١٩٧٦ المعرض الثاني للكتاب العربي . وقد دعا الى المعرض واقامه واشرف عليه المجلس الوطني للثقافة والاداب في الكويت . ولعل اقامة مثل هـــذا المعرض وكذلك الاهتمام بالنشاطات الثقافية والفنية والادبية التي داب عليه المجلس من اهم الوان العطاء الذي تبذله إلكويت لابنائها وللعرب أجمعين (١).

لقد كان عقد هذا المعرض فرصة نادرة للدارسين للتعرف على اهتمامات وحجم انتاج دور النشر العربية العامة والخاصة في الربع الرابع من القـــرن العشرين بالنسبة للكتاب . ولعل اصدار المجلس لفهرس شامل للمعرض هو العامل الحاسم في اغتنام هذه الفرصة .

القسم الثاني : بيانات اساسية عن المعرض ماخوذة من الفهرس

اهـــداف المعـــرض :

أ ــ جاء في صفحة التعريف بالفهرس ما يلي :

« لما كانت اهداف المعرض الثاني للكتاب العربي في الكويت ترمي الىتوفير أفضل الفرص للجمهور للتعـــرف على أحدث الكتـــب والمؤلفـــات الموضوعة والمترجمة ، والالتقاء بالمهتمين بشؤون الثقافة واختيار الكتب النادرة منالتراث العربي ، فان حرص المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب على اعداد هذا الفهرس ، يعتبر احد الخطوات الرئيسية في سبيل تحقيـــق تلك الاهداف ، ونستدرك فنقول أن ورود عبارة « الكتب النادرة من التراث العربي » لايعني أن المعرضكان مكرسا لكتب التراثفقط . فقد جاء في صفحة التعريفبالفهرس وتحت فقرة « المجال الجغرافي » ما يل :

« تعتبر الكتب التي يشتمل عليها هذا الفهرس صورة حية للانتاج الفكري

---

* مدير معهد تدريب المعلمين في الاردن (سابقا) .

(١) اقيم المعرض الاول للكتاب العربي في الكويت بين ١ ــ ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ .

الذي اهتمت به دور النشر العربية التي استجابت لدعوة المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب » .

كما جاء في الصفحة نفسها وتحت فقرة « المجال الموضوعي » ما يلي :
« الكتب المدرجة في هذا الفهرس تغطي جميع نواحي المعرفة دون تركيزعلى ناحية معينة » .

ب ــ الكتب المفهرسة :

ذكر في صفحة التعريف بالفهرس وتحت فقرة المجال الزمني « أن العمل في اعداد الفهرس بدأ في يوم السبت الموافق ١٧ــ٧ــ١٩٧٦ مع بداية وصول عينات الكتب التي استمرت حتى يوم الاحد الموافق ١٥ــ٨ــ١٩٧٦ . فهوبذلك يقتصر فقط على الكتب التي وصلت خلال هذه الفترة » . هذا وقد قسمت الكتب المفهرسة الى قسمين ، سمي الاول بالكتب الرئيسية اي كل الكتب والمجلات والتقارير باستثناء كتب الاطفال ، وكتب الاطفال .

جـ ــ الجهات المشتركة في المعرض :

بلغ عدد الجهات العربية المشتركة في المعرض كما جاء في الصفحة رقم (١) من الفهرس (١٤) دولة ومنظمة عربية وهي :

١ ــ جامعة الدول العربية
٢ ــ البحرين ، ولكن لم يرد باسمها اي كتب عند استعراض الكتب المعروضة تحت اسم كل جهة مشتركة .
٣ ــ تونس
٤ ــ الجزائر
٥ ــ السعواية
٦ ــ السودان ، ولكن لم يرد باسمه اي كتب عند استعراض الكتب المعروضة تحت اسم كل جهة .
٧ ــ سوريا
٨ ــ العراق
٩ ــ فلسطين
١٠ ــ الكويت
١١ ــ لبنان
١٢ ــ ليبيا
١٣ ــ مصر
١٤ ــ اليمن الديمقراطية الشعبية .

ومما ذكر نجد أن عدد الجهات العربية المشتركة في المعرض هو (١٢) وليس (١٤) .

د ــ مع أنه جاء في صفحة التعريف بالفهرس أن من أهداف المعرض اتاحة الفرصة للجمهور للتعرف على احدث الكتب والمؤلفات الموضوعة ، الا أنه تبين من الفهرس أن بعض الكتب المعروضة طبع أو نشر قبل حوالي ربع قرن من تاريخ المعرض ، مثل كتاب « المفكرة الريفية » لامين نخلة المطبوع سنة١٩٥٣ كما أن كتبا كثيرة لم يظهر تاريخ طبعها أو نشرها الى جانبها نظرا لاهمال دور النشر ذلك ، مما يجعلنا نعتقد أن تواريخ نشر بعض الكتب قد يكون أبعد الى الوراء من تاريخ نشر كتاب أمين نخلة . ولذلك فانه لا يمكن اعتبار الكتب المعروضة انتاجا لسنة واحدة فقط كسنة ١٩٧٥ مثلا .

هـ ــ لغة الكتب :

كانت اللغة العربية هي لغة جميع الكتب المعروضة باستثناء (٩٢) كتابا ومجلة ودليلا منها (٨١) صدر عن معهد الدراسات الفلسطينية ودائرة الاعلام في حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بالانجليزية والفرنسية ، و (٦) كتب بالانجليزية عن جامعة الكويت ، وثلاث عن جامعة الرياض بالانجليزية ، وكتابين واحد بالانجليزية والاخر بالفرنسية صادرين عن الهيئة العربية العامة للكتاب .

ز ــ حدود هذه الدراسة :

هذه الدراسة مقصورة على الكتب الرئيسية الواردة في فهرس المعرض الثاني للكتاب العربي في الكويت المقام بين ١٥ــ٢٥ تشرين الثاني ــ نوفمبر ١٩٧٦ ، اي انها لا تتعرض الى كتب الاطفال والتي بلغ عددها (٧٧٤) كتابا فقط رغم ما لهذا العدد من دلالة على مدى اهتمام المجتمع العربي بالاطفال الذين يشكلون السودا الاعظم من مجموع السكان .

القسم الثالث :

ا ــ المعرض كمرآة لاهتمامات الفكر العربي في هذه المرحلة اي في الربع الرابع من القرن العشرين :

اذا كان الكتاب في موضوعه ومحتواه وكمية النسخ التي تشترى منه أوعدد القراء له مؤشرا قويا من مؤشرات التخلف والتقدم ، وأحد الادلة الهامة على اهتمامات ومشاغل وتطلعات المجتمع ممثلا بالكاتب والناشر والقارىء ،فاننا من هذه المقدمات نستطيع أن نلمس حال الفكرالعربي في هذه المرحلة وان

نصدر أحكاما عليها كما تفرضها البيانات المستمدة من هذا الفهرس القيم عن موضوعات الكتب المعروضة (Titles) . وقد لا يكون مبالغا فيه اذا جعلنا احكامنا تشمل المجتمع العربي من المحيط الى الخليج ، نظرا لاشتراك غالبية الدول العربية في المعرض وبالذات الدول العربية صاحبة الباع والتاريخ الطويل في التاليف والترجمة والنشر والتوزيع من جهة ، ونظرا لكون الدول العربية الغائبة عن المعرض لا تشكل ثقلا ذا دلالة على عمومية احكامنا .

ان اشتراك الـ (١٢) دولة عربية بما فيها جامعة الدول العربيـــة ومصر وسوريا ولبنان والعراق والجزائر وليبيا والسعودية والكويت هو أكثر من مجرد عينة نستمد من بياناتها احكامنا التقريبية . هذا ، ولتجنب أية اخطاء طباعية أو سهو يمكن أن يكون قد وقع في الفهرس تم عـــد الكتب الواردة فيه وتحت كل جهة أو عنوان عدا عاديا .

الجدول رقم (١)

توزيع الكتب الرئيسية الـ (Titles) حسب الجهة العارضة

الجهة العارضة	جامعة الدول العربية	تونس	الجزائر	السعودية	سوريا	العراق	فلسطين	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	اليمن الديمقراطية الشعبية	المجموع العام
عدد الكتب حسب الـ	١٢٦	١١٨	١٦٠	٨٨	٤٤١	١١٨	٢٨٥	٣٥٦	١٧٦٧	٤٣٤	١٨٦٦	٤٩	٥٨٠٨
النسبة المئوية الى المجموع	٢٪	٢٪	٧ر٢٪	٥ر١٪	٦ر٧٪	٢٪	٥٪	١ر٦٪	٤ر٣٠٪	٥ر٧٪	٣٢٪	٨٪	١٠٠٪

توضيحـــــات :

١ ــ كان اشتراك جامعة الدول العربية عبر المنظمـــة العربية للتربيـــة والثقافة والتعليم .

٢ ــ ضم جناح فلسطين انتاج معهد الدراسات الفلسطينية وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) ومركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير .

٣ ــ لا يعني عرض كتاب مؤلف او مترجم في جناح قطر عربي أن مؤلفه او مترجمه من ذلك القطر .

٤ ــ تشمل الكتب الرئيسية عددا ليس كبيرا من المجلات والتقاريرالصادرة عن بعض الجامعات العربية والمنظمات الاقليمية والمؤسسات المحلية فـــي البلدان المشتركة .

ملاحظـــــات :

١ ــ بلغ معدل انتاج كل جهة عربية مشتركة في المعـــرض من الكتـــب الرئيسية (٤٨٤) كتابا فقط ، بمعدل انتاج يبلغ (٩) كتب في الاسبوع لكل منها ، وذلك كله اذا اعتبرنا ان الكتب الواردة في الفهرس صادرة في ســـنة واحدة .

٢ ــ لو فرضنا أن جميع الكتب المعروضة صادرة في سنة واحدة فقط كسنة ١٩٧٥ وأن عدد سكان الوطن العربي في تلك السنة هو (١٢٠٠) مليونا ، فاننا نجد أن كل (٢٠٧٠٠) مواطن عربي يحصلون على كتاب جديد واحد فقط في السنة .

ب ــ دور النشر والهيئا تءوالمكتبات المشتركة في المعرض نائبةعن او باسم الجهات المذكورة في البنـــد الســـابق

اشتركت في المعرض (١١٣) دارا أو هيئة ومكتبة عربية بعضها عـــام (حكومي) وبعضها خاص ، وقد كان توزيعها على النحو المبين في الجدول رقم (٢) .

الجـــدول رقــم (٢)
توزيع دور النشر والهيئات والمكتبات حسب الجهات المشتركة في المعرض

الجهة المشتركة	جامعة الدول العربية	تونس	الجزائر	السعودية	سوريا	العراق	فلسطين	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	اليمن الديمقراطية الشعبية	المجموع العام
عدد الدور والهيئات والمكتبات المشتركة	١	١	١	٣	٢٨	٢	٣	١٢	٢٩	٣	٢٩	١	١١٣

ملاحظات : بلغ معدل عدد دور النشروالهيئات والمكتبات الناشرة في كل بلد عربي (٩) فقط ، كما بلغ عدد الكتب لكل منها (٥٥) كتابا بمعدل كتاب واحد تقريبا في الاسبوع تقوم كل دار أو هيئة أو مكتب بنشره .

توضيحـــات :

بوجه عام ، اعتمد توزيع الفهرس للكتب الرئيسية حســـب الموضوعات العامة والفرعية عند توزيع الكتب حسب الموضوع العام والفرعي . غير أنه جرى نقل بعض الموضوعات الفرعية من مكانها تحت موضوع عام في الفهرس الى مكان اخر رؤى أنه أقرب اليها . فمثلا نقل الفلاسفة من التاريخوالجغرافيا الى الفلسفة وعلم النفس والانبياء والرسل ، ورجـــال الدين من التـــاريخ والجغرافيا الى الديانات ، والعسكريين الى العلوم الاجتماعية ، واللغويين من التاريخ والجغرافيا الى اداب اللغات حيث جعل الموضوع في اللغـــات وادابها . كما نقلت علوم الانسان من العلوم البحتة الى العلوم الاجتماعية . وكذلك الامر بالنسبة لنقل الاقتصاد والتدبير المنزلي والمراة وادارة الاعمـــال والشركات واعمال السكرتارية والمخطوطات والمحاسبة والمراجعة المالية من العلوم التطبيقية الى العلوم الاجتماعية .

وقد جرى قصر العلوم البحتة والتطبيقية على العلوم النظرية كالرياضيات والعلوم المادية والطبيعية والعلوم الحيوية . وقد نجـــم عن ذلك نقل علوم الانسان (١١) كتابا من مجموعة العلوم البحتة الى مجموعة العلوم الاجتماعية والاقتصاد ، والتدبير المنزلي (١٩) كتابا ، وادارة الاعمال والشركات (٣١) كتابا واعمال السكرتارية والمخطوطات (٦) كتب ، والمحاسبة والمراجعة المالية (١٥) كتابا من مجموعة العلوم التطبيقية الى مجموعة العلوم الاجتماعية ، كما تم نقل العلماء (٨) كتب من مجموعة التاريخ والجغرافيا الى مجموعة العـــلوم التطبيقيـــة .

الجـدول رقـم (٣)
توزيع الكتب الرئيسية حسب الموضوعات العامة

الموضوع العـام	المعارف العامة	الفلسفة وعلم النفس	الديانات	العلوم الاجتماعية	التاريخ والجغرافيا	اللغات وادابها	الفنون والترفيه والرياضة	العلوم البحتة	العلوم التطبيقية	المجموع العام
عدد الكتب فيـه	١٣١	١٨٢	٩٩٧	١٠٣٠	٨٨٢	١٨٨٦	٢٢٤	٧٨١	١٩٩	٥٨٠٩
النسبة المئوية المجموع	٢ر٢٪	٨ر٤٪	١٧٪	٧ر١٧٪	١٥٪	٥ر٣٢٪	٨ر٣٪	٣٪	٤ر٣٪	١٠٠٪

احكام وتساؤلات وتفسيرات وتعليقات :

١ ــ من تأمل الجدول السابق (الجدول رقم ١٣) نستطيع أن نحكم بأن عدد الكتب المطلق التي تصدر في العالم العربي متدن بالقياس الى حجم سكانه (بمعدل كتاب لكل ٢٠٧٠٠ من السكان على اساس ان عدد سكان العالم العربي «١٢٠» مليونا) وامكانياته وحاجاته الثقافية . واذا اعترض أحد على ذلك بقوله بأن هذا الرقم لا يمثل الحقيقة لان جهات عربية عديدة لم تشترك في المعرض ، فان الرد عليه سهل وهو أن اشتراك الدول الغائبة لو تم لم يكن ليؤثر كثيرا على حجم هذا الرقم وذلك لكون الجهات الغائبة ليست ذات ثقل ذى دلالة في نشر الكتاب . كما أن غياب احداث لبنان لم يكن ليرفع العدد المطلق كثيرا حتى لو فرضنا ان نصيب لبنان بدون الاحداث يمكن ان يكون ضعف نصيبها بها . ولعل مراجعة فهرس المعرض بالنسبة لبعض الجهات التي اشتركت في المعرض الاول ثم غابت عن المعرض الثاني يعطينا فكرة عن صحة ما ندعي . هذا ومن المعتقد ان هذا الرقم سينخفض كثيرا لو قصر الاشتراك في المعرض على الكتب الصادرة في سنة بعينها في جميع الاقطار العربية لا على جميع الكتب ايا كان تاريخ صدورها (٢) .

٢ ــ ويمكن اعتبار الرقم متدن جدا اذا قورن بأرقام الدول المتقدمة . فمثلا بلغ عدد الكتب التي صدرت في الولايات المتحدة سنة ١٩٧٢ (٨١١٢٤) كتابا ، وفي الاتحاد السوفياتي (٨٠٥٥٥) ،وفي اليابان (٣١٠٧٤) (المصدر :مجلة العالم العربي واليابان ، المجلد رقم (١) ، العدد رقم (١) لسنة ١٩٧٦ طوكيو) . واذا عدنا الى بيانات اليونسكو عن الكتب المنشورة في العالم في أحد الاعوام من سنة ١٩٦٧ــ١٩٦٩ ، نجد ان عدد الكتب المنشورة في بلجيكا في سنة واحدة كان (٥٠٨٩) ، وفي السويد (٧٤٠٤) ، وفي أربعة عشر دولة عربية من بينها جميع الدول المشتركة في المعرض الثاني للكتاب (٤٢٤٦) (المصدر : الدكتور حيدر غيبة ، مجلة قضايا عربية ، العدد (٣) حزيران ١٩٧٤) . واذا عقدنا مقارنة كتابية بين هذه الدول والعالم العربي نجد أن أي بلد منها يتفوق على العالم العربي عدة مرات ، مع أن الكتب المنشورة في تلك الدول تمثل سنة واحدة فقط ، بينما تمثل سنوات عديدة للعالم العربي . وبناء عليه ، يمكن القول بأن ما يصدر من كتب في سنة واحدة في اليابان يبلغ ستة اضعاف ما يصدر في العالم العربي (اذا قلنا ان عدد سكان اليابان يساوي سكان العالم العربي) ، وفي الاتحاد السوفياتي ثمانية أضعاف (اذا قلنا أن عدد سكانه يبلغ ضعف سكان العالم العربي) وفي الولايات المتحدة عشرة اضعاف (اذا قلنا أن

عدد سكانه يبلغ ٦٠٪ من عدد سكان الولايات المتحدة) وفي بلجيكا اكثر من اثني عشر ضعفا (على أساس أن سكان بلجيكا يساوي ١٠ ملايين والعالم العربي ١٢٠ مليونا) وفي السويد أكثر من عشرين ضعفا (على أساس أن سكان السويد تسعة ملايين والعالم العربي ١٢٠ مليونا) . وقد تكون نتيجة المقارنة أكثر حدة وايلاما اذا نظرنا في الكتب من حيث الدقة والجدة والقيمة .

٣ ـــ ان نسبة الكتب العلمية البحتة والتطبيقية الى مجموع الكتب متدنية للغاية ، فقد بلغت ٤ر٦٪ فقط ، وهي لن ترتفع كثيرا ، لو ابقينا على الكتب المنقولة منها الى مجموعات أخرى أو لو قدر للبنان أن يشترك بظروف عادية. لقد افادت بيانات اليونسكو أنها ٥١٪ في الاتحاد السوفياتي و ٤٦٪ في بولندا. وقد أفادت بيانات اليونسكو ذاتها انها ١٦٪ في العالم العربي . ولكن المرء لا يستطيع الا أن يشك في صحة هذه النسبة المنسوبة الى العالم العربي . ذلك أن الدول النامية ومنها العربية لا تملك احصاءات دقيقة بل أنها لا تقيم وزنا كافيا لدقة الاحصاءات . وهي لو ملكتها لا تعطيها صحيحة لمن يطلبها اذا كانت مما يمس سمعتها ويناقض اقوالها في المؤتمرات والمناسبات الدولية . واذا مضينا قدما في تفسير هذا الفرق يمكن أن نقول لعل اختلاف الحدود المرسومة بين الكتب العلمية بقسميها في استبيان اليونسكو ، وفي الفهرس أو في لجوء بعض الدول العربية كلها أو جزء منها الى ادخال الكتب المدرسية العلمية في عداد الكتب العلمية من أسباب ارتفاع النسبة في بيانات اليونسكو . ان من الصعب على المرء أن يرفض بيانات ماديةيقدمها مستمسك محسوسكالمعرض الثاني للكتاب العربي الذي حاولت كل جهة مشتركة فيه حشر كل ما لديها من قديم الكتب وحديثها في جناحها ، وان يقبل من ناحية أخرى بيانات قد يكونقام باعدادها أحد الموظفين دون غناء أو حسب توجيهات المسؤولين .

٤ــــ لعل انخفاض رقم الكتب المنشورة في العالم العربي دليل على الامية في العالم العربي . كما أنه دليل علىانخفاض منزلة الكتاب كسلعة مطلوبة من القارىء أو معروضة من الناشر . وهو دليل يعززه ارتفاع نسبة الامية بين سكان الوطن العربي عموما وعند فئات السكان الذين هم في سن التعليم . فالعالم العربي حسب بيانات واحصاءات اليونسكو هو احد أكثر مناطقالعالم تخلفا تعليميا في العالم . ومن المعتقد ان هذه النسبة لم ترتفع لو شاءت الاقدار للبنان أني شترك في المعرض وهو في صحة كتابية جيدة .

٥ ـــ ولعل انخفاض نسبة الكتب العلمية الى المستوى المذكور شاهد عيان على تخلف العرب العلمي بل على اميتهم العلمية ، لاننا نعيش في الربع الرابع من القرن العشرين ، وفي عصر تتفجر فيه المعرفة العلمية والتكنولوجية تفجرا

سريعا ومتسارعا لم يكن له مثيل في التاريخ ، مؤثرا في ذلك على كل منحى من مناحي الحياة الانسانية . وكما قيل :

« وفي الثمانينات من القرن الماضي وبفضل القاطرات البخارية المتطورة استطاع الانسان أن يصل لاول مرة في تاريخه الى سرعة قدرها مائة ميل في الساعة ، ولقد احتاج الجنس البشري الى ملايين السنين لتسجيل هذا الرقم في سرعة الانتقال ، ولكنه احتاج الى ثمانية وخمسين عاما فقط ليصل بهذا الحد الى اربعة أمثاله ، حيث استطاع في سنة ١٩٣٨ أن يطيربسرعة ٤٠٠ ميل في الساعة ، ثم اقتضاه الامر عشرين عاما فقط لمضاعفة هذا الحد ، وفي الستينات من هذا القرن وصلت سرعة الطائرات الصاروخية الى ٤٠٠٠ ميل في الساعة ، واستطاع الانسان أن يدور حول الارض في كبسولات الفضاءالتي تسير بسرعة ١٨٠٠٠ ميل في الساعة ، تصور رسما بيانيا يمثل هذا التقدم ، وسترى بعين الخيال الخط الذي يمثل التقدم الذي حققه الجيل الاخير وهو يقفز عاليا خارج الصفحة » . (الفن توفلر ، « صدمة المستقبل » ، المتغيرات في عالم الغد ، ترجمة محمد علي ناصف ، القاهرة ١٩٧٤) .

٦ ــ قد يكون انخفاض هذه النسبة دليلا على فشلنا في معايشة الحاضر العلمي والتكنولوجي للعالم الحديث الذي يتميز بسرعة التغير وكثرته وشدته وحاجة الانسان فيه الى الركض العلمي والتكنولوجي السريع والمستمر ، وبالتالي حاجته الى اعادة بناء اوضاعه الاجتماعية والسياسية على نحو مؤات لذلك .

٧ ــ وهو قد يكون دليلا على خوفنا من المستقبل وخشيتنا من مجاهيله ودهاليزه المظلمة (في تصورنا) وذلك واضح من سيطرة كتب الموضوعات الاخرى على سوق الكتاب .

٨ ــ وفي تفسير ذلك نقول أنه يبدو أن المشكلة الرئيسية التي يعاني منها الفرد العربي والمجتمع العربي هي عجزه عن التوفيق بين ضغوط الماضي ومتطلبات الحاضر وتحديات المستقبل . لقد جعلنا فشلنا في التوفيق بين هذه الازمان ندير ظهرنا للمستقبل بدلا من أن ندير وجهنا اليه . اننا نتصرف تجاه الماضي وكأنه كان خيرا محضا ، وتجاه الحاضر وكأنه شر محض وتجاه المستقبل وكأنه الشر الاعظم القادم . ومن الجدير بالملاحظة بالنسبة لهذا الامر في الدول النامية ، أن ثقل الماضي لا يزال يجثم على حاضرها ويعرقل مسيرتها الى المستقبل ويجعلها بطيئة الى درجة التوقف ، وبذلك تعيش الدول النامية في اطار بعدين زمنيين هما بعد الماضي وبعد الحاضر فقط . ان حاضرها مثقل بالماضي ، وكأنه يحمله أبدا ، بينما تعيش الدول المتقدمة في اطار زمني مختلف

بعدا . هما الحاضر والمستقبل فقط . ان حاضرها مفعم بالمستقبل ، وكأنه يحمله أبدا . ولعل هذا الوضع أو الفرق بين الوضعين يفسر وجود تلك الفجوة الهائلة بينهمـــا .

٩ ــ لعل المسؤوليه في هذا التدني المركب في عدد الكتب المنشورة وفي نسبة الكتب العلمية تقع على المدرسة من رياض الاطفال الى الجامعة ، وعلى سائر المؤسسات التي بيدها التوجيه والتغيير أيضا . فطريقة التدريس والامتحانات وواقع التفاعل بين المعلم والتلميذ وبين التلميذ والكتاب والاداة والالة والحياة تولد في نفس التلميذ عزوفا عن الكتاب ومقتا للمدرسة . ولعل قيام التلاميذ برمي كتبهم ودفاترهم في نهاية العام الدراسي في براميل القمامة دليل على ذلك، مما يؤدي في النهاية الى قلة الطلب على الكتاب . وبالنسبة لبقية المؤسسات فانها بدلا من تطوير المدرسة النظامية وتطوير المدرسة الموازية لها المتمثلة في الصحافة والاذاعة والتلفزيون والسينما . . الخ لتعزيز التفكير الموضوعي أو العلمي الخلاق والدراسة المستقلة والعودة الى الكتب والمراجع والمصادر للبحث عن المعرفة والمعلومات والبيانات أو للدفاع عن فكرة أو دحضها ولتحرير المواطن من القيود المكبلة للفكر العلمي ، في اعاقة التقدم العلمي برعايتهـــا للاتجاهات المعوقــة له .

واخيرا فاننا اذا لم نعمل على حل المعادلات الصعبة السابقة حلا جذريـــا وصحيحا وبأسرع ما يكون فاننا قد لا ندخل نادي الدول المتقدمة ، بل وقد لا نبقى أعضاء في نادي الدول النامية أيضا ، لاننا سنجد أن الدول المتقدمة سابقة لنا بمضمار طويل وطويل لا قبل لنا بقطعه ، والدول النامية التي كنا زملاء لها في التخلف قد سبقتنا بكثير بينما بقينا دولا نائمة نسترجع الماضي التليد ونتباكى على الايام الماجدة وعندما لن ينفعنا الحلم الذي يقول « العرب أحسن أمة ومن شك في قوله كفر » ولا شعورنا المزيف بالتقدم كوننا نستخدم اخر مبتكرات العلم والتكنولوجيا التي تبيعها لنا الدول المتقدمة (والتي كان بعضها دولا نامية يوما ككوريا وتايوان) وكوننا نلبس اخر صرخات الازياء التي يفصلها غيرنا لنا فالعبرة ليست في اقتناء أو استهلاك نتائج أو معطيات العلم والتكنولوجيا التي يعرضها للبيع ويروج لها تجار العالم المتقدم ، وانما العبرة في امتلاك الاسباب او المقدمات التي تؤدي الى هذه النتائج أو المعطيات .

مثـــال للمقـــارنة :

لعل ايراد مثال واحد للمقارنة بـ ين نوع اهتمامات ومشاغل الكاتب والناشر والقارىء ونوع اهتمامات ومشاغل الكاتب والقارىء المتقدم ضروري لنتصور موقعنا من مسيرة العالم الحديث . لقد قامت شركة ماجروهل الامريكية للنشر

بتوزيع استبيان على اكثر من (١٤٠) شركة ومركز للبحوث في أميركا سنة ١٩٧٥ طالبة منها التنبؤ بابرز التطورات العلمية والتكنولوجية في العالم حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها . وقد طلبت الشركة من الجهات العلمية بيان سنة الانجاز العلمي والتكنولوجي للاكتشاف أو الاختراع أو التطوير الجديد وسنة جدواه الاقتصادية وكذلك سنة شيوعه بين الناس . ولقد تجمع للشركة في النهاية حصيلة ضخمة من التنبؤات العلمية (زادت عن ٢٢٥) مما يعد له ويطمح اليه العلماء هناك ، ومنها مثلا ان العلم سينجح في صنع السيارة الكهربائية سنة ١٩٧٨ وسيصبح بالامكان اقتنائها سنة ١٩٨٣ وستصبح عادية سنة ١٩٩٠ . كما ستتم السيطرة على خلايا الهرم والشيخوخة مع مطلع سنة ٢٠٠٠ . وستصبح السيارة الذرية سيارة الجميع سنة ٢٠٥٠ . أوليس معنى أن عهد الخيال الادبي التقليدي قد ولى من العالم المتقدم ، بل قد يكون قد ولى منه منذ اطلاق أول قمر صناعي ، ليحل محله عهد الخيال العلمي والتكنولوجي في مختلف نشاطات الانسان .

دراسات ومقترحات وتوصيات :

١ ــ أن يتلزم في المستقبل بقصر المعرض على الانتاج الكتابي في سنةمعينة، ولتكن السنة السابقة لتاريخ المعرض .

٢ ــ تخصيص جوائز قيمة لاحسن الكتب العلمية من حيث الدقة والقيمة والجدة ولاحسن كتب الاطفال والاعلان عن ذلك قبل مدة طويلة .

ندوة التجارة الدولية للعام ١٩٧٦ المشاكل والحلول ..

د. محمد يوسف علوان *

قامت اكاديمية القانون الامريكي والدولي التي يشرف عليها مركز القانون الدولي والمقارن بتنظيم دورتها الثالثة عشرة في الفترة ما بين اول حزيران (يونيو) والتاسع من تموز (يوليو) ١٩٧٦ ، وذلك في حرم جامعة تكساس في مدينة دالاس في الولايات المتحدة الامريكية . ومركز القانون الدولي والمقارن هو احد اقسام « مؤسسة القانون الجنوبية الغربية » . أما الاقسام الاخرى فهي : مركز الثقافة القانونية الدائمة ، المركز الثقافي الدولي للنفط والغاز ، ومركز الدراسات القانونية المحليـة .

ويهتم المركز بصفة خاصة بدراسة الدور الحالي والمأمول للقانون في حل الخلافات بين الدول من ناحية وتلك التي تنجم عن الاستثمارات الاجنبية في الخارج من ناحية اخرى . ولهذا السبب ، فان الاكاديمية تقوم بتنظيمدراسات تضم قانونيين من مختلف الدول لتبادل المعرفة في موضوعات القانون الدولي العام وللمقارنة بين الانظمة القانونية السائدة في دولهم .

وحتى العام ١٩٧٥ ، كان عدد من شارك في أعمال هذه الندوة(٥٩٦) قانونيا ينتمون الى ست وسبعين جنسية مختلفة . وشارك في دورة الاكاديمية لهـذا العام (٥٦) قانونيا ينتمون الى ٣٣ جنسية مختلفة . ومن بين هؤلاء أساتذة قانون في الجامعات ومحامون وقضـاة ومستشارون قانونيـون للحكـومات والشركـات .

وقام أساتذة متخصصون فيمجال الانظمة القانونية الداخلية بتقديم دراسات عن القانون التجاري الامريكي والقانون الدستوري الامريكي والقوانين التـي تحظر التكتلات في أمريكا وقوانين العمل وحماية الملكية الصناعية فيها . وقد تم تبادل وجهات النظر بين المشتركين حول افضل الانظمة القانونية الخاصة بهذه الموضوعـات .

وتطرقت الندوة الى موضوعات تتعلق بالقانون الدولي الـعام وتم تبادل الراي بصفة خاصة حول الصفقات التجاريـة الدوليـة وقانـون البحـار

* الاستاذ بقسم الادارة والعلوم السياسية في الجامعة الاردنية .

والاستثمارات الاجنبية في الخارج والقانون الذي يتعدى حدود الدول . هذا ، ويهمنا أن نعرض بوجه خاص للندوة التي تنظمها الاكاديمية والخاصة بالاستثمارات الاجنبية في الخارج والتي عقدت هذا العام في الفترة ما بين ١٥ ـ ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٧٦ في مدينة دالاس بولاية تكساس . وكان عنوان الندوة لهذا العام : التجارة الدولية في العام ١٩٧٦ : المشاكل والحلول . وقد تراس اعمال هذه الندوة السيد رتشارد لومبارد الذي يشغل وظيفة نائب رئيس المجلس الاستشاري لمركز القانون الدولي والامريكي فضلا عن أنه المستشار العام لشركة اكسون اكبر شركات النفط في العالم .

وفي اليوم الاول للندوة ابتدات الجلسة بكلمات الافتتاح ، وتلا ذلك مناقشة مقالة السيد جويل دافيدو وهو رئيس قسم التجارة الاجنبية ، فرع حظر التكتلات في وزارة العدل الامريكية ، والخاصة بتطبيق قوانين حظر التكتلات الامريكية في الخارج في ظروف عالم متغير . وعرض المتحدث للدور الجديدالذي يمكن أن تلعبه مبادىء خطر التكتلات الامريكية في ضوء نمو المؤسسات متعددة الجنسيات ومشكلة الكارتلات التي تدعمها الدولة وكذلك المقاطعة واثارها . واقترح الباحث اخيرا تقنين دولي خاص بحظرالتكتلات .

وتم في ذا تالجلسة الصباحية مناقشة بحث بعنوان انظمة التجارة الامريكية في الخارج . وقد تقدم بهذه الدراسة ميخائيل برادفيلد وهو شريك في شركة كول وبرادفيلد في واشنطن . وقد عرض كاتب البحث لسلطة الولايات المتحدة الامريكية في مد اختصاصها الى الخارج في مجال التجارة ، واعطى أمثلة لهذا الامتداد حاليا كما هو الحال بالنسبة للتشريع المحارب للمقاطعة وتشريعات حظر التكتلات ومراقبة التصدير ومراقبة الاصول الاجنبية واخيرا مسالة الاعلان عن ملكية الاسهم . وقد افرد المحاضر بحثا خاصا لمسألة المقاطعة العربية فتحدث عن المقاطعة في التجارة الدولية وعن موقف القانون الامريكي من هذه المسألة . وقال المحاضر ان القانون الامريكي الحالي يقتضي ضرورة الاعلان عن طلبات المقاطعة ولكنه لا يحرم التقيد بهذه الطلبات.

وعلى هامش هذه المحاضرة استطاع الكاتب الحصول على وثيقة صادرة عن وزارة التجارة الامريكية وهي عبارة عن نموذج يطلب من الامريكيين الذين يتعاملون تجاريا مع الخارج تعبئته وذلك بهدف معرفة ما يفرضه الاجانب من شروط خاصة بالمقاطعة حين التعامل مع رجال الاعمال الامريكيين . وهذه الوثيقة هي مجرد تطبيق لنص المادة ٣٦٩ فقرة ٣ من انظمة ادارة التصدير الامريكية . وتتضمن مقدمة الوثيقة كلمة يعقبها توقيع وزير التجارة الامريكية روجرز مارثون يقول فيها ان سياسة الولايات المتحدة تتضمن الاعتراض على

فرض القيود على التجارة وعلى طلبات المقاطعة التي تطلبها أو تفرضها الدول الاجنبية ضد الدول الصديقة للولايا تالمتحدة ، وانه يحظر على المصدرين الامريكيين أن يتخذوا أي عمل أو يقدموا اية معلومات أو أن يوقعوا اية اتفاقيات يكون من شأنها التمييز ضد مواطنين أو شركات أمريكية على اساس الجنس أو اللون أو الدين أو العنصر أو الاصل الوطني . ولكنهم يشجعون ويرجون بألا يقوموا بأية عمل أو أن يقدموا اية معلومات أو ان يوقعوا اية اتفاقيات من شأنها أن تؤدي الى تقييد التجارة أو المقاطعة ضد دولة صديقة للولايات المتحدة الامريكية . وتتضمن الوثيقة بعد ذلك نموذجا يطلب تعبئته بقصد معرفة ما اذا كان هناك طلبات أو رجاءات من بقل رجال الاعمال الاجانب موجهة لرجال الاعمال الامريكيين بهذا الخصوص . ومن الواضح أن القصد من مثل هذه المتطلبات انما هو الحيلولة دون المقاطعة العربية التي من شأنها أن تحد من تعامل رجال الاعمال الامريكيين مع دولة العدو الصهيوني .

وتراس جلسة ما بعد الظهر السيد آرنولد كرامر وهو عضو في المجلس الاستشاري لمركز القانون الدولي والمقارن . وتحدث في هذه الجلسة السيد مانويل كوهين وهو شريك في شركة ولمر ، كتلر وبكرنج في واشنطن ، وكان موضوع حديثه التطبيق الخارجي لقوانين الضمان الفدرالية . وتركز الحديث بوجه خاص على المادة ١٠ فقرة ب من قانون تبادل الضمانات الامريكي الذي صدر في العام ١٩٣٤ . واقترح المتحدث تطبيق هذا القانون الذي يقدم ضمانات كبرى للاستثمارات خصوصا فيما يتعلق بالتأميم على الاستثمارات الاجنبية في الخارج .

وفي الجلسة الصباحية ليوم الاربعاء ١٦ حزيران تراس اعمال الجلسة السيد هنري نولتي وهو عضو في المجلس الاستشاري لمركز القانون الدولي والمقارن ونائب رئيس ومستشار عام شركة فورد للسيارات في ميتشغان بأمريكا . وكان أول المتحدثين السيد بول بوكر وهو يشغل منصب رئيس مساعد وزير الخارجية الامريكية للشؤون الاقتصادية والاعمال التجارية ، وكان موضوع حديثه الخطوط العامة للمشروعات الاجنبية في الخارج وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وللامم المتحدة .

وتحدث بعد ذلك السيد سدني كون وهو شريك في احدى الشركات فيمدينة نيويورك . وكان موضوع حديثه قوانين حظر التكتلاتالاوروبية . وتركزالبحث على فحص القرارات الحديثة لمحكمة العدل الاوروبية والخاصة بحظر التكتلات وعلى سياسات واقتراحات اللجنة الاوروبية الخاصة بالاستثمارات المباشرة واتفاقيات المشاركة في دول السوق واجراءات الترخيص بالاستثمار فيها .

وفي جلسة ما بعد الظهر ، تراست المؤتمر السيدة الير كرزون ، وهي عضو في المجلس الاستشاري لمركز القانون الدولي والمقارن والمستشارة القانونية لصناعات علاءالدين في ولاية تينسي . وكان أول المتحدثين السيد بول موروفسكي وهو شريك في احدى المؤسسات في مدينة نيويورك . وكان موضوع حديثه السوق الاوروبية المشتركة وقوانين حماية الملكية الصناعية . وتركز البحث على القواعد الداخلية والاتفاقيات الدولية في نطاق دول السوق التسع والتي تحمي الملكية الصناعية في أوروبا وآثارها لرجال الاعمال الامريكيين والمهن القانونية بشكل عام .

وخصصت جلسة ما بعد الظهر للحديث في موضوع « الادارة الذاتية : ديمقراطية المشاركة في المؤسسات » . وكان المتحدث هو الاستاذ هانز سميث وهو أستاذ قانون في جامعة كولومبيا واستاذ زائر للقانون في جامعة باريس في فرنسا . وتناول البحث القوانين الاوروبية وخاصة في المانيا وهولندا وفرنسا والدنمارك الخاصة بمشاركة العمال في ادارة وارباح المشروعات التي يعملون بها ومقارنتها بالوضع في أمريكا . وقد خلص المتحدث الى أن الاتجاه الان في أوروبا هو نحو زيادة مشاركة العمال في الادارة والارباح .

وفي آخر ايام المؤتمر ، تراس الجلسة الصباحية ـ السيد توماس ساوثر وهو عضو في المجلس الاستشاري لمركز القانون الدولي والمقارن ونائب رئيس ومستشار عام لاحدى الشركات وتم في هذه الجلسة مناقشة ثلاثة بحوث تقدم بها على التوالي السيد كينيث ساندن ، مدير قسم التخطيط والسياسة الضرائبية في شركة برايس ووترهاوس في نيويورك والسيد وليم آوين وهو محامي في هيوستون بولاية تكساس ومستشار عام سابق لشركة البترول العربية الامريكية (الارامكو) وأخيرا السيد كورول هل نائب رئيس مؤسسة « بكتل الدولية » في سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا .

وكان موضوع المتحدث الاول خاصا بافاق الضريبة الدولية . وقام المحاضر بصفة خاصة بتحليل الاتجاهات الحديثة في الضريبة واثار مختلف الضرائب على التنافس بين رجال الاعمال . وأشار بعد ذلك الى تطور هذا الموضوع في السوق الاوروبية المشتركة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفي الامم المتحدة .

ولعل آخر بحثين كانا من اهم البحوث التي تناولتها الندوة للمستمع العربي فقد كان البحث الثاني خاصا بالشركات الاجنبية العاملة في السعودية. وتطرق السيد « آويين » في بحثه الى مختلف القوانين السعودية التي من المهم أن يعرفها المستثمر الاجنبي قبل أن يقوم بتوظيف أمواله في السعودية . واهم هذه

القوانين ما تعلق منها بتوظيف رؤوس الاموال والمتطلبات المالية واللـــوائح الخاصة بشؤون العمال والتأمين الاجتماعي وقوانين الضرائب السعودية .

أما البحث الثاني والاخير فهو يتعلق باتفاقيات المقاولة الدولية في الشرق الاوسط وقد بحث فيه السيد « هل » المسائل الخاصة بالمفاوضة من اجل ابرام هذه الاتفاقيات ومسائل القانون واجب التطبيق على هذه الاتفاقيات ولغتها والشروط الخاصة بالتعويض فيها والشروط المالية والضرائبيةوالتأمينية والقوة الطارئة والشروط الخاصة بالتحكيم ونهاية العقــد . وتشـــير هذه الدراسة بشكل خاص الى اتفاقيات المقاولة في المملكة العربية السعودية .

ومن الواضح أن هدف المؤتمر الذي ينظمه مركز القانون الدولي والمقارن أن هوالا تزويد القانونيين الاجانب بفكرة موجزة عن النظام القانوني الامريكي وبالتالي توجيه عناية هؤلاء الى الاهتمام بدراسة هذا النظام بشكل افضل .

ومن ناحية اخرى فان اقناع المشتركين الاجانب بأن المصالح الراسمالية الخاصة والامريكية بوجه خاص تقوم بدور هام في التنمية الاقتصادية الدولية هو اهم ما تطمح اليه هذه الندوة . ولعل اسماء وصفات الذين شاركوا في تقديم البحوث في ندوة الاستثمارات الاجنبية في الخارج تكشف بوضوح عـــن الهدف وراء عقدها . ولهذا السبب فان معظم اصحاب المقاولات كانوا يدعون الى اللجوء الى التحكيم لاجل حل الخلافات بين الدول والمستثمرين الاجـــانب والى التعويض حين التأميين وهي أوضاع اصبحت ترفضها الدول النامية . واخيرا فان من المهم ان اشير الى أن اعمال الندوة ستنشر في كتاب يصدر عن مؤسسة « ماثيو ، بندر » .

دليل المكتبات الجامعية

مع صدور عدد نيسان / ابريل ١٩٧٦ بدات مجلة العلوم الاجتماعية بنشر تقارير وملخصات اكاديمية عن الجامعات العربية متضمنة اوضاعها العلمية واقسامها ونشاطاتها ، ودورها في خدمة المجتمع .

وعملا بسياسةالتطوير التي أصبحت من معالم الخط العام للمجلة، وتمشيا مع التنويع ، نبدأ في هذاالعدد بالتعريف بالمكتبات الجامعية ، ضمن باب « دليل المكتبات الجامعية » .

وفي الصفحات القادمة نقدم نبذة مختصرة عن مكتبة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ، في المملكة العربية السعودية ، آملين من ذلك أن يتحقق التعريف الذي أردناه بالنشاطات المكتبية في الجامعات العربية وغير العربية .

مكتبات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

اولا : المكتبة المركزية :

أ ــ نبذة تاريخية

انشئت مكتبة الجامعة الاسلامية المركزية في عام ١٣٨١ هـ وكانت في بداية انشائها تحتوى ثلاثة الاف مجلد . وهي تضم الان ما يربو على ٣٢٫٠٠٠ مجلد من الكتب العربية والاجنبية والمخطوطات المصورة والصحف والدوريات موزعة على النحــو الاتي : ــ

١ ــ القسم العربي : يضم ٣٠٫٠٠٠ مجلد في مختلف فــروع المعرفــة الانسانية وتمثل كتب العلوم الاسلامية واللغوية والادبية والتاريخ الاسلامي نحوا من ٩٠٪ والباقي للمعارف العامة والفلسفة والاخلاق والعلوم الاجتماعية والبحتة والتطبيقية والفنــون .

٢ ــ القسم الاجنبي : يحوى هذا القسم نحوا من الف وخمسمائة مجــلد بمختلف اللغات الاجنبية والنية متجهة الى العناية بهذا القسم حتــى يقف الباحثون على ما كتب عن دينهم ولغتهم وأمتهم الاسلامية بغير اللغة العربية .

٣ ــ قسم التراث العربي : يضم هذا القسم نحــــوا من الف مخطوطة مصــــورة .

٤ ــ قسم الدوريات : ويشتمل على مجموعة مختارة من المجلات العربية والاسلامية وكافة التخصصات بالاضافة الى جانب الصحف المحلية .

وملحق بالمكتبة قسمان احدهما للتجليد به موظفون فنيون لتجليد ما تحتاجه المكتبة أما القسم الثاني فهو قسم التصويروهو قسم استحدث هذا العام .

ب : انشطة المكتبــة

١ ــ تفتح المكتبة ابوابها للاساتذة والطلاب والباحثين والموظفين وغيرهم من الدارســين للاطلاع والبحث وقد تم نقلها بحمد الله الى مبنى جديد يتوفر فيه الموقع الملائم والجو الهادىء والاثاث المريــح .

٢ ــ يجرى اعداد فهارس بطاقية بالمؤلف والعنوان وفهرس مصنف لكــل محتويات المكتبة وقد انتهى المختصون من اعداد نحو من ٩٥٪ من محتويات المكتبة وهي الخاصة بموضوعات المعارف العامة والفلسفة والاخلاق الاسلامية والعلوم الاجتماعية والبحتة والتطبيقية والفنون واللغات والاداب .

٣ ــ يتولى موظفون مختصون اعمال الخدمة المكتبية وارشاد القــــراء والباحثين وتعريفهم بكيفية الوصول الى المواد العلمية بالاضافة الى التعريف بالمراجع التي اعد لها قسم خاص .

ثانيا : المكتبات الفرعيــة

انشأت الجامعة مكتبات فرعية في الكليات والمعاهد والدور التابعة لخدمة هيئات التدريس والطلبة لها على النحــو الاتي :

١ ــ مكتبة كلية الشريعة .
٢ ــ مكتبة كلية الدعوة واصول الدين .
٣ ــ مكتبة كلية القرآن الكريم .
٤ ــ مكتبة كلية الحــديث .
٥ ــ مكتبة كلية اللغة العربية .
٦ ــ مكتبة الدراسات العليــا .
٧ ــ مكتبة المعهدين الثانوي والاعدادي .
٨ ــ مكتبة دار الحديث بمكة .
٩ ــ مكتبة دار الحديث بالمدينة .

ثالثــا : تصورات المستقبل

تهدف الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة الى تطوير مكتبتها المركزية لتصبح اكبر مكتبة اسلامية في الشرق الاوسط لخدمة الدين والمسلمين في جميع أنحاء العالم خاصة وأن الجامعة الاسلامية تضم طلبة من جميع انحاء العــــالم الاسلامي ينتمون الى ٧٥ قطرا في اسيا وافريقيا وأوروبا والامريكتين ويكونون ٧٧٪ من اجمالي الطلاب وهي في سبيل ذلك قد وضعت خطة متكاملة لتشييد مبنى جديد على أحدث النظم الفنية والهندسية وبناء مجموعات جديدة في كل التخصصات من الكتب العربية والاجنبية ومن الدوريات والصحف وقد شكلت لهذا الغرض لجان تزويد تتولى اختيار وشراء الكتب من مراكز انتاجها كمــا انها بسبيل انشاء مركز مستقل للتراث الاسلامي يضم مصورات للمخطوطات العربية المتناثرة في أنحاء العالم والقيام بتحقيقه ونشره .

ولتحقيق ذلك وضعت الجامعة خطة بدأت تنفيذها في صيف العــام الماضي ١٣٩٦/٩٥ هـ . لايفاد متخصصة الى كافة بلاد العالم لاختيار المخطوطــات وتصويرها وقد سافرت فعلا بعثات الى المغرب والهند واليمن وقد عادت بحصيلة وافرة من المخطوطات مصورة على الميكروفيلم وهي الان بصدد وضع فهرس مفصل لها يصدر قريبــا باذن الله .

قاموس الترجمة والتعريب

قاموس الترجمــة والتعريب

مع صدور هذا العدد ، واستمرارا في سياسة التطوير التي انتهجتها مجلة العلوم الاجتماعية ، منذ صدور عدد نيسان / ابريل ١٩٧٦ . نواصل معالجة موضوع الترجمة والتعريب في مجال العلوم الاجتماعية ، تمهيدا لعقد مؤتمر خاص بهذا الموضوع مستقبلا .

وفي هذا العدد ، نخصص الصفحات التالية لمصطلحات التنمية الاجتماعية كما وضعها الدكتور أحمد زكي بـــدوي .

ونأمل أن تتحقق الاهداف التي رجوناها من هـــذا العرض ، كـــما نعد باستكمال تقديم ترجمات أخرى لمصطلحات العلوم الاجتماعية المختلفة .

مصطلحات التنمية الاجتماعية

المصطلح	الترجمة
Adaptation	تكيف
Adult education	تعليم الكبار
Backwardness	تخلف
Birth Control	تنظيم النسل
Community	مجتمع محلي
Community development	تنمية المجتمع
Community disorganisation	تفكك المجتمع
Community organisation	تنظيم المجتمع
Community service	خدمة المجتمع
Community worker	أخصائي تنمية المجتمع
Contraception	تحديد النسل
Cooperation	تعاون
Coordination	تنسيق
Cost of living	تكلفة المعيشة
Criminality	ظاهرة الجريمة
Decentralisation	لا مركزية
Degeneration	انحطاط ، انحلال
Democracy	ديموغرافية
Density of population	كثافة السكان
Depopulation	تقليل السكان
Deviation	انحراف
Discrimination	تفرقة
Economic development	تنمية اقتصادية
Emigration	هجرة نازحة
Enlightenment	توعية ، تنوير
Environmental protection	حماية البيئة
Extension services	خدمات الارشاد
Health services	خدمات صحية
Housing	اسكان
Human resources	موارد بشرية
Immigration	هجرة وافدة

المصطلح	الترجمة
Income security	ضمان الدخل
Industrial welfare work	رعاية اجتماعية لعمال الصناعة
Internal migration	هجرة داخلية
Leisure organisation	تنظيم أوقات الفراغ
Living conditions	احوال المعيشة
Maladaptation	عدم التكيف
Manpower development	تنمية القوى العاملة
Mass communication	اتصال جماهيري
Mass culture	ثقافة جماهيرية
National income	دخل قومي
National planning	تخطيط قومي
Neighbourhood worker	أخصائي تنمية المجتمع
Population density	كثافة السكان
Preventive measures	وسائل وقائية
Prosperity index	دليل الرفاهية
Public assistance	مساعدة عامة
Public welfare	رفاهية عامة
Regional planning	تخطيط اقليمي
Rural development	تنمية ريفية
Social action	عمل جماعي
Social adjustment	توافق اجتماعي
Social backwardness	تخلف اجتماعي
Social change	تغير اجتماعي
Social defense	دفاع اجتماعي
Social development	تنمية اجتماعية
Social development officer	أخصائي تنمية المجتمع
Social disorganisation	تفكك اجتماعي
Social hygiene	صحة اجتماعية
Social inequality	عدم المساواة الاجتماعية
Social justice	عدالة اجتماعية
Social legislation	تشريع اجتماعي
Social mindedness	وعي اجتماعي
Social organisation	تنظيم اجتماعي
Social planning	تخطيط اجتماعي

المصطلح	الترجمة
Social policy	سياسة اجتماعية
Social reform	اصلاح اجتماعي
Social research	بحث اجتماعي
Social rights	حقوق اجتماعية
Social security	ضمان اجتماعي
Social services	خدمات اجتماعية
Social welfare	رفاهية اجتماعية
Standard of living	مستوى المعيشة
Working population	داخلون في قوة العمل
Youth welfare	رعاية الشباب

ملخصات

استراتيجيات المواصلات في الدول النامية

د. رياض مهايني

تهدف هذه الدراسة الى تحليل مجموعة من الاستراتيجيات الخاصة بالمواصلات وبالذات لتلبية احتياجات التنمية . ويشير المؤلف الى ان استراتيجية المواصلات تلعب دورين بارزين :

أولهما ، تحقيق الاكتفاء في الطلبات الخاصة بالمواصلات وذلك عبر تحسين قدرة المواصلات .

وثانيهما ، ان استراتيجية المواصلات ـ علاوة على متغيرات اخرى ضرورية ـ تولد امكانية للتقدم على المدى البعيد .

كذلك يصف المؤلف الاستراتيجيات التي هي موضع الاستعمال الآن على اساس أنها اما استراتيجيات غير متوازنة أو متوازنة ، ويخلص الى ضرورة ايجاد استراتيجية بديلة تمتاز بتخطي النواقص القائمة حاليا . وهذا أمر يساعد في ارساء قواعد اساسية للنمو الاقتصادي في البلدان النامية بحيث يلبي الاحتياجات الخاصة بالتنمية سواء كانت هذه احتياجات قصيرة أو بعيدة المدى .

المحاسبة كوسيلة للتنمية الاقتصادية

د. شعيب عبد الله

يهدف هذا البحث الى ابراز الدور الذي يمكن ان تلعبه المحاسبة في خدمة التنمية الاقتصادية التي تشهدها الدولة النامية بصفة عامة والكويت بصفة خاصة .

لقد عرض الباحث اولا البيئة الاقتصادية في الكويت ثم تطرق للقوانين التي تنظم مهنة المحاسبة والقوانين التي لها تأثير على مهنة المحاسبة وبعد ذلك استعرض البحث تطور تعليم المحاسبة في الكويت .

ويتابع الباحث بدراسة القواعد المحاسبية المتعارف عليها في الكويت بصفة عامة وفي هذا المجال اظهر الباحث مدى قصور هذه القواعد وعدم مواكبتها للتطور المستمر في مهنة المحاسبة .

والنقطة الرئيسية التي تعنى بها الدراسة هي ابراز دور المحاسبة في التنمية الاقتصادية ولتوضيح هذا الدور الذي تلعبه المحاسبة في التنمية فقد ناقش البحث دور المحاسبة في التخطيط والرقابة على المستوى القومي والخاص وفي النهاية اورد الباحث توصيات يمكن بواسطتها تلافي نواحي قصور المحاسبة في الكويت ومن ناحية اخرى تدعيم دور المحاسبة في مجال التنمية الاقتصادية .

قواعد وأسس النشر في
مجلة العلوم الاجتماعية

تطمح « مجلة العلوم الاجتماعية » الصادرة عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت ، لأن تكون منبرا بارزا من منابر الأكاديميين العرب ، وترغب في أن تتخصص في الأبحاث (باللغتين العربية والانجليزية) المهتمة بالصروح النظرية في كافة حقول العلوم الاجتماعية (ابتكارا وعرضا ونقدا) . وهي مهتمة ، في الوقت ذاته ، في مقالات النظرية متوسطة المدى – التي تبحث شؤون المناطق الاقليمية – على أساس معاملة المناطق هذه –كوحدات مستقلة وبخاصة في الدول النامية في آسيا ، وافريقيا ، وأميركا اللاتينية. وأخيرا ، فان المجلة مستعدة النشر الدراسات الخاصة ببلد معين طالما أن هذه الدراسات تتحرك ضمن اطار الانسجام أو النقد أو التعديل لواحدة ، أو أكثر ، من النظريات الفاعلة في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية.

١ – الأبحاث والدراسات :

ترحب المجلة بنشر الأبحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأي من حقول العلوم الاجتماعية التي تهدف الى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة .

وتقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي أو (٤٠٠٠) كلمة ، وذلك عدا الحواش اللازمة . أما الأبحاث التي تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت أو خارجها ، فيجب ألا ترسل للنشر الا بعد أن تتم مناقشتها ، وبالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العلمية التي تقوم المجلة بنشرها .

أ – ملاحظات وقواعد محددة :

وكي يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر ، يؤمل أن يراعى واضع البحث الملاحظات التالية : – (١) اعتماد الأصول العلمية في اعداد وكتابة البحث . (٢) ألا يكون قد سبق نشره . (٣) أن تزود المجلة بثلاث نسخ من الدراسة المراد نشرها . (٤) تضمين غطاء عنوان البحث بأقل عدد ممكن من الكيبات اضافة الى اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه . ويرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف ، خاصة درجة تحصيله العلمي وتخصصه الدقيق ، وانتاجه المنشور ، وعنوانه الكامل . (٥) ترسل الأبحاث معنونة الى سكرتير التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة ، جامعة الكويت ، الكويت ، ص.ب : ٥٤٨٦ .

وبعد أن تصل الأبحاث الى سكرتارية التحرير يتم عرضها ، في العادة ، على واحد أو أكثر من المختصين الذين ترى هيئة التحرير أن بامكانهم اعطاء رأي محدد في صلاحيتها للنشر في المجلة . وفي خطوة لاحقة ، تقوم سكرتارية التحرير بتبليغ أصحاب الأبحاث المقدمة بالرأي النهائي لهيئة التحرير بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التالية : (أ) يبلغ أصحاب الأبحاث التي تقبل عن موعد النشر ، كما ترسل اليهم نسخة من العدد الذي يحوي أبحاثهم مجانا . (ب) أما الأبحاث التي ترى هيئة التحرير أو مستشار التحرير وجوب اجراء بعض التعديلات أو الاضافات اليها قبل نشرها ، فستعاد الى أصحابها مع ملاحظات هيئة التحرير كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر . (جـ) وفي حالة استحالة نشر بعض الأبحاث في المجلة

بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، أو بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، أو غير ذلك من الأسباب ، فان سكرتارية المجلة ستقوم بتبليغ أصحابها بذلك .

ب – ملاحظات وقواعد عامة :

(١) الأبحاث التي تصل الى المجلة لا ترد الى أصحابها . (٢) تبلغ سكرتارية التحرير مقدمي الأبحاث عن استلامها لأبحاثهم خلال أسبوع من تاريخ الاستلام ، وتبلغهم عن قرارها فيا يختص بامكانية النشر خلال مدة لا تتجاوز الثمانية أسابيع . (٣) يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية أخرى للنشر ، أن يقوم بتبليغ سكرتارية تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة أخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فان المجلة سوف تعتذر عن قبول أية أبحاث أخرى في المستقبل من صاحب البحث . (٤) تزول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجلة . (٥) تدفع المجلة لأصحاب الأبحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية مقدارها (٦٠) ستين دينارا كويتيا . علاوة على هدية مجانية تتكون من (١٠) مستخرجات عن المقالة ونسخة مجانية من العدد ذاته .

٢ – مراجعات الكتب :

وبالاضافة الى نشر الأبحاث العلمية المختلفة ، تقوم « مجلة العلوم الاجتماعية » بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التالية : (١) أن تكون الكتب المنوي مراجعتها حديثة النشر . (٢) أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى . (٣) أن يكون حجم النقد والمراجعة بحدود ٤ صفحات من الحجم العادي والا يتجاوز (١٠٠٠) كلمة وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر أو ضمني ، الى ثلاثة أقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج . (٤) أن يرسل منها ثلاث نسخ . (٥) أن تحوي الصفحة الأولى عنوان الكتاب الدقيق واسم المؤلف ودار النشر وتاريخه مع ذكر عدد صفحات الكتاب وثمنه ان أمكن . وفي حال نشر الكتب في الأصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الأصلية ذاتها . (٦) ولما كانت سياسة المجلة تقضي بأن تراجع الكتب التي تقرها هيئة التحرير ، فلن تقبل المراجعات التي لا يحصل أصحابها على موافقة مسبقة حولها من هيئة التحرير . وعلى أية حال ، ستقوم سكرتارية المجلة باقتراح قائمة كتب ودراسات ترغب في عرضها ونقدها . (٧) تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض ونقد أحد الكتب التي تقرها المجلة مكافأة مالية مقدارها (٢٠) دينارا كويتيا ، علاوة على نسختين مجانيتين عن العدد الذي نشرت فيه المراجعة .

٣ – الندوات العلمية :

وايمانا من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الآراء والاجتهادات ، ودراكا منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الأكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار ندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ أشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على أن تكون هذه الندوات معقودة بناء على تنظيم ودعوة سكرتارية التحرير . وفي هذا المجال ، ترحب هيئة التحرير بأية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره أن المجلة ستدفع مكافأة تشجيعية لكل مساهم في الندوة قدرها (٣٠) دينارا كويتيا ، عدا مصاريف السفر والاقامة اذا ما استضافت

أحدا ، أو دعتها احدى المؤسسات .

٤ – تقارير خاصة :

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافأة مالية قدرها (٢٠) دينـارا كويتيـا لكل تقرير علمي خاص يغطى بشكل شامل ومنظم أخبار وتنظيم وأبحـاث واستخلاصات المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الأكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة . وأخيرا ، تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من أخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به ذلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤ ون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفـة . .

المعرفة

مجلة ثقافية شهرية

رئيس التحرير : صفوان قدسي

★ : **المراسلات** : باسم رئاسة التحرير : جادة الروضة ـ دمشق ـ الجمهورية العربية السورية

★ : **الاشتراك السنوي** :

خارج الجمهورية العربية السورية. ما يعادل ١٢ ليرة سورية مضافا اليها اجر البريد (العادي او الجوي) حسب رغبة المشترك ٠

★ : الاشتراك يرسل حوالة بريدية اوشيكا او يدفع نقدا الى :

محاسب مجلة المعرفة ـ جادة الروضة ـ دمشق

★ : **يتلقى المشترك كل سنة كتابا هدية من منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ٠**

ثمن العدد :

١٠٠ قرش سوري
١٠٠ قرش لبناني
١٢٥ فلس اردني
١٢٥ فلس عراقي
٢٠٠ فلس كويتي
٥ر٢ روبية
٥ر٣ شيلن

١٥ قرشا مصريا
١٥ قرشا سودانيا
١٥ قرشا ليبيا
ريالان سعوديان
٥ر٣ دينار جزائري
درهمان مغربيان
درهمان تونسيان

II. REVIEWS :

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance.

1 - The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)

2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).

3 - Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university or institute with which the reviewer is currently associated.

4 - The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5 - The remuneration for a book review is 20 KD. ($60 U.S.).

III. SPECIAL REPORTS :

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to :

Managing Editor,
Journal of the Social Sciences,
P.O. Box 5486,
Kuwait University,
KUWAIT.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES :

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields. Anthropology, Economics, History. Liguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication :

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.
2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information; exact title of the article, full name of the author, and name of the university or institute with which the author is associated.
3) A separate sheet should be attached listing the following information: academic achievements, previous publications, exact current address.
4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
5) Publication procedures are as follows :
   - a - An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).
   - b - If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.
   - c - Remuneration for an article accepted for publication will be 60 K.D. (approx 180$ US). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.
   - d - Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

PROBLEMS IN FINANCING ECONOMIC GROWTH

A. R. Salman

The paper deals with, and brings out, to critical discussion some of the measures which are suggested to safeguard and ensure the purchasing power of the (already received) oil revenue.

Two main measures are discussed under this leading :

1 - That which is affected from the employment of some key currencies, such as the dollar, as the unit of account, for calculating the revenue, and for the payment of oil. It is suggested that because of the fregrent charge in rate of exchange of these currencies during the last decade or so; another unit of account, with a more or less, fixed rate of exchange, should be employed for this purpose, suc has the SDR, or similar unit.

2 - The other measure which is suggested is that which safeguard against the rise in the prices of the imported manufactured goods. An indexation or a link between the rise of these prices and the price of oil should be maintained.

The paper also deals with the necessity of manufacturing the Crude Oil by the (OPEC) instead of exporting it as such. This measure ought to increase the income received for each quantity of oil.

It is also, suggested that the Arab countries should provide and be self-sufficient in agricultural products needed for their consumption.

By so doing, they can divert the financial resources which previously were spent or imported food, to economic development and growth.

FORMS OF ARAB ECONOMIC COOPERATION : A CASE STUDY

S. Al - Khasawneh

The Author in this article discusses analytically the Jordanian-Syrian Economic Cooperation Agreement.

He points out its main objectives, and the feasibility of their realization. Then he discusses the scope and dimensions of such cooperation, pointing out its accomplishments, and the means by which we can make better use of these accomplishments.

He also does not fail to discuss some of the obstacles to this cooperation. He concludes emphasizing the real to continuously develop the economic cooperation between the two countries.

29

A THEORETICAL MODEL FOR MANAGERIAL MANPOWER PLANNING IN KUWAIT

Aly El Salmi

The article addresses itself to the problem of planning managerial manpower to meet the anticipated requirements of economic and social development in the State of Kuwait.

After a review of the effect of managerial skills on developmental projects, the article presents a theoretical model that can be used to forecast managerial manpower. Using this model as hypothetical basis, the indications are that Kuwait requires up to 2480 managers of different specializations over the period 1976/1980.

ECONOMIC THOUGHT IN THE IDEAS OF IBN KHALDOUN

M. Al-Habib

While it is well-known that most economic concepts, problems, and issues can be traced back to the works in economic thought of the Mercantalists, Physiocrats, and the Classical economists, the aim of this paper, in line with similar works, is to trace these concepts furtherback, indeed, several centuries namely, to an Arab writer from North Africa, Abdul Rahman Ibn Khaldoun (1332-1406). He, keenly and intelligently, dealt with economic concepts in several chapters of his famous work the Introduction of Ibn Khaldoun. This work makes facinating reading as he discussed such issues as: historical materialism, division of labour, private property, stages of economic growth, rent, inflation, economic sociology, value theory, many historians of economic thought have previously give full credit to the development of these concepts to European writers. It is time that we, the Arab intellectuals, should investigate our past intellectual heritage and present its remarkable contribution to science and modern civilization.

27·

12. Wilfred Owen, **Strategy for Mobility.** op. cit., p. 40.
13. Ibid, p. 42.
14. See Holland Hunter, **Soviet Transport Policy.** Cambridge: Harvard University Press, 1957. See also Jan S. Pryloyla, "Transportation in Communist China", **Land Economics,** Vol. XLII, No. 3 (August 1966), pp. 268-281.
15. See Holland Hunter, **Soviet Transport Experience : The Lessons for Other Countries.** Washington, D.C. : The Brookings Institution, 1968, pp. 1-32.
16. Transport is not really a sector like the industrial or the agricultural sectors. It is a facilitative sector that connects different economic activities to each other. As such, transport, as an economic good, is rarely pursued for its own sake. It is always serving other purposes and goals.
17. For examples of such a process, see Hans A. Adler, **Sector and Project Planning in Transportation.** Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1965, and John R. Meyer (ed.), **Techniques of Transport Planning, Vol. II : System Analysis and Simultation Models.** Washington, D.C. : The Brookings Institution, 1971.
18. See Government of India, Planning Commission, Committee on Transport Policy and Coordination, **Final Report,** 1966.
19. See for example William Alonso, "Urban and Regional Imbalances in Economic Development", **Economic Development and Cultural Change,** Vol. 28, No. 2, January 1970, pp. 204-218; Walter Stohr and Paul Pederson, "Economic Integration and the Spatial Development of South America", **American Behavioral Scientist,** Vol. 12, No. 5, May-June 1969, pp. 2-12.
20. See Labh S. Sachdev and R. G. Hennes, "Planning Rural Highways in India", **Traffic Quarterly,** Vol. 23, No. 4, October 1969, pp. 573-586.

FOOTNOTES

1. This is why transport is a key variable in most location theories. See Walter Isard, **Location and Space Economy.** Cambridge: MIT Press, 1956; see also William Alonso, **Location and Land Use.** Cambridge: Harvard University Press, 1964.
2. The term "developing countries" is used here to denote most countries in Asia, Africa and Latin America. The analysis in this article is applicable also to the newly oil-rich countries and to economically disadvantaged regions in industrial countries.
3. See Wilfred Owen, **Strategy for Mobility.** Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1956; and Riad G. Mahayni, **Transportation Planning in Third-World Countries: An Annotated Bibliography.** Monticello: Council of Planning Librarians, Exchange Bibliography No. 1108, August 1976.
4. For further discussion on these factors, see Riad G. Mahayni, "Spatial Integration and Transportation Planning in Third-World Countries", in Leslie S. Pollock (ed.) **Frontiers of Transportation Planning.** Washington, D.C.: The American Institute of Planners, 1975, pp. 59-80.
5. Jan Tinbergen, **The Design of Development.** Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1958, pp. 31-32.
6. W. A. Lewis, **The Theory of Economic** Growth. London: George Allen and Union Ltd., 1956, pp. 210-211.
7. S. Kuznets, "Quantitative Aspects of Economic Growth of Nations", **Economic Development and Cultural Change,** Vol. VIII, No. 4, Part II (July 1960), pp. 37-38.
8. Drazen Bejakavic, "The Share of Transport and Communications in Total Investment", **Journal of Transport Economics and Policy,** Vol. IV, No. 3 (September 1970), pp. 337-343.
9. The author combined the share of investments in communications with transportation in his analysis.
10. For a review of such behavioral models see Gary Fromm (ed.) **Transport Investments and Economic Development.** Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1965 and Roger L. Creighton, **Urban Transportation Planning.** Urbana University of Illinois Press, 1970.
11. The terms unbalanced and balanced are borrowed from two leading regional economic growth theories. See Albert O. Hirschmen, **The Strategy of Economic Development.** New Haven: Yale University Press, 1958, and Ragner Nurkse, **Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries and Patterns of Trade and Development.** New York: Oxford University Press, 1967.

25

The special transport situation in developing countries suggests the need for an integrated transport strategy to guide investments in this facilitative sector. Such a strategy has to be an extension of a development strategy simply because of the internal and external dependencies associated with transport. Many developing countries are aiming for economic integration. Economic integration has more than a pure economic dimension. It includes also social, political, and environmental dimentions that are reflected in the multiplicity of goals inherent in every development plan. What this requires in terms of transport, among other things, is to replace the fragmented project-by-project and mode-by-mode approach by a strategy that accounts for the dynamic as well as the passive aspects of transportation investments.

The most common transport strategies in developing countries are the balanced and the overcapitalization-unbalanced strategies. Each, operating alone, has disadvantages. A balanced transport strategy that attempts to satisfy existing and forecasted transport demands according to established and existing behavioral relationships ingores the dynamic dimension of investments in transportation. An overcapitalization in transport strategy that is neither integrated with other investments nor coordinated within the transport sector itself is wasteful.

A combination of balanced and an overcapitalization in transport strategies, however, offers a suitable course of action for developmental purposes. A balanced transport strategy allocates for immediate and obvious transport needs, whereas an over-capitalization strategy can be utilized to bring about some of the desirable changes in the macroeconomic space of a developing country. In this way, the most urgent transport needs can be met at the same time that overall long-range development objectives are pursued.

There is no all-encompassing transport strategy that is suitable for every developing country. Although these countries share a desire for development, their planning environmnt is not the same. Therefore, duplicating a successful transport strategy of one country in another country may prove harmful if the particulars of the planning environment are not considered. This does not mean that the lessons gained from outside experiences, whether from developed or developing countries, are not valuable. On the contrary, such experiences enrich local ones in terms of formulating a suitable transport strategy.

AN INTEGRATED TRANSPORT STRATEGY

The ultimate objective of every transport strategy is to minimize the spatial friction that separates the locations of human activities. Minimizing this friction should not be equated with supplying more and more transport capacity. Congestion on major urban highways in cities of the United States illustrates how relative immobility can result from stressing transportation, and particularly one mode, as the only cure for improving accessibility. Therefore, in order to achieve the above objective, every transport strategy should also aim at minimizing the need to travel through the use of locational policies and land-use planning.

Further, the passive and dynamic aspects of investments in transportation in developing countries dictates the need for evaluating these investments in terms of their contributions to national development planning. In other words, transportation investments should be recognized as not just passive in nature, meeting transport demands, but also dynamic in the sense that they can act as a catalyst to national development, particularly in outlying regions and in rural areas of a country. One of the distinguishing characteristics of transport networks in many developing countries is their concentration around major cities and between them. This concentration is a manifestation of the concentration of political and social institutions and the agglomeration of productive activities in the so-called primate centers. 19 The transport situations in these centers are not much different from those of cities in industrial countries. Rural transport, however, is still dependent on human and animal energies, 20 and the accessibility to rural settlements, not to mention their accessibility to each other, is still low.

A strategy of undercapitalization in transport assumes that since it is difficult to predict future activities in time and space, the main function of a transport strategy, then, is to identify major bottlenecks and to alleviate them as efficiently as possible. The trade-off here is between the certainty of transport demands and tolerable levels of congestion. This deemphasis of transport shows that large-scale, expensive transport facilities need not be laid down before industry and agriculture begin to grow.

The lessons from the experiences of various countries suggest that undercapitalization in transport should not be equated to mean the neglect of this important sector. The low levels of mobility and accessibility present in most developing countries reflect the years of neglect that these countries experienced during the colonial era. The transport experiences of socialist countries indicate that transportation investments are concomitant with, and not a pre-condition for, economic development. It also suggests that since transport demands are derived demands, 16 a transport strategy should be an integral part of a development strategy. Consequently, one has to look beyond the transport sector in order to account for inter-sectoral transport dependencies and possibilities for substituting transport needs by proper locational policies. One has also to account for the complementary nature of the various transportation modes to minimize spatial friction.

Balanced Transport Strategy

A balanced transport strategy attempts to establish an equilibrium between transport demands and transport supply. Transportation investments are only made according to the levels of existing and forecasted transporation demands, and their timing is phased to correspond to the rate of traffic growth. This strategy implies neither a spatial balance among the different regions of a country nor a balance of investment among the various modes.

India is one of the few developing countries that allocates funds for transportation investments using a transportation planning process and according to the requirements of its development plans. 17 The emphasis in its transport strategy during the period of the first two five-year plans was on rehabilitating and expanding the railway network. This emphasis was shifted later to account for the needs of the development plan as documented by the first report of the Committee of Transport Policy and Coordination. 18.

The task of overcoming transport barriers in Colombia absorbed a large share of public expenditures for a few years. The transport share of total public investments by all governmental units amounted to 41 percent in 1959 as compared to 12 percent for housing, 10 percent for agriculture, 2 percent for industry, 3 percent for education, and only 1 percent for health services. 12

Another example of the big push in transport is provided by the experience of Turkey. During the period between 1948 and 1957 half of all invstments made by the national government was in transport and communication. This is compared to 28 percent in agriculture, 13 percent in other public works, and 7 percent in industry, power and mining. 13.

The dilemma presented by overcapitalization in transport is that although transport is necessary for linking activities and settlements to each other, it is by no means sufficient for "triggering" economic development. Thus, singleminded attention to tranport is not a prescription for initiating economic development.

Undercapitalization in Transport. The inadequate transportation systems in many developing countries reflect the insignificant attention that the transport sector received during the colonial era. These countries were considered as a source of primary goods and as a market for the finished products of industrial countries. Investments in basic infrastructure, as in transport, were made with these purposes in mind.

Undercapitalization in transportation capacity also indicates the secondary importance placed on transport and the assumption that transport is a means and not an end by itself; that is, investments to increase the capacity of a transportation system are made as a response to existing rather than latent traffic demands. Such expansions become necessary when deficiencies in the transport sector start hindering development and also when the costs of congestion drain the potential growth of other sectors in the economy.

The prime example of a strategy of undercapitalization in transport is offered by the experiences of Russia and other socialist countries. 14 Such strategy was an outgrowth of the industrial location policy enunciated by the Soviets during the mid 1920's. The two major precepts of this policy were to locate industry more evenly among the different regions of the country and to move it closer to the sources of fuel, raw materials, and markets. 15 The transport share of national funding was drastically cut in favour of other sectors, especially industry.

A transport strategy in a developing country plays two important roles. The first role can be described as a passive one. It relates mainly to satisfying increasing transportation demands by improving the capacity of a transportation system, and its approach is behavioral in nature in that it attempts to find a proper resolution to a specific transport problem. 10 The second role is a dynamic one. It is more of a policy variable that can be used with other policy variables in order to generate long-range alternative programs aimed at attaining some desirable ends. These two roles are envisioned to be complementary to each other. Realignment of the spatial distributions of activities, for examples, tends to be gradual and as such making the dynamic aspects of transportation planning longer in range than the passive ones. Further, solutions that may seem satisfactory from the standpoint of transportation do not necessarily mean that they are also satisfactory for development as a whole. Two transport strategies, namely : unbalanced and balanced transport strategies, 11 that consider either one or both of these roles of transportation investments are discussed below.

Unbalanced Transport Strategy

An unbalanced transport strategy, as the name implies, relaxes the commonly held precept of equilibrium between transport demand and transport supply. The unbalanced nature of this strategy can be viewed in two ways. The first emphasizes an overcapitalization in transport capacity, where transport supply exceeds transport demands. The second stresses undercapitalization in transport capacity, where investments are made only when the transport sector starts acting as a bottleneck for future development.

Overcapitalization in Transport. The strategy of overcapitalization in transport originated with the belief that once a transport investment is made, productive investments will follow : that is, investments in transportation can initiate economic development. The most common example cited as a proof of this belief is the role played by railway during the nineteenth century in many industrial countries.

Overcapitalization in transport, be it in railways or any other mode, means less investment in directly productive activities and necessary services. Two recent examples from developing countries show what happens when a country makes an extraordinary commitment of scarce resources for improving its transport system.

Table II
Share of Transport Investments
After World War II

A Country's Income per Capita	Percentage of Transport Share
Below $100	27
$100 — $200	15
$200 — $500	19
Over $500	9
Socialist Countries	12

Sources : Drazen Bejakavic, "The Share of Transport and Communications in Total Investment", **Journal of Transport Economics and Policy**, Vol. IV, No. 3. (September 1970), pp. 337-343.

Both authors suggest that the share of transportation investments from total public investments is a substantial one. Their quantitative analysis, however, ignores the nature and the type of these investments. On the one hand, these investments can be directed toward the construction of a primary transportation network with the aim of improving the general level of accessibility of human settlements. On the other hand, these investments could be more directed toward the development of new transportation modes or the modernization of existing ones. It is suggested that the first case is more descriptive of the case of many developing countries. The relationship between these two types of transportation investments is not an exclusive one. Rather, this relationship reflects the multiple roles that transportation plays in the economic well-being of countries.

ALTERNATIVE TRANSPORT STRATEGIES

A transport strategy represents an approach adopted by a government for planning, operating and maintaining a transport system. It represents an extension of a developmental strategy, and its ultimate function is to minimize the spatial friction that separates the locations of different activities.

19
to national income per capita. 7 Table 1 gives a summary of this data. He found the average share of transportation investments from total public investments to be almost identical for the three groups ranging from 14.9 to 15.3 percent. The range within each group, however, was high.

Table I
Share of Transport Investments
(1951 — 1957)

A Country's Income Per Capita	Percentage of Transport Share
Below $160	15.3
$160 — $500	15.2
Over $500	14.9

Sources : Simon Kuznets, "Quantitative Aspects of Economic Growth of Nations", **Economic Development and Cultural Change**, Vol. III, No. 4, Part II (July 1960), pp. 37 - 38.

Drazan Bejakavic examined the same question using data from 45 countries. He arranged his data in five groups also according to national income per capita and for investments in transportation after World War II. The last group included only the socialist countries. 8 Table II gives a summary of his data. 9 Bejakavic found the difference in the average transport shares among the five groups to be much larger. The range within each group, however, was less than the ones indicated in Kuznets' study.

TRANSPORT STRATEGIES IN DEVELOPING COUNTRIES

R. Mahayni *

The primary objective of a national transport policy in most countries is to enable the movement of people and goods at minimum costs with established levels of safety and convenience and with minimum pollution and energy expenditures. Transportation, as a basic infrastructure, is a pre-requisite and a necessary input to the functioning of many productive activities. 1. It is one of factors which shapes the spatial distribution of the economic, social and political linkages within a country. Most importantly, it has a permissive effect on economic development in that it is necessary but not a sufficient condition for initiating and sustaining development. The purpose of this article is to analyze a set of transport strategies which are aimed at development. This analysis will focus on the applications of these strategies in developing countries. 2 The article concludes with a suggested transport strategy for developing countries.

SHARE OF TRANSPORT

Most developing countries have adopted policies for improving the capacity of their transportation systems. 3 Although there is no "grand rule" for the proper allocation of resources to transportation investments, the magnitude of the transportation share from total public investments varies from one country to another. This share depends on the country's level of development, its economic and social institutions, the location of its resources and settlements, and other factors. 4 Some believe that this share is relatively the same for most countries and that it varies between 20 to 25 percent. 5 Others argue that the share is a complex function consisting of many factors and that it varies with time tending to be high in the early phases of development. 6

Simon Kuznets arranged data on public transportation investment from 17 countries between 1951-57 in three groups according

* Riad G. Mahayni is Assistant Professor of Community Planning and Area Development at the University of Rhode Island.

17·

1 — Gunner Myrdal, **Rich Land & Poor : The Road to World Prosperity** (New York : Harper & Brother Publishers, 1957) p. 49.

2 — This section is based on law No. 6 of **1962, Practice of Audit of Account** (Kuwait Government Printing.)

3 — This section based on Law No. 15 for the year 1960, **to promulgate the the Law of Commercial Companies** (Kuwait Government Printing Press, 1960).

4 — This section based on Law No. 2 for the year 1961, **promulgating Law of Commerce** (Kuwait Government Printing Press, 1961)

5 — Webster's New World Dictionary (New York : The World Publishing Company 1966) p. 1163.

6 — Eric L. Kohler, **A Dictionary for Accountants,** Fourthed. (Englewood Cliffs, New Jersey : Prentice Hall, Inc., 1970) p. 345.

7 — Robert H. Roy & James H. MacNeil, **Horizons for a Profession : The common Body of Knowledge for Certified Public Accountants** (New York : American Institute of Certified Public Accountants, 1967) p. 31.

8 — Ibid & John L; Carey, "what is the professional Practice of Accounting? **The Accounting Review** XIII (Jan. 1968) p. 5.

9 — Roy & MacNeil, Horizons for a Profession, pp. 32-33.

10 — John L. Carey, **The accounting Profession : Where is it Headed?** (New York : American Institute of Certified Public Accountants 1962) p. 21.

11 — Herman W. Beirs, **"The Accounting Function in Economic Progress",** "The Journal of Accounting 106 (August 1958): 34.

12 — See Simon Kuznets, **International Differences in Income Levels. Reflections on their Causes, Studies in Economic Development** (New York : Holt Publishing Co., 1961)

13 — Adolp J. H. Enthoven, **"The accountant's Function in Development",** in reading in international accounting, eds. : Kenneth B. Berg, "Gerhaud G. Muller & Lauren M. Walker (Bosten: Houghton Mifflin Co., 1969) p. 132.

14 — James J. Mahcn: "Some Observation on World Accounting, **"The Journal Accounting 179** (January 1965): 35

15 — See the Planning Board, **The First Five Year Development Plan,** 1967/68 - 1971-72 (Kuwait: Printed at the all Rissala Press, December 1968)

TABLE — 1
COMMERCIAL EDUCATION
(Number of Classes, Students, Teachers, and Graduates at the Secondary Stage)

	1963-64	1964-65	1965-66	1966-67	1967-68	1968-69	1969-70
Graduates	—	—	—	30	21	19	—
Teachers	11	24	39	42	46	52	57
Students	54	73	84	94	85	99	142
Classes	3	5	7	8	7	8	10

Source: Ministry of Education, Education in Kuwait 1969 - 1970, Public Relations (Kuwait: Government Printing Press), p. 30.

TABLE — 2
NUMBER OF ACCOUNTANTS GRANTED LICENSE FROM 1962 - 1973 BY MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY TO PRACTICE PUBLIC ACCOUNTING IN KUWAIT

		Kuwaiti		Non-Kuwaiti	
Year	Total	Total	Percent	Total	Percent
1962	23	—	—	23	100
1963	16	2	13	14	87
1964	6	—	—	6	100
1965	6	—	—	6	100
1966	6	—	—	6	100
1967	7	1	14	6	86
1968	4	3	75	1	25
1969	3	—	—	3	100
1970	9	4	44	5	56
1971	8	6	75	2	25
1972	8	2	25	6	75
1973*	8	5	63	3	37

* of February, 1973.

Source: Ministry of Commerce and Industry, Auditors Register.

the Ministry of Commerce and Industry and practicing accountants. By this means, standardization and acceptance of reporting requirements will occur at a more rapid rate.

6. To be useful, external financial statements should be published within a given time period immediately subsequent to the fiscal year of reporting companies. Delay the release of financial statements hinders the making of sound investment decisions. Their usefulness to users in minimal unless the information is current.

7. Accountants should be responsible for providing reliable financial information to fulfill voreditors' need, the responsibility may be specified in the law as well as in the professional standards of the practicing profession.

8. Appropriate accounting systems are needed to generate the financial requirements of macro-planning. In addition, appropriate planning and control must be followed, Moreover, performance measurements needed. Cooperation of the planning Board, Ministry of Finance, Audit Bureau, and practicing accountants is needed to fulfill requirements of the public sector.

9. Changes in the law are needed. For example the law of commerce requirements make it impossibl to conduct mechanized accounting cooperations. As a result, timely information required by today's modern business firms cannot be obtained. Consequently, a thorough review should be made of laws to identify features hindering accurate, efficient, and informative information generation.

The accounting profession in Kuwait is still in its infancy. For all practical purposes, the 1960s may be considered as the time of its origin. Consequently, the accounting profession in Kuwait has had very little time in which to develop. Accountants in Kuwait have made some progress in their climb toward professional status, but there are several areas in which improvement must be made. The more important areas are included in the above recommendation.

Environmental characteristics in Kuwait have influenced directly accounts recording and reporting practices. These practices however do not completely fulfill the needs of a developing country such as Kuwait. They must be further perfected and adopted to the current environment and be sufficiently flexible to fulfill needs of the immediate future. As a result, Kuwait will have one of the means to enable it to develop economically at a faster rate. There is evidence, that in process are accounting developments paralleling the related environmental change. Further accounting developments, however, are needed if Kuwait is to achieve its desired economic status.

RECOMMENDATION AND CONCLUSION :

1. Accounting education must be expanded at both the pre-University and University levels. This expansion is necessary to meet the needs for accounting services in the ddeveloping economy of Kuwait.

2. Adaptations are needed in accounting educational contents to reflect the local environment. Accounting research should be encouraged and supported. In addition, if the accountant of the future is to fulfill his social responsibility, he will require special skills. For example, accountants will need a greater knowledge of the behavioral sciences, macro-economics, information systems and quantitative methods to successfully service and evaluate social programs. Methods of non-financial measurement must be perfected and introduced into accounting curriculum to familiarize accountants with available and acceptable techniques to measure non-financial data. The future role of the accountant will demand that he has knowledge in these areas.

3. To be effective, professional accounting groups must be better organized and be more concerned with the identification and standardization of accounting practices to fulfill accurately needs of users. An awareness of those needs led to the establishment of an accounting organization in 1973. However, the organization is currenetly not organized or dedicated to achievement of professional reporting. It should devote more effort to improve and develop accounting thought. Ultimate success will require cooperation of the accounting organization, accountants licensed to practice in Kuwait, educators, and the Ministry of Commerce and Industry.

4. Accounting practitioners in Kuwait should assume responsibility for recruiting and for on the job training of more Kuwaitis. Efforts must be made to attract Kuwaiti accountants into public and private accounting. A successful recruitment program will subsequently directly benifit society. Accordingly the government can aid in this effort by passing pension legislation to cover public and private accountants and therby provide the same security that government accountants now enjoy.

5. The government should enact a law to establish a stock exchange with input from accounting practitioners. Financial disclosure requirements, i.e. prescribing the form and content of financial statements, included in the law should be jointly developed by

cities of security issues. Also the Kuwaiti banks rely upon reputation of the owner more than any factor.

In order to obtain the investment funds necessary for economic expansions, the investing public must be able to rely on the financial reports issued by enterprises. The impartial and independant opinion of the Kuwaiti accountant will play a significant part in promoting this confidence.

It is the responsibility of the accountants to fulfill the needs of all groups. In the preparation of financial statements, the accountants should keep in mind the level of education and sophistication of nancial statement. Moreover, it is not enough that accountants in Kuwait use the standard of reporting of other countries, it is necessary to make the financial statements meet the information needs of the users in Kuwait.

ACCOUNTING AND THE PUBLIC SECTORS :

An examination of the technical requirements of the three stages of development planning process in Kuwait was made. The purpose of this investigation was to outline the areas in which accounting can facilitate the development planning process.

In the macro stage, the planners determine a target rate of growth for the whole economy. The Planning Board in Kuwait determined a target of economic growth 37% over the plan period (1967/68 - 1971/72). The planners in Kuwait used a simple Harrodian-type growth model. The approach necessitated the calculation of elements such as incremental capital-out-put-rations, incremental labour-outcut-ratio, saving and the percentage of gross national product to be invested to achieve the plan target rate of growth. All these concepts are largely based on accounting data.

In the sectoral stage, the problem is one of the translating the overall objectives of the plan into different targets for each sector of the economy. The planners in Kuwait did not employ any techniques such as input-output analysis, because the required information was not available.

In this brief discussion I have tried to identify the areas of economic development planning process, with respect to the private and public sectors, in which accounting plays an essential role.

mic development process, are being activly pursud by developing countries aimed at narrowing the disparties existing in relative consumption patterns. (12)

Efficient management needs accurate and up-to-date information for decision making and planning future policy. Furthermore, it is generally assumed that finance and capital formation are one of the important factors in economic development. Accounting can play an importane role in this respect by providing information about the conditions of the enterprise in order to gain investors' confidence and aid in the allocation of capital. Another segment of the society which needs accounting information is creditors. Enthoven recognized this function when he stated:

The accounting. . . in developing nations can thus do much to stimulate confidence in the private sector and to help to mobilize sterile savings. The adoption of economically sound and realistic accounting techniques and auditing procedures for all sectors, as well as cooperation with financial institutions (banks, stock-exchange, etc. . .) and semi-public agencies, would be a great help toward this goal. Successful private investment will breed more private investments. (13) Providing financial data to investors is a complex task, fraught with judgment choices between holders equity. Adequate accounting is a necessary requisite for partially satisfying investors' informational needds. Therefore, accountants must be well trained in accounting in order to make financial reporting reliable and meaningful.

In most of the developing nation, financial reporting provides little-reliable information or data relevant to investment decisions. This shortcoming was recognized by Mahon (14) when he stated:

The credibility of financial statements has not been generally established — the public simply not being conditioned either to expect or ta demand reliable statements. Needless to say, market mechanisms under which widely dispersed private capital accumulations can be placed at the disposal of emerging industry are limted.

In a developing nation such as Kuwait where capital requirements are expanding rapidly, accounting information is vital to fulfill investment requirements necessary to achieve effective and efficient economic devlopmnts.

Th capital market in Kuwait functions without financial information: The investors buy and sell on the basis of rumor and guesswork rather than on reliable information as to the substantive capa-

is usually made in the auditor's reports but a few of the reports examined neglected this point. Moreover, the reports expressed an opinion but did not "certify" the financial statements.

AUDITOR'S RESPONSIBILITY TO THIRD PARTIES :

The responsibility of the independent auditor to third parties is a moot qustion since it has not been precisely defined in Kuwait. The writer could not find a record of an auditor being used for negligence. Auditor's liability insurance is not sold in Kuwait. Apparently it is not needed, due to the absence of lawsuits.

FINANCIAL STATEMENTS :

The most important financial statements in Kuwait are the balance sheet and profit and loss account. Both of them are prepared in account form. In general, the assets side of the balance sheet includes:

Fixed assets, current assets, deferred charge and contra accounts. The liability side often contains: Shareholder equity, reserves, earning, liabilities, provisions and contra accounts. The profits and loss account contain all revenue on one side and on the other side general and administration expenses, depreciation and provision. There is another way of preparing the profit and loss account by listing all revenue less all the expenses.

In financial statements examined, several footnotes were observed. There appears to be a general trend toward footnote disclosure of pertinent details which are necessary for a proper evaluation of the financial statements.

ACCOUNTING AND THE PRIVATE SECTOR :

The basic goal of economic development is to bring about a change from a system of economic stagnation to a system of dynamic growth. In this context, accounting can be of substantial aid to the economic development sphere.

Accounting is concerned directly and indirectly with public interest. "Accounting is not merely a contribution, it is an inherent part of a successful industrialized economy. "Industrialization, as a synonym for economic development, is today an economic reality. Policies designed to expedite industrialization and hence, the econo-

AUDITING AND FINANCIAL REPORTING :

One of the reasons the law has required the attestation of the fairness of the reported financial statements, by independent public accountants in the English & Canadian companies acts and the security and exchange commissions regulations might be the possibility of conflict of interest between the corporation providing the information and the persons using it. (10)

In this respect, Kuwait is not different from other countries. The government enacted Law No. 6 of 1962, which required that the financial statements should be audited by auditors(s). The auditor must be aregistered accountant to practice in Kuwait.

AUDITING STANDARDS AND PROCEDURES :

As previously stated, the value of the services of the independent auditor is being recognized. As a result, within the past few years, a few Kuwaiti and international firms have established accounting offices. Some of the international firms cooperate with local firms.

A survey of Kuwaiti auditing practices revealed a wide variety in the quality of audits. Some Kuwaiti and some international accounting firms perform audits which are comparable to American audits. At the other extreme, one could find auditors who certify financial statements without doing effective auditing.

So far, nothing has been published on this topic. At present, there is considerable discussions in the society of accountants in Kuwait concerning the formation of a committee to discuss this point. However, this is still in the planning stage. It is necessary that the professional organization should allow the development of adequate and necessary procedures and standardds.

AUDITOR'S REPORT :

There is no uniform audit report in Kuwait. An examination of several auditors reports revealed that the terms "General Accepted Accounting Principles" and "Generally Accepted Audited Standard" were used in Kuwait. As stated earlier, there has been no official pronnouncement as to what constitutes such principles and standards. However, reliance is usually on the practices employed in Arabic countries, Europe and the U.S. Reference to consistency

ness led to the establishment of an accounting organization in 1973. The organization is not as active as it should be, but there is no reason to believe that it will not become more active in the near future in trying to improve and develop the accounting thought and practice. For the time being, improvement in the accounting profession could be attained by the development and voluntary assumption of codes or standards of professional conduct designed to raise the level and quality of the services rendered.

Structural changes in business and the economic growth of Kuwait call for additional well-educated manpower. This requires changes in the educational system to make the educational content more oriented to local Kuwaitian conditions. In this regard, more use should be made of local examples, and more local aid outside texts must be obtained, this will lead to more qualified accountants which will make possible inexpensive accounting services for many firms that need them in Kuwait.

There is a need for continued study and self-improvement by accountants in order that they may increase their competence to perform the service required by their clients in a rapidly changing economy. However, this could be done by creating a favourable climate to stimulate the development of accounting thought. The government should encourage the accountants to deevlop and improve accounting standards and interfere when necessary. It seems that with the help and cooperation of government, the accountants should be able to develop and determine accounting principles and auditing standards.

If any professional group wants to maintain public respect and maintain its ability to provide useful service to society, it must continue to expand its specialized body of knowledge through research and application and adoption of new techniques and procedures. The continuing growth in new knowledge must be attended with a professions. Through this continuing growth, a profession can continue to meet any new problems which arise and retain the public respect necessary for the effective utilization of its knowledge.

ACCOUNTING PRINCIPLES AND PRACTICES :

To understand and utilize financial statements, it is necessary to be aware of the accounting principles and practices which underlie these statements. Accounting practices in Kuwait are derived from the U.S., Europe and neighbouring Arab countries. So far, nothing has been published in this vital area.

those practicing in this field, both in terms of formal training and general personnel practice, the subjection of this eld to a code of ethical principles; and formal recognition of the group under state law or other authority. (8)

Furthermore, Roy and MacNeill 9 suggest that there are certain subjective criteria which must be included if the word profession is to be understood in its best sense. These subjective criteria can be divided into two general categories. First, that there must be a sufficient level of public understanding and respect for the field; and second, there should be continuing growth and development within the field to ensure that it will continue to be of service to society.

The accounting profession in Kuwait currently does not meet much of the criteria stated above. For example, accountants are still without a code of professional ethics, Thus, the present accounting profession in Kuwait, to some extent, is far from being established.

Prospective of the Accounting Profession :

The accountants in Kuwait have made some progress in their climb toward professional status, but there are several areas mentioned in the discussion of professional criteria where they must improve if they are to achieve a more respectable level. Generally, the continued professional development of accounting depends on the ability of accountants to identify their profession as a distinct activity which provides essential services to society.

As mentioned before, the government, through registration requirements, tried to protect the public and enhance the development of accounting by requiring certain qualifications. Table 2 shows the number of accountants registered each year from 1962-1973. From 1962-1966, only two Kuwaiti citizens had applied to obtain licenses to practice public accounting. After 1966, the number steadily increased. With such few Kuwaiti citizens in accounting practice the country will still have to depend upon imported accounting skills.

Although the number of Kuwaiti accountants has increased, this did not mean all of them practice public, but at least it gives some indication that accounting skills have been incrsasing and are available to meet the demand in the future. The accountants are aware of the need for a professional organization, and this aware-

University education in accounting was unavailable. The Kuwaiti student was sent overseas for accounting study. To be admitted to the Faculty of Commerce, Economics, and Political Sciences, the candidate must possess a High School Diploma. The student has to complete 120 credit hours to receive his degree.

Accounting Educators :

Almost all Kuwaiti accounting teachers are fulltime professors. Most of the present accounting teachers in Kuwait University have a terminal degree (Ph.D.) in accounting. Some of them have professional accounting qualifications. Also, most of them have had wide experience as accounting teachers or practitioners before they joined the staff of Kuwait University. At the present time, all of the professors come from neighbouring Arab countries. While these educators are performing adequate teaching functions, they may not be using the best texts available. Also, there is a lack of texts which are related to the local environment.

ACCOUNTING PROFESSION :

The word "profession" is an evasive term difficult to define without using a list of examples or criteria. Webster's dictionary defines a profession as "a vocation or occupation requiring advanced training in some liberal arts or science, and usually involving mental rather than mannual work, as teaching engineering, writing, etc. . . ." 5 Eric L. Kohler referred to the profession as :

A vocation, (a) generally recognized by universities and colleges as requiring special training leading to a degree distinct from the usual degrees in arts and sciences, (b) requiring principally mental rather than manual or artistic labour and skill for its successful prosecution, (c) recognizing the obligation of ublic service and the public interest, and having a code of ethics generally accepted as building upon its members. (6)

Despite the difficulty in presenting a brief definition of a profession, there are certain characteristics which are common to fields of medicine, law, and theology, which are traditionary regardded as learned professions. (7)

The well-established professions have common characteristics: the rendering of important services to soiety; the existence of a body of specialized knowledge; a high degree of competence on the part of

These laws have affected accounting dvelopment, and increased the value of accounting work for both the companies and the accountants in Kuwait. On the other hand, the rigid control built into the provisions of the various laws may hinder development of accounting.

ACCOUNTING EDUCATION :

Accounting education in Kuwait has existed for some time, though not in a formal sense. This education took the form of learning from personal example and experience. Recently, the urgent need for systematic accounting education has been realized so that a better standard for the accounting field and its social responsibilities can be achieved.

Pre-University Level :

During the last decade the government recognized the need for accounting and related services. The first Secondary School of Commerce was founded in 1963 to meet the increasing need for accountants, book-keepers, administrators, clerks, and secretaries for both government Ministries and private institutions and companies.

The Secondary School of Commerce accepts students who hold the General International School Certificate and prepares them for the Commercial Secondary School Certificate. The student has to complete four years of courses to receive his degree. The following table (Table 1) shows information about commercial education. The number of teachers, students and classes had increased from 1963/64 to 1969/70, except to 1966/67 - 1967/68.

In 1975 the Ministry of Education established a new commercial Institute to meet the increasing demand for accounting and related services. To be admitted to this institute, the student must possess a High School Diploma or Commercial Secondary School Certificate. The student has to complete four semesters, 60 credit hours, to receive his degree.

University Level :

Prior to 1967, the year in which the Faculty of Commerce, Economics, and Political Science was found at Kuwait University,

the auditor must be a registered accountant and should be appointed at the annual meeting of the corporation. The auditor shall not practice any work in conflict with the nature of the audit of accounts of the corporation such as: Be a member in the board of directors, or in a management or any administrative or advisory office. The auditor has the right to examine all the books of the company and request any information deemed necessary in the preformance of his examination. If he does not have access to the information needed then he must report this to the board of Directors and at the annual meeting.

The auditor shall be entitled to attend the general meeting and give his opinion on every matter connected with his examination. The auditor shall include in his report the following information :

1 — All the information and explanations which, to the best of his knowledge and belief, are necessary for the purposes of the examination.

2 — Financial statements (Balance Sheet and the profit and loss account) which presents time and fair view. They must be prepared in accordance with commercial companies Law and the company's by-laws.

3 — That the company has proper books of accounts.

4 — That an inventory has been taken according to the generally accepted principles.

5 — Whether the information in the report of the board of directors is in agreement with the information in the company's books.

6 — According to his knowledge, whether there is any violation of the companies Law or of the company's by-laws were committed during the year which would affect the company's activities or its financial position.

The Law of Commerce (4)

The law of commerce is another law which might have affected accounting in Kuwait. This law stipulated the requirements for the commercial books of the business. In all cases, the merchant is obliged to keep at-least two sets of books: (1) the daily journal; & (2) the investory book. Another law which should have an effect on accounting is the taxation law. For example, in Tax Law No. 3 of 1955 determined the percentage to be used for depreciation.

(b) a partner or employee of any of the persons referred to in (a), or (c) a relative to the fourth degree, of th person in charge of managing or in charge of the accounts of the company (Art. 5);

Article 15 states that the auditor ". . . shall carry out his work in the audit of the account of companies or bodies or individuals in accordance with acceptable audit principle and shall prepare the statements accounts, the closing accounts and budget schemes. "Furthermore, article 16 states that an investigation may take place in ". . . the case of any auditor charged with the violation of the provisions of this law or the acceptable principles of his profession."

Articles 15 and 16 mention acceptable accounting and auditing principles; but do not elaborate on what they are. There are no official pronouncements on accounting principles, auditing standards, or professional ethics, such as the pronouncement of the American Institute of Certified Public Accountants" enpassed in the law. The foregoing statements show that law No. 6 of 1962 is not a comprehensive treatment of accounting.

Article 16 states that if a change encompasses a crime, then the case is referred to the court or to the police. If the charge requires disciplinary committee, the Disciplinary Committee consists of three members nominated by the Minister of Commerce and Industry (Art. 17) :

Article 19 states the disciplinary measures to be taken against the auditor if he is judged guilty. These measures are : (1) warning; (2) suspension from work for a period of not more than two years, and (3) cancelation of registration.

As stated before, the auditor must be an ordinary person, this does not prevent a group of auditors in one firm to audit the accounts of companies. In this case the audit should be performed by the qualified auditors.

Regulation of accounting differs from one country to another but the prime purpose of this regulation is that of permiting only competent accountants to practice. This is the case in Kuwait. The government moved to regulate the profession, despite the fact that the law did not treat accounting in a comprehensive manner.

Law of Commercial Companies (3)

Article 101 to 169 of the companies law concern the company's accounts. Articles 161-165 deal with the rights and duties of auditors. Every corporation is required to appoint an auditor (s),

3-

Practice of Audit of Account Law (2)

The first law the government enacted to regulate the accounting profession was law No. 6 of 1962. The authority to issue professional accountants' licenses first rested with the Ministry of Finance and Economy. In 1965, the authority for licensing professionals was transferred to the Ministry of Commerce and Industry. Law No. 6 contains twenty-nine articles. Articles 1 and 2 require that any ordinary person wanting to engage in the practice of auditing of accunts will record his name in the register of Auditors kept by the Ministry of Commerce and Industry. The qualifications and requirements are (Art. 3):

1 — He should have a bachelor's degree in business or its equivalent and that the subjects of his study include accounting.

2 — He should be a member of one of the institutes or societies approved by the Ministry of Commerce and Industry; or have practical accounting experience of three successive years — experience gained after graduation in order to be in one of the following areas: (a) a public accounting office; (b) public or private companies; (c) government departments; (d) the teaching of accounting or auditing; or (e) practice in his own public accounting office before the enactment of this law.

3 — He should be a Kuwaiti citizen. The Minister of Commerce & Industry has the authority to license a non-Kuwaiti to practice accounting and auditing for a period of five years and he can renew it for another period.

4 — He should be of good moral character.

5 — He should be no less than 25 years of age.

Since no examination is required, it is assumed that any holder of a college degree in business who had adequate experience is competent and therefore eligible for a public accountant's license. While a college degree and experience might be a good indication of competence, in other countries such as the United Kingdom and the United States, an applicant still has to prove his competence by passing a professional examination.

The auditor shall not practice any profession or occupation which is in conflict with the accounting profession (art. 4.-). The licensed accountant should not obtain work in auditing by solicitation or means considered to be demeaning to the prestige of the accounting profession. In auditing the records of a company the auditor shall not be : (a) a partner or administrator of the company;

There is a determined movement in Kuwait to diversify the economy in preparation for the day when oil revenues may decline. This fact was revealed by the first Five Year development plan 1967/68 — 1971/72, which tried to coordinate economic planning, comprehending the public, semi-public and private sectors.

The need for accounting services emerged with the changes in the economic and commercial activities in Kuwait. With the formation of cooperation and the separation of management and ownership, the demand for better accounting has increased. Management needs accounting information for intelligent decision in formulating policy and directing operations. Furthermore, investors, creditors, and government agencies need unbiased opinions in the cooperate financial positions and results of operations.

ACCOUNTING REGULATION

The economic affairs of a country have always required the participation of government. Myrdal commented that:

The function of the price system itself is dependant upon the intergrating influences of government legislation, administration, and policy. The price system could not operate so well, and be so effective in corresponding to our generally accepted values and objectives unless it was for the interferences of the government. (1)

McNeal and others felt that accounting is an activity that affects public welfare. It therefore should be regulated by government or government should ensure that it is adequately regulated by accountants or other groups in the public interest. Without regulation, faulty accounting can facilitate major activities that may be determental to the public interest. (2)

In this respect, Kuwait is not different from other countries. The government enacted law that would satisfy the country's changed needs. Some of these laws have been amended, or replaced to provide more suitable regulations for the needs of the country. However, others still need further study and revision.

Accounting as a legal requirement entered Kuwait business life in the 1960's. Before the passage of specific laws, business organization borrowed rules and regulations from neighbouring Arab countries. The rules were included in the by-laws of business organizatiosn and could be considered self-regulations.

1-

ACCOUNTING AS A TOOL FOR ECONOMIC DEVELOPMENT: THE CASE OF KUWAIT

S. Abdullah *

This article will deal with the "Role of Accounting in Economic Development". My emphasis will be on Kuwait. However, I believe that many of the ideas includded in this article can be applied to developing areas in general.

For the purpose of this paper we will simply state that accounting is an important tool for the developing world in all areas where it is now essential in industrialized countries. Ideally, accounting capabilities should accelerate as their need develops. An analysis of the status of accounting in Kuwait will be undertaken to illustrate how the needs for accounting information are, or are not, being met in the developing economic of Kuwait.

GENERAL BACKGROUND

Prior to the discovery of oil in 1938, Kuwait was a community of tradesmen, pearl-divers, seafarers, and shipbuilders. The discovery of oil in abundant quantities has made Kuwait an affluent urban society providing a uniquely attractive market for labour and technical and managerial personal from other countries. Since the first exports of oil began in 1946, this commodity has become the dominant feature of the economy, providing some 93% of government revenue.

The oil revenue has enabled the country to create the world's most generous welfare state; it has educational and halth service systems which are totally free.

Until 1960, government investment had been directed to the social overhead capital. To stimulate industry, the government started to participate in private investment directly because Kuwaiti private investors are inclined to invest in low-cost, quickyielding projects such as real estate or commerce.

---

* Shuaib Abdulla Shuaib is the Chairman of the Accounting Department at Kuwait University.

CONTENTS

VOL. V JULY 1977 No. 2

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

* **Subscriptions :**
* For individuals — KD. 1.000 per year in Kuwait. KD. 2.000 or equivalent in the Arab World (Air Mail). $ U.S. 10 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
* For public and private institutions — $U.S. 25 or £ 12 (Air Mail).
* Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.250) or equivalent.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Abbreviated : JSS

* An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by the Faculty of Commerce, Economics and Political Science at Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and/or application of theories in the various fields of the social sciences.

* Forward all correspondence and subscriptions to:
THE EDITOR
Journal of the Social Sciences
Kuwait University
P.O. Box - 5486
KUWAIT.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. V NO. 2 JULY 1977

Accounting As A Tool For Economic Development,
S. Abdullah

Transport Strategies In Developing Countries,
R. Mahayni

Kuwait University Press